

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب: رغدة ابراهيم عوض المصوم

Signature:

التوقيع: رغدة المصوم

Date:

التاريخ: 2019/1/18



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

**العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف وأثرها في
تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي
(دراسة تطبيقية)**

إعداد الباحثة
رغدة إبراهيم المدهون

إشراف الدكتور
ماهر موسى درغام

قدم هذا البحث استكمالاً لمطلوبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1435 هـ - 2014م



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الرقم.....ج 135/ع Ref

التاريخ 2014/01/14 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ رعدة ابراهيم عوض المدهون لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي - دراسة تطبيقية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الثلاثاء 13 ربيع الأول 1434هـ، الموافق 2014/01/14م الساعة الحادية عشرة صباحاً بمبنى اللحيان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....
.....
.....

مشرفاً ورئيساً

د. ماهر موسى درغام

مناقشاً داخلياً

أ.د. علي عبد الله شاهين

مناقشاً خارجياً

د. عمر عيد الجعيدي

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية التجارة/قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

.....
.....

أ.د. فؤاد علي العاجز



﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: 11)

المخلص

العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي من وجهة نظر المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين على المصارف العاملة في قطاع غزة .

ولتحقق الدراسة أهدافها فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية، حيث صممت استبانته تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وتم توزيع (55) استبانته على المدققين الخارجيين الذين يمارسون أعمال التدقيق على المصارف، وعلى المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد تم الحصول على (50) استبانته بنسبة استرداد (90%)، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة.

حيث أظهرت نتائج الدراسة أثر الدور التكاملي للعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحقيق الفعالية للمصارف من خلال تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض أتعاب المدقق الخارجي، وتوصلت إلى أن هناك أربعة عوامل تؤثر على العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وتسهم في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي وتتمثل في قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، واعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي، بالإضافة إلى التزام الطرفين بالتطوير المهني لتحقيق الثقة المهنية المتبادلة، ووجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين الطرفين.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة قيام لجنة التدقيق بدورها على أكمل وجه في تقديم النصح والمشورة لزيادة فرص التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي، كما أوصت المدقق الخارجي بضرورة التأكد من موضوعية، استقلالية وكفاءة المدقق الداخلي لزيادة اعتماده على عمله، وأوصت الطرفين بضرورة التزامهم بالتطوير المهني لمواكبة المستجدات في قطاع المصارف، والحرص على التواصل ومناقشة خطط أعمالهم لتجنب الازدواجية ولتحقيق فعالية التدقيق.

Abstract

"The Factors Affects The Relationship between Internal and External Auditing on banks and its Impact on Enhancing the Internal Control System and Reducing the Cost of the External Auditing" (An Applied Study)

This study aims at recognizing the factors affecting the relationship between internal and external auditing, along with their impact of these factors on enhancing the internal control system and reducing the cost of external auditing, the study is conducted to examine these factors from both perspectives of internal and external auditors who employs and audits on banks operating in the Gaza Strip.

For fulfilling the study objectives , the study tests the hypothesis, and used the main and secondary data, A questionnaire was designed to collect the relevant information, and (55) forms were handed out for external and internal auditors who audit and employs in banks of which (50) where received back representing a return ratio of (90%).

The descriptive statistical analysis was conducted as the main study methodology to depict and analyze the study variables and testing the hypothesis.

The study main findings documented four factors affecting the relationship between the internal and external auditing, and proving the positive impacts of these factors on enhancing the internal control system and reducing the cost of the external auditing.

These factors include firstly , the commitment of audit committee in promoting the relationship between the internal auditing and external auditing; Secondly, the reliance of external auditor on the internal auditor's work; thirdly, the commitment of the internal auditor and external auditor to continues professional development to reach a high level of mutual professional confidence, Finally is the continuing and regular communication between internal auditor and external auditor.

The study also document the positive impact of complementary relationship on promoting the bank's efficiency through enhancing bank internal control system and reducing the costs of the external auditor .

The study suggested a number of recommendations including, Firstly an emphasis on the role of audit committee to provide the consultations and advices for cooperation between the internal auditor and the external auditor; Secondly, an emphasis on the external auditors role in adequately evaluating the internal auditor's competency, independency and objectivity before relaying on their works; Finally, an emphasis on the commitment of external and internal auditors to professional development to keep up all banking sectors updates , along with communicating and discussing audit plans to avoid duplication of work and achieve high level of audit effectiveness.

الإهداء

إلى والديّ الحبيبين

إلى زوجي الغالي

إلى أهل زوجي الغاليين

إلى كل إخواني وأخواتي

إلى كل من أحب

إلى ابنتي آية وابني المنتظر أنس

إلى كل من ساهم في انجاز هذه الدراسة

إليهم جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا ربي لك الحمد أن مننت علي ويسرت لي هذا العمل وقدرته وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذي الفاضل د. ماهر موسى درغام أستاذ المحاسبة المشارك لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاته السديدة التي كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا البحث وإخراجه على أكمل وجه.

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، لما أمدوني به من عون وإرشاد، كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من أ.د. علي عبدالله شاهين، أستاذ المحاسبة في الجامعة الإسلامية مناقشاً داخلياً ود. عمر عيد الجعيدي رئيس قسم إدارة المال والأعمال في الكلية الجامعية مناقشاً خارجياً، لتكريمهما بمناقشة هذا البحث، وعلى نصحهم وإرشادهم الذي كان له عظيم الأثر في تصويب مسار البحث؛ فجزاهم الله عني خيراً.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من كان له يد عون وإسناد أو كلمة نصح وإرشاد، لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

رعدة إبراهيم المدهون

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	آية قرآنية
ب	ملخص الدراسة بالعربية
ت	ملخص الدراسة بالإنجليزية
ث	الإهداء
ج	شكر وتقدير
ح	فهرس المحتويات
ر	قائمة الجداول
ش	قائمة الملاحق
ص	قائمة الاختصارات
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1-1: المقدمة
3	2-1: مشكلة الدراسة
4	3-1: أهمية الدراسة
4	4-1: أهداف الدراسة
5	5-1: فرضيات الدراسة
6	6-1: متغيرات الدراسة
6	7-1: الدراسات السابقة
6	أولاً: الدراسات العربية
10	ثانياً: الدراسات الأجنبية
17	التعليق على الدراسات السابقة
الفصل الثاني: جوانب العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	
19	المقدمة
المبحث الأول: طبيعة ومهام التدقيق الداخلي	
20	0-1-2: تمهيد
21	1-1-2: مفهوم التدقيق الداخلي

الصفحة	الموضوع
22	2-1-2: أهمية التدقيق الداخلي
23	3-1-2: أهداف التدقيق الداخلي
25	4-1-2: أنواع التدقيق الداخلي
25	5-1-2: طبيعة ونطاق التدقيق الداخلي
26	6-1-2: الشروط الواجب توافرها في نظام فعال للتدقيق الداخلي
27	7-1-2: مهام التدقيق الداخلي
28	8-1-2: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي
30	9-1-2: ميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي
31	10-1-2: استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي
32	11-1-2: التدقيق الداخلي في المصارف
33	11-1-2-1: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف
33	11-1-2-2: مهام التدقيق الداخلي في المصارف
34	11-1-2-3: إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف
المبحث الثاني: طبيعة وأهداف التدقيق الخارجي	
36	0-2-2: تمهيد
37	1-2-2: مفهوم التدقيق الخارجي
39	2-2-2: أهمية التدقيق الخارجي
39	3-2-2: أهداف التدقيق الخارجي
41	3-2-2-1: أهداف التدقيق الخارجي في المصارف
41	4-2-2: واجبات المدقق الخارجي
42	5-2-2: حقوق المدقق الخارجي
43	6-2-2: المعايير العامة المتعارف عليها لمهنة التدقيق
47	7-2-2: الشروط الواجب توافرها لتحقيق تدقيق خارجي فعال في المصارف
48	8-2-2: استقلالية المدقق الخارجي.
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي	
51	0-3-2: تمهيد
52	1-3-2: أوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الصفحة	الموضوع
54	2-3-2: أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
56	3-3-2: العوامل الداعمة للتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي
60	4-3-2: مزايا تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
الفصل الثالث: الدور التكاملي للعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	
63	المقدمة
المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية وتأثير العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في تعزيزه	
64	0-1-3: تمهيد
65	1-1-3: مفهوم الرقابة الداخلية
66	2-1-3: أهداف الرقابة الداخلية
67	3-1-3: أهمية الرقابة الداخلية
68	4-1-3: أهمية الرقابة الداخلية في المصارف
69	5-1-3: أنواع الرقابة الداخلية
70	6-1-3: مقومات نظام الرقابة الداخلية
72	7-1-3: مقومات نظام الرقابة الداخلية في المصارف
73	8-1-3: مكونات نظام الرقابة الداخلية
74	9-1-3: محددات نظام الرقابة الداخلية
75	10-1-3: مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية
76	11-1-3: مساهمة المدقق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية
77	12-1-3: أثر العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية
المبحث الثاني: تأثير الدور التكاملي للعلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي	
80	0-2-3: تمهيد
81	1-2-3: مفهوم أتعاب المدقق الخارجي
81	2-2-3: أشكال الأتعاب التي يتقاضها المدقق الخارجي
81	3-2-3: العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المدقق الخارجي
82	4-2-3: دواعي تعزيز التعاون بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي

الصفحة	الموضوع
83	3-2-5: خصائص المدقق الداخلي الواجب تقييمها حسب المعيار الدولي للتدقيق (ISA 610)
85	3-2-6: أثر التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	
90	4-0: تمهيد
90	4-1: منهجية الدراسة
90	4-2: طرق جمع البيانات
91	4-3: مجتمع وعينة الدراسة
92	4-4: المعالجات الإحصائية
93	4-5: خصائص وسمات العينة
98	4-6: صدق وثبات الاستبانة
105	4-7: ثبات فقرات الاستبانة
الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها	
108	5-0: تمهيد
108	5-1: اختبار التوزيع الطبيعي
109	5-2: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة
الفصل السادس: نتائج وتوصيات الدراسة	
128	أولاً: نتائج الدراسة
131	ثانياً: التوصيات
131	ثالثاً: الدراسات المقترحة
132	المراجع
148	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
73	جدول مكونات نظام الرقابة الداخلية	1
91	توزيع الاستبانات على المصارف العاملة في قطاع غزة وشركات التدقيق	2
92	مقياس الاجابات	3
94	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	4
94	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	5
94	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	6
95	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	7
95	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	8
96	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات العلمية	9
97	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق	10
98	مقياس ليكارت الخماسي	11
99	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	12
100	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	13
102	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	14
103	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع	15
104	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	16
105	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	17
106	معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)	18
108	اختبار التوزيع الطبيعي	19
110	تحليل الفقرات الجزء الأول من المحور الأول	20
111	تحليل الفقرات الجزء الثاني من المحور الأول	21
112	تحليل الفقرات الجزء الثالث من المحور الأول	22

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
114	تحليل الفقرات الجزء الأول من المحور الثاني	23
116	تحليل الفقرات الجزء الثاني من المحور الثاني	24
117	تحليل الفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني	25
119	تحليل الفقرات الجزء الأول من المحور الثالث	26
121	تحليل الفقرات الجزء الثاني من المحور الثالث	27
122	تحليل الفقرات الجزء الثاني من المحور الثالث	28
124	تحليل الفقرات الجزء الأول من المحور الرابع	29
125	تحليل الفقرات الجزء الثاني من المحور الرابع	30
127	تحليل الفقرات الجزء الثالث من المحور الرابع	31

قائمة الملاحق

الموضوع	رقم الملحق
نموذج الاستبانة	1
أسماء محكمي الاستبانة	2

قائمة الاختصارات

الاختصار	المدلول	المعنى باللغة العربية
IIA	Institute Of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
COSO	Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل التابع للجنة تريديوي
AICPA	American Institute of Certified Public Accountant	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين
ISPPIA	International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing	المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات
FSC	Financial Services Commission	لجنة الخدمات المالية
CPA	Certified Public Accountant	شهادة محاسب قانوني معتمد
CIA	Certified Internal Auditor	شهادة مدقق داخلي معتمد
ACPA	Arab Certified Public Accountant	شهادة محاسب قانون عربي
EAS	Egyptian Auditing Standard	معيار التدقيق المصري
SAS	Statement on Auditing Standard	نشرة معيار التدقيق
ISA	International Standard on auditing	معيار التدقيق الدولي
AS	Auditing Standard	معيار التدقيق
PCAOB	Public Company Accounting Oversight Board	مجلس المراقبة والإشراف على الشركات العامة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1: المقدمة

لاشك أن التطور المستمر للحياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها، وانفصال الملكية عن الإدارة، أدى إلى تولد الحاجة إلى ظهور وتطور التدقيق بشقيه الداخلي والخارجي، وقد كان ظهور التدقيق الخارجي قبل التدقيق الداخلي بوقت طويل، نتيجة لتولد حاجة المجتمع للتدقيق الخارجي قبل حاجته للتدقيق الداخلي، فلكل منهما أهدافه، مسؤولياته، صلاحياته ومنهجيته التنفيذية الخاصة به المشتقة من القواعد والمبادئ والمعايير التي تحكمه (أبو سرعة، 2010: 16).

كما أن زيادة تعقد وحجم بيئة الأعمال في المصارف وتوالي الأزمات المالية والمصرفية، اعتباراً من الأزمة المالية في المكسيك نهاية عام 1994، ومروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا، ومؤخراً في الأرجنتين إضافة إلى الأزمة التي مرت بها المصارف الأمريكية والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة التي أدت إلى إشهار كبرى المصارف الأمريكية إفلاسها (حشاد، 2005: 19)، حيث تواجه العديد من المصارف عدة مخاطر قد تكون ناجمة عن أنشطة المصرف في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها، لذلك يجب التعامل مع هذه المخاطر بألية مناسبة، ولتحقيق ذلك على المصارف أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها (المدهون، 2011: 31)، وذلك من خلال تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال عدة طرق أهمها وجود مدققين داخليين تتوفر بهم الخبرة والكفاءة، حيث إن مهمة التدقيق الداخلي في المنشأة هي تقدير وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومراجعة جميع الأنشطة الداخلية للمنشأة لمساعدة الإدارة للقيام بمسؤولياتها بفاعلية والسعي إلى تطويره وتحويل نقاط الضعف فيه إلى قوة، مما يشجع المدققون الخارجيون على تقوية علاقتهم بالمدققين الداخليين ليتمكنوا من فهم ودراسة الرقابة الداخلية لتقدير المخاطر، وتصميم اختبارات التحقق وتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الاختبارات الأساسية، مما يساهم في تقليل تكلفة أداء التدقيق الخارجي وتخفيض الأتعاب التي تدفعها المنشأة للمدقق الخارجي (غالي، 2003: 385)، ومما لا شك فيه أن المدقق الداخلي له دور مهم في مساعدة المدقق الخارجي في فهم وظائف نظام الرقابة الداخلية، وكذلك في تعزيز وجود نظام رقابة كفاء وفعال، وهذا ما أكدته لجنة المنظمات المهنية The Committee of Sponsoring Organizations (COSO) في تقريرها حيث حفزت المدققين الداخليين للعمل بشكل وثيق مع المدققين الخارجيين (علي، 2001: 52)، لذلك فإن المدقق الخارجي يقوم بفهم طبيعة مسؤوليات وظيفة التدقيق الداخلي عند متابعته لعناصر الرقابة الداخلية في المنشأة (IFAC, 2009: 278).

ومن خلال ما سبق يتبين مدى أهمية وضرة وجود كلا التدقيق الداخلي والخارجي للمنشأة، وللمصارف حيث أن الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية اتسم في البداية بالضعف والتشوه في هيكله وأنشطته نتيجة الظروف التي مرت بها فلسطين، مما جعل هناك ضرورة ملحة لوجود جهاز مصرفي قوي توافر فيه نظام رقابة داخلية فعال حيث تعتبر الرقابة الداخلية في المصارف أحد أهم وسائل الإدارة في الرقابة والاطمئنان إلى سلامة العمل، وتنفيذ جميع العمليات المصرفية وفق التعليمات الموضوعة، والقواعد المقررة، وكذلك توجيه العاملين بالمصرف لكل ما يكفل صحة وانتظام العمل، وتصحيح وتسوية ما قد يوجد به من أخطاء أو نقص، مما يساعد على رفع مستوى الأداء؛ لذلك لا بد من تضافر جهود التدقيق الداخلي والخارجي وتعزيز التعاون بينهما أثناء تنفيذهما لمهامهما لتعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصرف، وحسن تسيير أعماله للوصول إلى الهدف المنشود مع تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي.

ومن هنا جاءت أهمية ودور هذه الدراسة، التي تهدف إلى شرح وتفصيل العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودراسة العوامل المؤثرة في تعزيزها، ومدى أهمية وجود علاقة تعاونية وتكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.

2-1: مشكلة الدراسة:

تعد العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي علاقة تكاملية، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في هذه العلاقة منها دور لجنة التدقيق بتشجيع التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي، التشاور المنتظم ووجود قنوات اتصال فعالة بين المدقق الداخلي والخارجي، الثقة المهنية المتبادلة والالتزام بجودة العمل (Fowzia, 2010: 27).

وتأتي هذه الدراسة لتبحث في العوامل المؤثرة على العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وأثر هذه العوامل في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة حيث تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي؟

ومن خلال السؤال الرئيس اشتمت الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف

العاملة في قطاع غزة؟

2- ما مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة؟

3- ما مدى التزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة؟

4- ما مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة؟

3-1: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الإيجابي للتعاون والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على مستوى ممارسي المهنتين حيث تسهم في زيادة وتحسين أداء وكفاءة المدقق الداخلي، من خلال العمل المباشر مع المدقق الخارجي ومن جهة أخرى فإن التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يساهم في زيادة كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي، بزيادة قدرة منشآت التدقيق على تقديم الخدمات بشكل أوسع وأفضل بمواردها المحدودة من خلال الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي، كما وتتبع أهمية العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي للمصارف في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكاليف التدقيق الخارجي مما يحقق الفعالية للمصرف.

4-1: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى توضيح أثر العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في تعزيز نظام الرقابة وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة، وتهدف هذه الدراسة إلى:

1. إبراز دور لجنة التدقيق في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

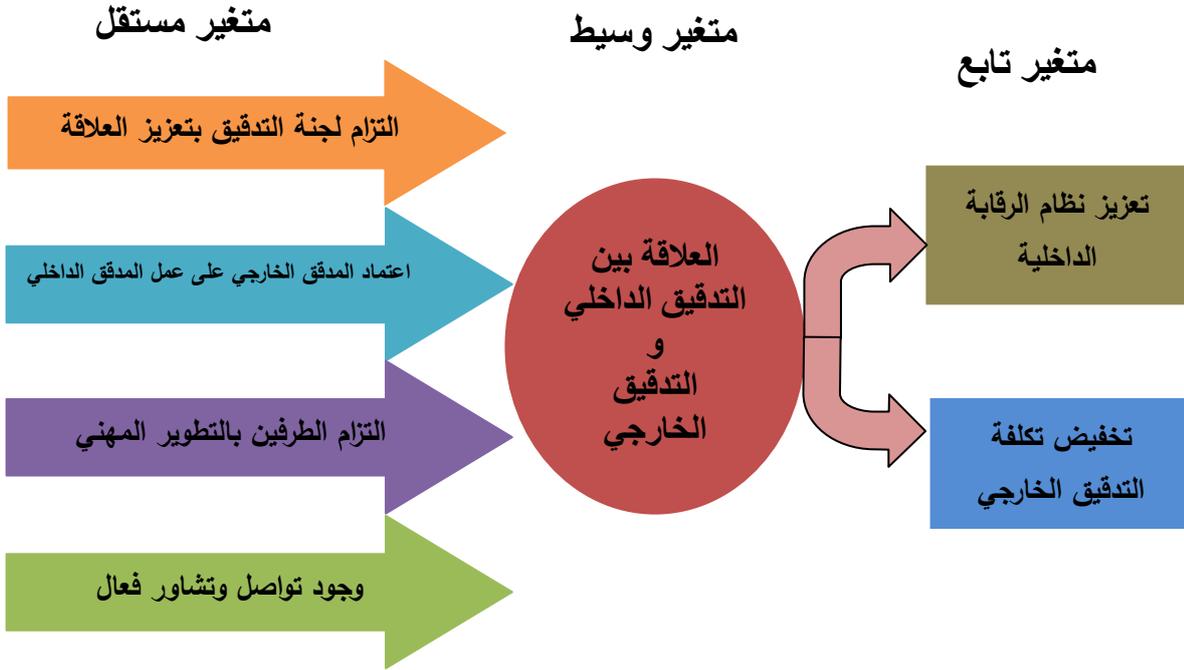
2. توضيح أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.
3. الوقوف على أهمية التزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطوير المهني في تعزيز العلاقة بينهما وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.
4. التعرف على أثر وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز العلاقة بينهما وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.

5-1: فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها، تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) دور لجنة التدقيق في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين التزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين وجود تواصل وتشاور منتظم وفعال بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي.

6-1: متغيرات الدراسة:



7-1: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة (مشتهى، 2013)، بعنوان "العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين - دراسة حالة قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على طبيعة العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وذلك من منظور المدقق الخارجي في بيئة الأعمال الفلسطينية (حالة قطاع غزة)، وذلك من خلال تحديد العوامل المؤثرة على درجة اعتمادية المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي، وتحليل مستوى العلاقة التعاونية والاتصال والتواصل بينهم. ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانته أعدت لهذا الغرض على عينة ملائمة مكونة من 60 مدقق خارجي بمكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة. وفي ضوء ذلك تم استخدام الأساليب المناسبة في جمع وتحليل البيانات.

توصلت الدراسة إلي أن توافر معايير الاستقلالية والكفاءة وأداء العمل ومجال العمل للمدقق الداخلي تسهم إيجاباً في زيادة درجة اعتمادية المدقق الخارجي علي أعمال المدقق الداخلي مع اختلاف الأهمية النسبية لتأثير هذه المعايير على درجة الاعتمادية، كما توصلت الدراسة إلي أن مستوى العلاقة التعاونية والاتصال والتواصل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي جيد. وبناءً على هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة تعزيز الاستقلال

الظاهري والحقيقي لوظيفة التدقيق الداخلي، والعمل على تكوين جسم منبثق عن هيئة سوق الأوراق المالية على غرار مجلس الإشراف المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية، لمتابعة وتقييم أداء التدقيق الخارجي مع إلزامهم برفع تقارير حول شوائب العلاقة ومستويات التعاون والتنسيق مع التدقيق الداخلي.

2- دراسة (محسن، 2011)، بعنوان: "مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة التي تربط المدققين الخارجيين بالمدققين الداخليين العاملين في قطاع غزة من وجهة نظر المدققين الخارجيين خلال قيام المدقق الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تم توزيع 50 استبانة على المدققين العاملين في مكاتب التدقيق في قطاع غزة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك اعتماد كبير من قبل المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين العاملين بالجهات الربحية وغير الربحية في فهم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطرها وتنفيذ اختباراتهما، حيث يقوم المدققون الخارجيون بدراسة استقلالية التدقيق الداخلي، وطبيعة المهام المكلف بها، وإجراء المقابلات والاستفسارات مع موظفي التدقيق الداخلي والاطلاع على تقييم المدققين الداخليين لنظام الرقابة الداخلية، وفهم نوعية ومصدر وتوقيت أدلة الإثبات التي يحصل عليها المدققين الداخليين الداعمة للمستوى المقدر لمخاطر الرقابة، والاستعانة بأوراق عمل المدققين الداخليين المتعلقة بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة، ودراسة وفهم اختبارات الرقابة المصممة من المدققين الداخليين ومدى فعاليتها لتحقيق أهداف التدقيق.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز اعتماد المدققين الخارجيين بالمدققين الداخليين عند فهم وتقدير واختبار نظام الرقابة الداخلية من خلال زيادة استعانة المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين، وزيادة التنسيق والتعاون بين المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين في التعرف على الأخطاء التي قد تحدث وبناء التقييم المبدئي لمخاطر الرقابة، كما أوصت أيضاً بضرورة اطلاع المدققين الخارجيين على نتائج وتوصيات المدققين الداخليين.

3- دراسة (أبو سرعة، 2010)، بعنوان "التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركائهم (محاسبون قانونيين) وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية".

هدفت هذه الدراسة إلى شرح وتفصيل علاقة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ومدى أهمية ذلك التكامل على مستوى تحقيق المراجعتين لأهدافهما، وعلى مستوى نجاح

المنشأة وتحقيقتها لأهدافها، كما ساهمت الدراسة في إبراز الاهتمام المتزايد بموضوع التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية من قبل الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمهنة المراجعة وذلك من خلال قيامها بالاستعراض التوضيحي لأهم المعايير الدولية الصادرة عن بعض تلك المنظمات، حيث تم دراسة حالة التكامل بين وكيل شركة KPMG شركة مجني وحازم حسن وشركائهم (محاسبون قانونيين) وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أهمية التكامل والتعاون بين الطرفين له دور في تحقيق الجودة والفعالية للطرفين وللمنشأة، وذلك لأن المراجع الداخلي يمارس الرقابة السابقة واللاحقة من خلال تواجده اليومي في المنشأة واطلاعه على الخطط واللوائح وآلية تنفيذها، أما المراجع الخارجي فيمارس الرقابة اللاحقة فقط لأن عدد مرات نزوله إلى المنشأة لتنفيذ مهمة مراجعته محدودة وعادةً تكون بعد تنفيذ الأعمال.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يكون في كل منشأة مهما كان حجمها أو نوعها مراجعة داخلية مستقلة وموضوعية، وضرورة أن يكون هناك مراجع خارجي مستقل، يقدم تقاريره وكتبه ومراسلاته إلى أعلى سلطة تنفيذية في المنشأة والمتمثلة في مجلس الإدارة، كما أوصت الدراسة أيضاً بضرورة أن يقوم المراجع الخارجي بتقييم عمل المراجع الداخلي قبل الاعتماد على عمله.

4-دراسة (الأشقر، 2008)، بعنوان: "تقويم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة رقم 610 دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة رقم 610 حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وإعداد استبانته وتوزيعها على مراجعي الحسابات القانونيين الخارجيين في قطاع غزة، والمسجلين رسمياً في سجل مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين حتى تاريخ 31-3-2008م والبالغ عددهم 59 مراجعاً قانونياً.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: التزام المراجعين الخارجيين بشكل كبير بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم (610) فيما يتعلق بتقويم الوضع التنظيمي ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية، وتقويم الكفاءة والعناية المهنية للمراجعين الداخليين، كما توصلت الدراسة إلى أن الوضع التنظيمي واستقلالية المراجع الداخلي تعتبر من أهم العوامل التي ينظر إليها المراجع الخارجي، لتحديد مدى الاستفادة من وظيفة المراجعة الداخلية والاعتماد عليها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز استقلالية المراجع الداخلي من خلال التأكيد على تبعية إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة أو أعلى سلطة إدارية بالمنشأة، كما أوصت بضرورة حصول المراجعين الداخليين على التأهيل المهني المناسب في المراجعة الداخلية لتنمية كفاءتهم المهنية وتعزيز العناية المهنية المبذولة في أعمال المراجعة الداخلية من خلال حصولهم على شهادة مهنية بالمراجعة الداخلية والالتحاق ببرامج التعليم المستمر، كما أوصت بضرورة قيام الجمعيات المهنية بتوعية المراجعين الداخليين والخارجيين بالعلاقة التي تربطهم وإيضاح مفهوم وطبيعة هذه العلاقة ومجالات التعاون والتنسيق بينهم، وذلك لتحقيق الاستغلال لأفضل لوظيفة كلاً منهم.

4- دراسة (أسعد، 2003)، بعنوان: "دراسة تحليلية مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف لكل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي".

هدفت هذه الدراسة الانتقادية إلى بيان الفرق التفصيلي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وإلى تسليط الضوء على العلاقة التفاعلية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: التوصل إلى كافة الفروقات الدقيقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، حيث إن دور المدقق الداخلي يتحدد وفقاً لرؤية ومتطلبات الإدارة، لذلك فإن أهدافه تختلف بطبيعة الحال عن تلك الأهداف المتعلقة بالمدقق الخارجي، حيث أن الغرض الرئيس للمناطق المهمة المدقق الخارجي يتمثل في التأكد من أن القوائم المالية للمنشأة خالية من أي تحريفات جوهرية، كما توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من اختلاف الأهداف بينهما إلا أنه يوجد علاقة تفاعلية بينهما لتشابه أعمالهما ووسائل تنفيذهما لمهامهم، مما يتيح اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وبالتالي جلب الفائدة وتحقيق الفعالية. وقد أوصت الدراسة بزيادة التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي والاستفادة من نقاط التشابه بينهما، كما أوصت بضرورة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي لتحقيق أهدافهما وتحقيق الفعالية للمنشأة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Abbass and Aleqab, 2013) بعنوان:

"Internal Auditors, Characteristics and Audit Fees: Evidence from Egyptian Firms".

هدفت هذه الدراسة إلى الاجابة على السؤال التالي وهو "كيف يمكن لخصائص التدقيق الداخلي أن تؤثر على درجة اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي، ومن ثم التأثير على أتعاب المدقق الخارجي؟" وناقشت الدراسة معايير مهنة التدقيق بشكل عام ومعايير التدقيق المصرية بشكل خاص مثل معيار التدقيق المصري (EAS 610) بعنوان: "اعتبارات الاستعانة بعمل المدقق الداخلي" حيث نص على العديد من خصائص التدقيق الداخلي التي تحدد درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي مما يؤدي الى التقليل من جهود المدقق الخارجي وبالتالي التقليل من أتعابه، وتم توزيع استبانته على عدد من المنشآت المصرية واستخراج البيانات المتعلقة بأتعاب المدققين الخارجيين من تقاريرها المالية السنوية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: كلما زاد الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي وتم تزويده بمدققين داخليين مؤهلين ارتبط ذلك بأتعاب أقل للمدقق الخارجي لذلك تدعم الإدارة العليا التدقيق الداخلي وتأخذ بنتائج عمله وتعمل على تنفيذ توصياته وعدم وضع العقبات أمامه، كما وتقدم التعليم والتدريب المناسب للمدققين الداخليين، وتتأكد من كفاية توثيق أوراق العمل والأدلة التي استخدمها المدقق الداخلي والتي تدعم استنتاجات ونتائج أعماله.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي ودوره الفعال في مساعدة المدقق الخارجي ومساهمته في التقليل من تكاليف التدقيق الخارجي التي تتكبدها المنشأة، كما وأوصت المدقق الخارجي بضرورة تقييم موضوعية وكفاءة واداء المدقق الداخلي كما نصت عليه المعايير الدولية لتحديد درجة اعتماده على المدقق الداخلي.

2- دراسة (Zulkifflee, et. al; 2012) بعنوان:

"Internal Audit Attributes and External Audit's Reliance on Internal Audit: Implications for Audit Fees".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص جودة التدقيق الداخلي من خلال فحص كفاءة المدقق الداخلي والى بيان أثر مساهمة المدقق الداخلي في تدقيق القوائم المالية في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، حيث تم تجميع البيانات المتعلقة بسمات المدققين الداخليين من خلال توزيع استبانته على المدققين الداخليين، وتجميع البيانات التي تتعلق باعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي بتوزيع استبانته على المدققين الخارجيين، وتجميع البيانات المالية المتعلقة بأتعاب المدقق

الخارجي من القوائم السنوية لسنة 2005 لشركات المساهمة الكبرى في ماليزيا، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: هناك علاقة عكسية بين كفاءة المدقق الداخلي وأتعب المدقق الخارجي، حيث كلما زادت فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي، ازداد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي، ويتم تقييم كفاءة المدقق الداخلي من خلال ملاحظة خبرة طاقم المدققين الداخليين، مهارات المدقق بالحاسوب والتكنولوجيا، عدد ساعات التدريب، الشهادات المهنية التي حصل عليها طاقم التدقيق الداخلي وطول الفترة التي يقضيها المدقق الداخلي في المنشأة (معدل الدوران) حيث كلما طالت فترة بقائه وقل معدل دورانه زادت مساهمته ومعرفته بالمنشأة وعملياتها مما يزيد من اعتماد المدقق الخارجي على عمله وبالتالي تقليل الجهد المبذول وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي بالتقليل من أتعبه.

وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على جودة التدقيق الداخلي من خلال الاهتمام بالخبرة المهنية والتدريب والشهادات العلمية الحاصل عليها المدقق الداخلي، وضرورة الاهتمام بالتنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتحقيق الفعالية للمنشأة والتخفيض من تكلفة التدقيق الخارجي.

3-دراسة (Ramasawmy and Ramen, 2012) بعنوان:

"An Evaluation on How External Auditors can benefit from the good work relationship with Internal Auditors for Audit Assignments".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأوجه الاستفادة من تعزيز هذه العلاقة كما أبرزت هذه الدراسة أهمية التنسيق والتعاون الفعال بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي مما يعود بالنفع على الطرفين وعلى المنشأة، وتم استخدام مصادر البيانات الأساسية والثانوية لتحقيق هدف الدراسة، حيث تم توزيع 35 استبانة على مدققين خارجيين العاملين في شركات التدقيق العاملة في بانكوك.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يهتم المدقق الخارجي بعدة أمور تتعلق بالمدقق الداخلي قبل أن يقرر الاعتماد عليه منها استقلاليته، موضوعيته، خبرته، جودة عمله، وعلاقته بلجنة التدقيق، كما توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين كفاءة المدقق الداخلي وموضوعية وأدائه، وأن المدقق الخارجي يهتم بتلك العوامل الثلاث مجتمعة عندما يحدد مدى اعتماده على عمل المدقق الداخلي.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي واستقلاليتته وكفاءته ليزيد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي، مما يجلب الفائدة ويحقق الأهداف ويقلل الجهد والوقت المبذول من قبل المدقق الخارجي وبالتالي تخفيض أتعابه.

4- دراسة (Mihret, 2011) بعنوان:

"Reliance of External Auditors on Internal Audit Work: A Corporate Governance Perspective".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وإبراز أهمية التفاعل بين مكونات الحوكمة الأربعة: الإدارة، مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، حيث يعتبر التدقيق الداخلي أهم مكون ومصدر رئيس لباقي مكونات الحوكمة الأخرى، وقد أكدت وأوصت معايير التدقيق المطبقة على ضرورة اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي لتحقيق كفاءة وجودة التدقيق، وتم توزيع (119) استبانته على 65 شركة تدقيق خارجي في إثيوبيا، و اجراء التحليل للبيانات وشرح العلاقة بين المتغيرات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: أن أداء المدقق الداخلي يعتبر أهم العوامل التي تحدد مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي، كما توصلت أيضاً إلى أن درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي تزداد في ظل وجود بيئة تنافسية في مهنة التدقيق الخارجي.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي وبفعاليته والعمل على تنفيذ توصياته لزيادة درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمله، وضرورة العمل على تعزيز التنسيق والتعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي لتقليل تكلفة التدقيق الخارجي وتعزيز الحوكمة في المنشآت.

5- دراسة (Pilcher, et. al, 2011) بعنوان:

"The relationship between internal and external audit in the public sector a case study".

هدفت هذه الدراسة للإجابة على سؤال مهم وهو "إلى أي مدى يعتمد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي؟"، وما هي العوامل التي تحدد هذا الاعتماد؟" واستهدفت الدراسة حالة عملية لولاية حكومية في استراليا الغربية واعتمد في دراسته على المنهج النوعي حيث استخدم الوثائق بجانب المقابلات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن درجة اعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي تخضع لوجهات نظر متباينة بين الأطراف المعنية فبعض المدققين الخارجيين ينظرون إلى أن أعمال التدقيق الداخلي تعتبر مكملة لأعمال التدقيق الخارجي، وبعضهم

الآخر يعتبرها بديلة وليست مكملة لأعمال التدقيق الخارجي، كما توصلت الدراسة إلى أن التواصل الفعال بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يعتبر أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على كفاءة وفاعلية التدقيق، وأشارت الدراسة إلى وجود العديد من عوائق الاتصال والتواصل بين الطرفين. وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد المتبادل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي لزيادة الكفاءة وتجنب الازدواجية بالعمل، وتقليل التكلفة، كما أوصت أيضاً بتحسين وتنسيق التواصل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي والتغلب على عوائق الاتصال التي تؤثر على فعالية وكفاءة التدقيق.

6-دراسة (Fawzia, 2010) بعنوان:

"Co-operation between Internal and External Auditors: A Comparative Study on Nationalized and Foreign Banks in Bangladesh".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على إيجابيات التعاون والتنسيق الفعال بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، حيث تناولت بالدراسة العوامل الداعمة للتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في البنوك الأجنبية بالمقارنة مع البنوك الوطنية في بنغلادش، كما تناولت أثر وجود العلاقة التعاونية بين الطرفين، وتم الاعتماد على المصادر الأولية والثانوية، حيث تم توزيع استبانته على عينة من البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في بنغلادش.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يعد التزام لجنة التدقيق والإدارة في تعزيز التعاون من أهم العوامل المؤثرة على العلاقة التعاونية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، كما توصلت إلى أن التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في البنوك الوطنية أفضل منه في البنوك الأجنبية، وتوصلت أيضاً إلى أن وجود التنسيق والتعاون يجلب المنافع للطرفين وللمنشأة محل المراجعة.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الإدارة ولجنة التدقيق بدعم التنسيق والتعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، كما أوصت المدققين الخارجيين بزيادة الاعتماد على عمل المدقق الداخلي، وأوصت الطرفين بضرورة تعزيز التعاون الفعال والمنتظم بينهما من خلال وجود قنوات تواصل فعالة ووجود الثقة المهنية المتبادلة والتشاور المنتظم بينهما، وضرورة بذل العناية المهنية والالتزام بالمعايير المهنية الدولية.

7-دراسة (Schneider,2009) بعنوان:

"The nature, impact and facilitation of external auditor reliance on internal auditing".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وسائل وطرق اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي وتأثير هذا الاعتماد على أتعاب المدقق الخارجي، وتم الاعتماد على المصادر الأساسية والثانوية، حيث تم توزيع استبانة على عينة من المدققين الخارجيين العاملين في شركات التدقيق العاملة في لوس انجلوس.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يمكن تعزيز اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي من خلال مساهمة لجنة التدقيق بتشجيع التعاون بين الطرفين، كما توصلت إلى أهمية التعاون بين الطرفين والاعتماد المتبادل في تقليل الجهود المزدوجة والأعمال المكررة المضیعة لوقت وجهد الطرفين وبالتالي تخفيض أتعاب المدقق الخارجي.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام مجلس إدارة المنشأة بقسم التدقيق الداخلي ليتمكن المدققين الخارجيين من الاعتماد على عمل المدققين الداخليين، وضرورة متابعة لجنة التدقيق في قيامها بدعم التنسيق بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي، كما أوصت المدقق الداخلي بأهمية التعاون مع المدقق الخارجي لتحقيق الاستفادة المتبادلة في بناء خطته ومناقشتها مع المدقق الخارجي، وأوصت المدقق الخارجي أيضاً بالاستفادة لأقصى درجة ممكنة من أعمال التدقيق الداخلي لأن المنشآت ستفاوضه لتخفيض تكاليفه لذلك فإن اعتماده يعتبر ضرورياً ومجدياً.

8-دراسة (Avram, et. al, 2008) بعنوان:

"The relation between internal and external audit".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وإبراز الدور التكاملي للعلاقة بين المدقق الخارجي والداخلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تتمثل في أن كليهما يخضع لنفس المعايير الدولية بما فيها معايير الأداء المهني وميثاق السلوك الأخلاقي، وإن استقلالية المدقق تعتبر عنصر مهم لكلا الطرفين، بالإضافة إلى أن كليهما يعتمدان على تقييم المخاطر في عمليات التخطيط للتدقيق، وعلى نظام الرقابة الداخلي بالمنشأة، وتوصلت أيضاً إلى العديد من أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، كما توصلت أيضاً إلى وجود علاقة تكاملية بين الطرفين حيث يعتبر عمل المدقق الداخلي مكملاً لعمل المدقق الخارجي ويعتمد عليه في التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق.

وأوصت الدراسة بضرورة عقد اجتماعات دورية يحضرها كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لمناقشة مصالحهم المشتركة، وتبادل المهارات ووجهات النظر والخبرات، وفهم لنطاق وأساليب العمل لتقليل التكرار والازدواجية في العمل، كما أوصت الدراسة بتعزيز التعاون وإتاحة الفرصة للمدققين الخارجيين للوصول إلى أوراق عمل المدققين الداخليين لتحديد المخاطر، ولزيادة الفعالية والكفاءة وتقليل التكاليف في جميع مراحل التدقيق.

9- دراسة (Golen, 2008) بعنوان:

" Communication Barriers between Internal and External Auditors"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وجود تواصل فعال بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأهمية قيام المدقق الخارجي بتقييم عمل المدقق الداخلي وكفاءته وموضوعيته قبل أن يقرر اعتماده على العمل الذي يقوم به المدقق الداخلي، كما هدفت إلى توضيح المعوقات التي تقف أمام تحقيق التواصل الفعال بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يعتبر التواصل الفعال عنصر مهم جداً في إتمام عملية التدقيق بكفاءة وفعالية، كما إن هناك العديد من معوقات التواصل الفعال بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أهمها: مقاومة المدقق الخارجي للتغيير وفقاً للأفكار والإجراءات الجديدة التي يقدمها المدقق الداخلي، عدم ثقة المدقق الخارجي بعمل المدقق الداخلي وكفاءته، ونقص المعرفة عند أحد الطرفين أو كليهما بالقضايا المحاسبية المستجدة على أعمال المنشأة. وأوصت الدراسة بضرورة وجود خطوط اتصال متاحة، وتدعيم التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، كما أوصت المدققين الداخليين بضرورة تطوير وإتقان عملهم وإبراز كفاءتهم ومصداقيتهم لزيادة قدرة المدقق الخارجي على الاعتماد على نتائج أعمالهم، كما أوصت بضرورة المشاركة بالمعرفة والخبرات بين الطرفين وضرورة أن يكون المدقق غير متعصب لآرائه بل يستمع بشكل جيد للطرف الآخر ويتقبل التغيير ولا يقاومه.

10- دراسة (Chambers, et. al, 2004) بعنوان:

"The reliance of external auditors on internal auditors"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعايير التي يتم استخدامها من قبل المدقق الخارجي في تقييمه لعمل المدقق الداخلي الذي ينوي الاعتماد على عمله في تدقيقه للمنشأة، حيث استهدفت الدراسة المدققين القانونيين في الشركات العالمية الكبرى للتدقيق وغيرها من شركات التدقيق المتواجدة في ولاية كيدا في ماليزيا.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المدققين الخارجيين غالباً ما يعتمدون على المدققين الداخليين في تدقيقهم للقوائم المالية للمنشأة، مما يساهم في تقليل تكلفة التدقيق التي

تتكبدها المنشأة، وأن المدقق الخارجي يقيم الكفاءة المهنية وجودة أعمال المدققين الداخليين قبل اعتمادهم على عمل المدقق الداخلي.

وأوصت الدراسة مجامع المحاسبين والمدققين بالعمل على وضع معايير دقيقة تفصيلية واضحة تستخدم لتقييم المدققين الداخليين وللتخطيط لعمليات التدقيق.

11- دراسة (wood, 2004) بعنوان

"Increasing value through internal and external auditor coordination".

هدفت هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي وهو "كيف يمكن للمدقق الداخلي من خلال التنسيق مع المدقق الخارجي من إضافة قيمة لمنشأتهم؟" وكانت الدراسة على شركات المساهمة العاملة في برجهام.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: هناك اهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية من خلال ما تصدره من معايير لزيادة اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي نظراً للوضع التنظيمي للمدقق الداخلي وكونه يعمل بالمنشأة وعلى دراية بأمرها فان مساهمته للمدقق الخارجي تعمل على زيادة الثقة بالمعلومات المتعلقة بالمنشأة، وإعادة الثقة للقوائم المالية، وتحقيق الكفاءة والفعالية للمنشأة بالتقليل من ازدواجية وتكرار الأعمال وبالتالي تقليل تكاليف التدقيق الخارجي التي تتكبدها المنشأة.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام المدقق الخارجي بتقييم كفاءة وموضوعية المدقق الداخلي قبل اتخاذه قرار الاعتماد على عمله، وذلك باتباع ما تنص عليه المعايير الدولية كمييار SAS 65، كما أوصت المدقق الداخلي بضرورة السعي لخلق تواصل فعال مع المدقق الخارجي وأن يكون مبادراً، موضوعياً، وملتزماً بالمعايير المهنية ليتمكن المدقق الخارجي من الاعتماد على عمله.

12- دراسة (Felix, et.al, 2001) بعنوان:

"The Contribution of Internal Audits as a Determinant of External Audit Fees and Factors Influencing This Contribution".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتأثيره على أتعاب التدقيق الخارجي، واعتمدت الدراسة على البيانات العامة المنشورة لعينة من شركات المراجعة الست الكبرى.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يعتمد تحديد أتعاب المدقق الخارجي على مدى وجود تنسيق وتعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وعلى جودة التدقيق الداخلي حيث كلما زادت جودة التدقيق الداخلي زاد اعتماد المدقق الخارجي في عمله على المدقق الداخلي،

مما يساهم في تخفيض أتعاب التدقيق الخارجي، فعلى سبيل المثال: إذا كانت مساهمة التدقيق الداخلي تمثل 26,57%، فإن أتعاب التدقيق تتخفص بنسبة 18% تقريباً.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المنشآت بجودة التدقيق الداخلي لتعزيز مساهمته في عمل المدقق الخارجي، كما أوصت أيضاً بضرورة وجود تنسيق بينهما لتعزيز التعاون وإمكانية اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي، مما يؤدي إلى تقليل أتعابه وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها ألفت الضوء بالتحليل والمناقشة على أوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وعلى أوجه التكامل بين الطرفين، كما وبينت أثر الدور التكاملي للعلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تحقيق أهداف المنشأة وتحقيق المصلحة للطرفين، كما أن هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى معوقات التواصل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وقامت باقتراح الحلول للتغلب على هذه المعوقات لتعزيز العلاقة بين الطرفين.

وتأتي هذه الدراسة لتقدم تحليلاً متعمقاً لجميع الجوانب المتعلقة بالعوامل الداعمة للعلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وأثر نجاح العلاقة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكاليف التدقيق الخارجي في المنشأة، حيث تتناول دور لجنة التدقيق في تشجيع التنسيق والتعاون بين الطرفين، وتأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بينهما، كما بينت أهمية وجود ثقة مهنية متبادلة وتواصل وتشاور منظم بين الطرفين في تعزيز التكامل والتعاون بينهما وأثر هذه العوامل في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكاليف التدقيق الخارجي.

وفي ظل توافر تلك العوامل فإن المدقق الخارجي يمكنه الاعتماد على نتائج أعمال المدقق الداخلي في تقييم درجة متانة نظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف فيه، ومناقشة الملاحظات والتوصيات لإدخال التحسينات في هذا النظام والعمل على تعزيزه، كما وتسهم العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تضييق نطاق الفحص الذي يقوم به المدقق الخارجي، وتقليل لمدى إجراءات التدقيق التي سيقوم بتنفيذها والتقليل من ساعات العمل المطلوبة وبالتالي تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، وزيادة الفعالية للطرفين وللمنشأة.

الفصل الثاني

جوانب العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

- المقدمة
- المبحث الأول: طبيعة ومهام التدقيق الداخلي
- المبحث الثاني: طبيعة وأهداف التدقيق الخارجي
- المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المقدمة:

لقد ازدادت أهمية التدقيق في وقتنا الحالي في مختلف الدول نتيجة للتطورات المتنوعة التي أدت إلى زيادة حجم التجاوزات والتلاعب المالي وغير المالي (العبادي، 1999: 640) ونتيجة لتولد الحاجة إلى إعادة الثقة خاصة بعد انتشار الغش والاحتيال وفضائح الشركات العالمية، مثل شركة انرون وورد كوم وزيروكس وغيرها من الشركات، الأمر الذي أدى إلى زيادة نطاق عمل ومسئوليات المدققين الخارجيين مما دفعهم إلى التنسيق مع المدققين الداخليين والاستعانة بأعمالهم (Wood, 2004: 2).

وعلى الرغم من الاختلافات بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من حيث الهدف أو درجة الاستقلال أو متطلبات ممارسة المهنة، حيث يتمثل الغرض الرئيس للتدقيق الخارجي في التأكد من أن القوائم المالية خالية من أي تحريفات جوهرية، في حين أن التدقيق الداخلي يتحدد هدفه وفقاً لمتطلبات الإدارة (Fowzia, 2010: 26)، وعلى الرغم أيضاً من أوجه التشابه بينهما في إتباعهما لنفس المنهجية في أداء التدقيق من تخطيط وأداء اختبارات الرقابة الداخلية، والاختبارات الأساسية لعملية التدقيق، فإن التكامل بينهما موجوداً بدرجة كبيرة، فلا يعتبر المدقق الداخلي منافساً للمدقق الخارجي، بل يقدم له المساعدة كونه يعين من قبل الإدارة فهو على دراية ومعرفة بظروفها وأحداثها (أبو سرعة، 2010: 96)؛ لذلك فإن المنشآت تسعى إلى تحقيق التعاون والتكامل الفعال بينهما باعتبار أن المقاصد واحدة وكلاهما يكمل الآخر، فمثلاً يمد المدقق الداخلي المدقق الخارجي بالمعلومات عن نظم الضبط الداخلي وخطط وبرامج التدقيق والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من التدقيق والفحص (شحاته، 1996: 78).

ونظراً للدور الإيجابي الذي تلعبه العلاقة بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي، على مستوى ممارسي الوظيفتين في مساعدتهما على إنجاز أعمالهما على أحسن وجه وبجودة عالية، وعلى مستوى المنشأة في مساعدتها على نجاحها وتحقيق الأمتل لأهدافها وحسن التسيير لأنشطتها كان لزاماً أن نولي موضوع العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مزيداً من الاهتمام في هذه الدراسة، وذلك بتسليط الضوء على جوانب العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والعوامل التي من شأنها تعزيز هذه العلاقة، وإبراز دورها الفعال للطرفين وللمنشأة.

ويشمل هذا الفصل على ثلاث مباحث، حيث يتم في المبحث الأول تناول طبيعة ومهام التدقيق الداخلي، أما المبحث الثاني نتناول فيه طبيعة وأهداف التدقيق الخارجي، وسنتطرق في المبحث الثالث للعوامل المؤثرة على العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

المبحث الأول طبيعة ومهام التدقيق الداخلي

0-1-2: تمهيد

يعد ظهور التدقيق الداخلي حديثاً بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، حيث دعت الحاجة إليه بسبب الفضائح والأزمات المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة، وكبير حجم المنشآت وتعدد وتعقد عملياتها وتطور الأساليب التكنولوجية إلى الحد الذي أصبح معه من الصعب على الإدارة التعرف على نتائج الأعمال ومتابعتها أولاً بأول، لذلك أنشأ التدقيق الداخلي لمراجعة ما تقوم به المنشأة من أجل تحديد التهديدات المحتملة التي قد تؤثر على صحة وربحية المنشأة ككل، وتقديم اقتراحات للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتلك التهديدات.

ولقد ظهر التدقيق الداخلي بعد الأزمة الاقتصادية في عام 1929، حيث في تلك الفترة كانت المنشآت الأمريكية تستعمل خدمات مكاتب التدقيق الخارجي في التصديق على حسابات الميزانية والقوائم المالية، مما دفع المنشآت إلى البحث عن وسيلة لتخفيض المصاريف المنفقة على تلك المكاتب (Renad, 2010: 36).

ولقد كان المفهوم التقليدي السائد للتدقيق الداخلي أنه مجرد نشاط متواضع في الإدارة المالية بالمنشأة، تنحصر مهمته الأساسية في التأكد من سلامة أداء العمليات المحاسبية والمالية عن طريق مراقبة الالتزام بالسياسات والتعليمات المالية، أما الآن فتشهد مهنة التدقيق الداخلي تطور غير مسبوق حيث إنها تطورت لتشمل تقييم فعال للمخاطر ونظام الرقابة الداخلية، وأصبحت جزءاً مهم في عمليات حوكمة المنشآت (Kagermann et. al., 2008: 4)، ويعود هذا التطور إلى أن أدوات الرقابة داخل منشآت الأعمال أصبحت تختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه الحال في المنشآت التقليدية، حيث تعتمد المنشآت اليوم على المعلومات، كما أنها أصبحت كثيفة المعرفة نتيجة دخول عمليات بالغة التعقيد والتخصص عبر عدد من الصناعات والقطاعات على المستوى الدولي، وعليه فقد تغير هدف ووظيفة المنشأة، وتغيرت حاجتها للرقابة، وأضحت مهنة التدقيق الداخلي من الوظائف المساندة المهمة للإدارة في هذه المنشآت والعمود الفقري لها (جمعة، 2011: 150).

ويعتبر التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات المالية والإدارية، ورفع الكفاءة التشغيلية (مجاهد، 2004: 203)، كما ويعد من الوسائل المهمة لإدارة المنشآت للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية والإدارية، والسياسات العامة المتبعة فيها، ويعتبر إقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي والمحافظة عليه، والتأكد من سلامة تطبيقه التزاماً قانونياً يقع على عاتق

المنشأة، ومصدر هذا الالتزام هو واجب المنشأة القانوني بإمساك حسابات منتظمة، حيث إنه لا يمكن تصور وجود حسابات منتظمة بدونها، فضلاً عن الضرورة العملية لمثل هذا النظام لكي تؤدي المؤسسة أعمالها بطريقة سليمة وبكفاءة (جربوع، 2002: 100).

ونظراً للأهمية التي تتمتع بها مهنة التدقيق الداخلي ودورها المهم والمركزي في تعزيز أداء المنشآت وإضافة قيمة لأنشطة المنشأة في حال اتصافه بالكفاءة والفعالية، كان لزاماً أن نولي هذه المهنة مزيداً من الاهتمام في هذه الدراسة.

2-1-1: مفهوم التدقيق الداخلي

يُعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تركز عليها المنشآت، فقد عرفه معهد المدققين الداخليين (IIA) Institute of Internal Auditors كما ورد في المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (ISPPIA) بأنه: "نشاط مستقل، وموضوعي واستشاري، مصمم ليزيد من قيمة المنشأة، وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر، وضبط وإدارة وترشيد العمليات" (Arens, et. al., 2012: 816).

كما عرفه (الخطيب، 2010: 130) بأنه "مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المنشأة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية".

وعرفه (الذنيبات، 2010: 30) بأنه: "وظيفة تدقيق داخلية مستقلة يقوم بها فرد أو أفراد أو جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من كافة أنظمة الرقابة الداخلية أنها تعمل بشكل كفاء وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة، وذلك باستخدام طريقة مخططة ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي".

وعرف التدقيق الداخلي أيضاً بأنه: "عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايدين لأي منشأة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني لعمل تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين" (نظمي والعزب، 2012: 12).

وقد عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل Committee Of Sponsoring Organization of the Trade Way Commission (COSO) التدقيق الداخلي بأنه: "هو عمليات تتأثر بمجلس إدارة المنشأة، يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المنشأة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفعاليتها، والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها" (إبراهيم، 2009: 21).

ومن خلال ما سبق يتضح أن جميع التعريفات الخاصة بالتدقيق الداخلي متقاربة ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل التدقيق الداخلي، حيث إنه يعد نشاطاً تقييمياً، موضوعياً، استشارياً ومستقل يتم ممارسته داخل المنشأة لخدمة الإدارة من خلال تدقيق العمليات المالية والإدارية، وتزويدها بتأكيدات عن كفاءة العمليات وفعاليتها، ومدى الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، كما ويقوم بتقييم وتحسين مدى فاعلية الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، والحوكمة، ولا يقتصر التدقيق الداخلي على مجرد كونه تدقيقاً مالياً ومحاسبياً وإنما يشمل المجالات الإدارية والتشغيلية.

2-1-2: أهمية التدقيق الداخلي

تكمن أهمية التدقيق الداخلي وفقاً لمفهوم التدقيق الداخلي لمعهد المدققين الداخليين في إضافة قيمة للمنشأة كهدف استراتيجي له وذلك من خلال دوره الاستشاري والموضوعي في تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنشأة، وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة (الصبان وآخرون، 1996: 321)، حيث ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 وبعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من المنشآت وتحمل إدارات هذه المنشآت المسؤولية عن ذلك، فضلاً عن حاجة إدارات هذه المنشآت لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لانجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه المنشآت إلى تحقيقها، باعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء من نظام الرقابة الداخلية حيث إنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له، وخصوصاً بعد إيلاء هذه الوظيفة أهمية مميزة سعياً إلى تحويل هذه الوظيفة من وظيفة رقابية في المنشأة إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية (بكري، 2000: 20).

ويعتبر التدقيق الداخلي وسيلة استكشافية تحدد موضع الانحراف بين الواقع والوضع المحدد مسبقاً واكتشاف الأخطاء، وكونه أيضاً وسيلة وقائية تمنع وقوع الأخطاء والتضليل، لذلك يجب على المنشأة أن تأخذ بتوصيات المدقق الداخلي ونتائج عمله للقيام بالتحسينات للمنشأة

(Kagermann, et. al., 2008: 2)، ولقد ازدادت أهميته في وقتنا الحالي، وأصبح نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات (الخطيب، 2010: 133).

2-1-3: أهداف التدقيق الداخلي

تتم عملية التدقيق الداخلي في جميع مراحل النظام المحاسبي بهدف اكتشاف الأخطاء والغش، والتأكد من سلامة السجلات والبيانات المالية، والمحافظة على أصول المنشأة، والتحقق من مدى توافق النظام مع متطلبات الإدارة، ويمكن تركيز أهداف التدقيق الداخلي في هدفين رئيسيين هما كما يلي (المجمع العربي للمحاسبين، 2001: 228):

أولاً: هدف الحماية: من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية للتحقق مما يلي:

- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
- أن أصول المنشأة قد تم المحاسبة عنها، وأنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.
- اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الاحتفاظ والتنفيذ والمحاسبة.
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل العمليات وعدم تكرار الأعمال.

❖ **ثانياً: هدف إنشاء:** ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمراقبة وتقديم النصح للإدارة، والتأكد من أن كل جزء من نشاط الخريطة التنظيمية للمنشأة موضع مراقبة، وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.

ولقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية هدف التدقيق الداخلي الرئيس بأنه مساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية، وذلك من خلال القيام بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها، ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق مجموعة من الأعمال تشمل ما يلي (الخطيب، 2010: 136):

- مراجعة وتقويم متانة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية، والرقابة على العمليات الأخرى، والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.
- التحقق من مدى الالتزام بسياسات المنشأة وخططها وإجراءاتها الموضوعة.
- التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المنشأة من جميع أنواع الخسائر.
- التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية التي تتولد داخل المنشأة.
- تقويم نوعية الأداء المنفذة على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملين بالقيام بها.
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات المنشأة وتطويرها.

- تقصي وتحديد أسباب المشكلات التي تحدث في المنشأة وتقدير الخسائر والأضرار الناجمة عنها، واقتراح ما من شأنه معالجتها ومنع حدوثها في المستقبل.
 - إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة بناءً على طلب من الإدارة.
- هذا وقد أضاف (المطارنة، 2009: 19) إلى الأهداف السابقة ما يلي:
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على الأسباب التي حالت دون تحقيق المنشأة لأهدافها الموضوعة.
 - تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة.
 - العمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية والقضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات المنشأة.
- وقد ذكر (جمعة، 2009: 29) العديد من أهداف التدقيق الداخلي أهمها ما يلي:
- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.
 - تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية.
 - تقييم وتحسين فعالية عمليات التحكم المؤسسي.
 - اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسبية.
- وقد أضاف (القبطان، 2006: 178) الأهداف التالية:
- فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى فعاليتها وكفائتها.
 - التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تقييدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.
 - مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها في المستقبل.
 - التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.
 - تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.
 - إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
 - تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.
- من خلال ما سبق يتضح عظم المسؤوليات الملقاة على عاتق المدقق الداخلي، فبالإضافة إلى مسؤولياته التقليدية يتعين عليه التأكد من سلامة المعلومات ومقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي على أرض الواقع لتقويم الأداء، بالإضافة إلى أهداف أخرى يتعين على المدقق أخذها بعين

الاعتبار تتعلق بإجراء الدراسات ورفع الكفاية الإنتاجية وتقصي أسباب المشكلات التي تحدث في مجال العمل، فالمدقق الداخلي هو العنصر الأساس في نجاح المنشآت.

4-1-2: أنواع التدقيق الداخلي

هناك العديد من الأنواع التي تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي، منها ما يلي (إبراهيم، 2009):

❖ التدقيق المالي: ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للمنشأة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية، ومدى الاعتماد عليها، ولقد عرفه (Kagermann, et. al., 2008: 119) على أنه: "تقييم مستقل للبيانات المحاسبية الماضية للتأكد من صحة وموثوقية هذه البيانات مثل فحص الحسابات المالية ونظام الرواتب والقوائم المالية السنوية".

❖ التدقيق التشغيلي: ويعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي ونشأ كولييد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي (السلامي، 2005: 37)، ولقد عرفه (العمري وعبد المغني، 2006: 36) على أنه "المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة، للتأكد من كفاءة وفاعلية وملاءمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة، للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف".

وقد تتشابه خطة المدقق لإجراء التدقيق التشغيلي مع خطته لإجراء التدقيق المالي مع مراعاة تعديلها وتضمين العناصر غير المالية فيها (Braiotta, 2004: 217).

❖ تدقيق الالتزام: ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملاءمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات (إبراهيم، 2009: 23)، وبالمقارنة مع التدقيق التشغيلي فإن تدقيق الالتزام يكون موجه بشكل أساسي لمعرفة مدى التزام المنشأة بالعديد من القوانين واللوائح التنظيمية وليست فقط بالسياسات الإدارية الداخلية، وقد يتشابه تدقيق الالتزام مع التدقيق التشغيلي ولكن مع مراعاة تضمين قسم يفصح عن مدى التزام المنشأة بالمتطلبات القانونية والالتزامات التعاقدية (Braiotta, 2004: 217).

5-1-2: طبيعة ونطاق التدقيق الداخلي

لقد تطور التدقيق الداخلي كنتيجة طبيعية لتطور واتساع مهام وعمليات المنشآت والتوجه نحو العولمة وضرورة تحقيق متطلبات الجودة، فقد أصبح دور المدقق الداخلي ممتداً ليشمل

المساعدة في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية إضافةً إلى دوره التقليدي (Kagermann, et. al., 2008:129).

ووجهت معايير معهد المدققين الداخليين (The institution of internal auditors) لعام 2000 المدققين الداخليين للقيام بعمليات رقابية إضافية للمساعدة في تطوير مفهوم الحوكمة وإدارة المخاطر سعياً لإضافة قيمة للمنشأة، كما وأكدت على ضرورة إيجاد توازن حقيقي بين مهام التدقيق التأكيدية والخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي والتي تتطلب منه تبني إستراتيجية واضحة يتم تحديدها بالتعاون مع لجنة التدقيق لإضافة قيمة للمنشأة، حيث إن لجنة التدقيق تقيس مدى الحاجة للخدمات التأكيدية ومن ثم التخطيط لها وإيجاد المصادر والموارد والآليات لتحقيق وتسهيل مهمة التدقيق. (IIA, 2010: 5)

ويشمل نطاق التدقيق الداخلي ما يلي (الذنيبات، 2006: 25):

1. الإشراف على نظام الرقابة الداخلية وعملية تشغيله وتقديم توصيات للإدارة لتحسينه.
2. فحص البيانات المالية بما فيها النظام المحاسبي.
3. مراجعة العمليات والأنشطة من حيث كفاءتها وفعاليتها واقتصاديتها.
4. التحقق من مدى الالتزام بسياسات الإدارة ومتطلبات القوانين.

كما أضاف (الوقاد ووديان، 2010:208) إلى نطاق التدقيق الداخلي ما يلي:

1. مراجعة إمكانية الاعتماد على نزاهة المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة.
2. مراجعة النظم الموضوعية للتحقق من الالتزام بتلك السياسات والإجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير.
3. مراجعة وسائل المحافظة على الأصول، والتحقق من وجود الأصول، وتقييم مدى كفاءة استخدام هذه الأصول من الناحية الاقتصادية.
4. مراجعة العمليات أو البرامج، للتحقق عما إذا كانت النتائج متماشية مع الأهداف الموضوعية، وما إذا كانت قد تم تنفيذها كما هو مخطط.

2-1-6: الشروط الواجب توافرها لتحقيق نظام فعال للتدقيق الداخلي

يمكن قياس فعالية نظام التدقيق الداخلي من خلال معرفة مدى توافق التدقيق الداخلي مع المعايير العامة مثل الاستقلالية، الكفاءة المهنية، طبيعة الخدمة المقدمة، أو من خلال استخدام مقاييس موضوعية مثل مقارنتها مع توقعات الإدارة والأشخاص المعنيين (Cohen and Sayag, 2010: 297)

وبشكل عام يعتبر نظام التدقيق الداخلي فعالاً إذا توافرت فيه الشروط التالية (محمود وآخرون، 1994: 101):

- المؤهلات والخبرات الكافية لدى المدقق الداخلي.
- التخطيط لبرامج التدقيق الداخلي وأن تنفذ بعناية ودقة.
- إعداد تقارير واضحة وحاسمة بواسطة المدقق الداخلي.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية فور عرض التقارير على المسؤولين.
- رفع التقارير إلى الجهات العليا بالمنشأة وأن تحظى باهتمام وبتأييد الإدارة.
- إدراك المدقق الداخلي أن عمله ذو طبيعة استشارية فقط وليس مباشرة أو تنفيذية.
- حصول المدققون الداخليون على الدورات المهنية المتخصصة التي تزيد من دقة وفعالية أداء التدقيق الداخلي.

7-1-2: مهام التدقيق الداخلي

لقد تطورت مهام التدقيق الداخلي فلم يعد يركز على المعاملات والصفقات التي حدثت في الفترات السابقة فقط، بل اتسعت مهامه لتشمل تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على أداء المنشأة والعمل على ابتكار تقنيات وطرق للتحكم في هذه المخاطر وإعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة وصولاً إلى الأهداف المنشودة (Kagermann, et. al., 2008: 129).

حيث هناك العديد من المهام والوظائف التي يقوم بها المدقق الداخلي ومن بينها ما يلي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2005: 561):

- تطوير النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، من خلال إعادة النظر بهما، ومتابعة ومراقبة تطبيقاتهما، وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرهما.
- اختبار المعلومات المالية والتشغيلية وإجراء الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات.
- فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفائتها وفعاليتها بما في ذلك الضوابط غير المالية للمنشأة.
- فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية الأخرى.

وقد أضاف (Abubakar, 2007: 3-4) إلى مهام التدقيق الداخلي ما يلي:

- 1- تقديم رأي مستقل وموضوعي وتقديم الاستشارات للإدارة لخدمة الهدف الأساسي وهو تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة.

- 2- عمل التوصيات اللازمة بشأن رفع الكفاءة التشغيلية للمنشأة.
- 3- التوافق مع الإدارة على خطة التدقيق السنوية.
- 4- إصدار التقارير الربع السنوية إلى لجنة التدقيق أو المدير.
- 5- القيام بأي مهام أخرى تتطلبها الإدارة.

وقد ذكر (Pickett, 2010: 314) العديد من المهام التي يجب أن يضطلع بها المدقق الداخلي أهمها ما يلي:

1- مساعدة الإدارة:

يعتبر التدقيق الداخلي نشاط موضوعي واستشاري حيث إنه يوفر المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها، إلى جانب دوره الأساسي في توفير تأكيد موضوعي ما إذا كانت المنشأة تدير أو لا تدير المخاطر بشكل جيد، بالإضافة إلى دوره في تقديم الاستشارات الإدارية اللازمة لخدمة المنشأة بهدف تحسين وتطوير أدائها.

2- تحسين عمليات المنشأة:

يعمل التدقيق الداخلي على تحسين عمليات المنشأة، فلم تعد مهمة المدقق الداخلي هي التفتيش والفحص، وإنما المساهمة في التحسين المستمر للمنشأة.

3- إضافة قيمة للمنشأة:

يعد التدقيق الداخلي عنصراً فاعلاً في إضافة قيمة للمنشأة حيث يساعدها على تحقيق أهدافها باعتباره ركناً أساسياً من متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر التي تهدد أهداف المنشأة، فضلاً عن دوره في البحث عن نجاح المنشأة على المدى الطويل.

4- تقييم وتطوير عمل المنشأة:

تساهم عملية التقييم في تحسين عمليات المنشأة حيث يقوم التدقيق الداخلي بمقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي، ولضمان مراقبة جيدة يتوجب استخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوق بها.

2-1-8: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

تعتبر معايير الممارسة المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) الأكثر انتشاراً وتطبيقاً في العالم، حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال (محسن، 2011: 24)، وتعتبر معايير التدقيق الداخلي مستويات الأداء المهني التي وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة حيث تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد الإطار الذي يعمل ضمنه المدقق، ويتم الاعتماد عليها

في الحكم على أداء المدقق ونوعية العمل المنجز، وبالتالي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق الداخلي (الذنيبات، 2010: 75).

وعرفت معايير التدقيق الداخلي بأنها: "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، بحيث تمثل نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقاً لما اعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين" (العمرى وعبد المغني، 2006: 346).

وحدد معهد المدققين الداخليين أهداف معايير التدقيق الداخلي كما يلي (IIA, 2004: 7):

- بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يجب أن يكون عليها التدقيق الداخلي.
- وضع إطار عام لإدارة التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.
- وضع أسس لقياس وتقييم أداء المدققين الداخليين.
- التأسيس لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليه.

وتنقسم معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إلى مجموعتين كما يلي (Pickett, 2010: 430,435)

1. المجموعة الأولى معايير الصفات (Attribute Standards)

وتهتم هذه المعايير بشخصية المدقق الداخلي، أو الجهة التي تنفذ عملية التدقيق الداخلي وتحتوي هذه المجموعة على أربعة معايير وهي كما يلي:

- أهداف، مسؤوليات وصلاحيات التدقيق الداخلي.
- الاستقلالية والموضوعية.
- الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة.
- برنامج ضبط الجودة وتطوير عملية التدقيق الداخلي.

2. المجموعة الثانية معايير الأداء (Performance Standards)

وتتعلق معايير هذا القسم بوصف نشاط وطبيعة خدمة التدقيق الداخلي، وكيفية تنفيذ وأداء كل مهمة من مهام التدقيق الداخلي، ويتم من خلال هذه المعايير قياس أداء المدقق الداخلي باعتبارها الأساس التي يعتمد عليه، وتحتوي هذه المجموعة على سبعة معايير وهي كما يلي:

- إدارة أنشطة التدقيق الداخلي.
- طبيعة العمل.
- تخطيط عملية التدقيق.
- أداء وتنفيذ عملية التدقيق.
- توصيل نتائج التدقيق الداخلي.
- مراقبة تنفيذ التوصيات.

- مستوى المخاطر المقبولة بعد تنفيذ التوصيات.

9-1-2: ميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي

يعتبر ميثاق أخلاقيات المهنة الثقافة الأخلاقية التي تحكم مهنة التدقيق الداخلي حيث تعتبر ضرورية وأساسية لنشاط التدقيق الداخلي باعتبار أن مهنة التدقيق الداخلي تقوم أساساً على الثقة في تأكيدها الموضوعي بشأن إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، ويمتد نطاق مبادئ أخلاقيات المهنة إلى ما هو أبعد من تعريف مهنة التدقيق الداخلي لكي يشمل أيضاً عنصرين أساسيين، هما كما يلي (1: 2009, IIA):

1- المبادئ وثيقة الصلة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها.

2- قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير التي يتوقع من المدققين الداخليين مراعاتها.

وفيما يلي توضيح لقواعد السلوك المهني الواردة في ميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي بحيث تعد هذه القواعد بمثابة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى تطبيقات عملية، كما أن المقصود منها توجيه السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين، وإرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم مهنة التدقيق الداخلي وهي كما يلي (444-445: 2010, Pickett):

- **الاستقامة:** والتي من شأنها إرساء دعائم الثقة وهذا ما يشكل الأساس للاعتماد على آراء وأحكام المدقق الداخلي، ولتحقيق مبدأ الاستقامة فإن المدقق الداخلي عليه إتباع قواعد السلوك المهني التالية:

- تأدية الأعمال بنزاهة وحرص والشعور بالمسؤولية.
- الالتزام بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم وفقاً للقوانين المعمول بها وأصول المهنة.
- عدم المشاركة في أي نشاط غير مشروع أو القيام بأي أفعال وتصرفات تسيء إلى مهنة التدقيق أو إلى المنشأة.
- المساهمة في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للمنشأة.

- **الموضوعية:** يجب على المدقق الداخلي مراعاة أرفع مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط الذي يقوم بتدقيقه، ويجب عليه مراعاة عدم التأثير في تكوينه لرأيه أو حكمه بمصالحه الشخصية أو بآراء أو تأثيرات الآخرين ولتحقيق مبدأ الموضوعية فإن المدقق الداخلي عليه إتباع قواعد السلوك المهني التالية:
- عدم المشاركة في أي نشاط أو علاقة قد تسيء أو يتوقع أن تسيء إلى تقييمه المحايد ويشمل ذلك عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المنشأة.
- عدم قبول أي شيء من شأنه أن يسيء أو يفترض أن يسيء إلى تقديره المهني.

- تجنب إخفاء بعض الحقائق المادية والتي ينشأ عن عدم الإفصاح عنها تحريف أو تشويه في تقاريره عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.
- **السرية:** على المدقق الداخلي احترام قيمة وملكية المعلومات التي يتلقاها أو يطلع عليها، وعدم الإفصاح عن تلك المعلومات بدون الحصول على الإذن أو التفويض المناسب اللازم، وذلك ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني بالإفصاح عنها، لذلك فإن عليه حماية المعلومات التي يحصل عليها في سياق أداء واجباته وعدم استخدامها لتحقيق أي منفعة شخصية أو على نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الإساءة إلى المنشأة.
- الكفاءة:** يجب على المدقق الداخلي استخدام المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات التدقيق الداخلي من خلال اتباع قواعد السلوك المهني التالية:
 - أداء الخدمات التي تتوافر لديهم المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها.
 - أداء خدمات التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي.
 - العمل باستمرار على تحسين مهاراتهم وفاعلية وجودة الخدمات التي يؤدونها.

10-1-2: استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي

يعتبر مفهوم الاستقلال بشكلٍ عام حجر الزاوية في أي عملية تدقيق أو أي عملية رقابية أو تقييمية، ولا تعتبر الخدمات الرقابية والتدقيقية ذات قيمة بعيداً عن مفهومي الموضوعية والاستقلالية (مجاهد، 2004: 217)، حيث أكدت جميع تعريفات التدقيق الداخلي على مبدأ الاستقلالية باعتباره مبدأً أساسياً، وليتمكن المدقق الداخلي من تحقيق أهداف التدقيق يجب أن يكون موضوعياً ومستقلاً حتى يتسنى للإدارة أن تضع كامل ثقنها به، وتعتمد على نتائجه وتوصياته (نظمي والعزب، 2012: 20).

ويشير مفهوم الاستقلالية إلى "البعد عن تضارب المصالح التي تتطلب من المدقق الداخلي أن يكون مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وأن يكون بعيداً عن تأثير الجهة التي يتولى مراجعة عملياتها، وهذا يعني شعور الممارسين بأنهم قادرين على اتخاذ قراراتهم بدون ضغوط أو انقياد لمن تكون القرارات لها تأثير عليهم" (المدلل، 2007: 62).

أما مفهوم الموضوعية فيتعلق "بنوعية التقديرات والقرارات والأحكام وجودتها انطلاقاً من الحالة الذهنية التي يمر بها والتي لا يشعر من خلالها بتضارب المصالح"، بمعنى أن الموضوعية هي نتاج الاستقلالية، كما أن غياب عنصر الاستقلالية بالنسبة للمدقق الداخلي يفقد القدرة على تحقيق الموضوعية و إضافة أية قيمة للمنشأة، وبمعنى آخر تفقد العملية التدقيقية قيمتها، غير أن مفهوم الاستقلالية مفهوم مطلق وصعب التطبيق، فالمدقق الداخلي مرتبط بالمنشأة ارتباطاً تعاقدياً كموظف داخل المنشأة (Mutchler, 2004: 235).

وفيما يلي أربعة أنواع لاستقلالية المدقق الداخلي وهي كالتالي (فخرا ومحمود، 1996: 406):

- **الاستقلالية المهنية** و يطلق عليه الاستقلال التنظيمي والذي يتم تدعيمه من خلال الهيكل التنظيمي ويمكن تحقيق هذا النوع من الاستقلالية عبر تشكيل لجنة مستقلة داخل المنشأة يصدر عنها التفويض للمدقق الداخلي للقيام بالعمل، وكذلك قرار تعيينه وعزله وتحديد راتبه ومكافأته.
- **الاستقلالية في أداء عملية التدقيق**: ويقصد بها عدم تأثر المدقق الداخلي بآراء الغير عند تخطيط عملية التدقيق وعند القيام بالفحص، وهذا ما يعرف بالموضوعية التي يتم تدعيمها بقواعد وأخلاق مهنية عالية المستوى يتم احترامها من قبل المدقق الداخلي ومن قبل الأطراف ذات العلاقة بعمله.
- **الاستقلالية الفنية**: ويقصد بها امتلاك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء العمل المنوط به، ويتم تعزيزها من خلال المؤهلات العلمية العالية والتدريب المناسب.
- **الاستقلالية المالية**: ويقصد بها اعتماد مخصصات دائرة التدقيق الداخلي من قبل الإدارة العليا ومناقشة تفاصيلها مع الإدارة العليا وهذا النوع من الاستقلالية يعتبر امتداد للاستقلالية المهنية.

وجاءت معايير التدقيق وميثاق أخلاقيات المهنة لتعزيز موضوعية واستقلالية المدقق الداخلي حيث أكد المعيار الثاني من المعايير العامة التي تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي لمن يزاول مهنة التدقيق على ضرورة أن يكون المدقق مستقلاً بتفكيره في جميع الأمور وأن يكون مستقلاً أيضاً في اتخاذ القرارات دون أي تحيز لأطراف معينة داخل المنشأة، فالاستقلالية ضرورة لا غنى عنها ومن شأنها أن تضيء المزيد من الثقة على الأمور التي أبدى رأيه فيها (نظمي والعزب، 2012: 10).

2-11: التدقيق الداخلي في المصارف

نظراً لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل (3: 2002، FSC)، حيث تبرز أهمية هذا الدور بالنظر إلى الطبيعة المميزة والمختلفة للمصارف عن المؤسسات الأخرى، والتي تعمل في ظل مخاطرة عالية في كافة أنشطتها ومعاملاتها المصرفي الالكترونية (المدهون، 2011: 29)، بالإضافة إلى التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي في السنوات الأخيرة والتي

أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على عوائد القطاع المصرفي كالتكنولوجيا، القوانين، المنافسة الحادة وتنوع المنتجات والوسائل المتطورة. (Arens, et. al., 2012: 209)

11-1-2-1: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف

غالباً ما يُطلب من المدقق الداخلي للمصرف أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى، إضافة إلى قيامه بتحقيق الأهداف الأساسية التالية (RSM, 2008: 5):

1. تيسير تحقيق أهداف العمل في المصرف.
2. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف.
3. تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات في المصرف.
4. حماية أصول المصرف.
5. تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.
6. تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات و تقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق.
7. استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف.
8. زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.

11-1-2-2: مهام التدقيق الداخلي في المصارف

يعتبر التدقيق الداخلي إدارةً مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل المصرف، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر، وحماية أصول المصرف ومن مهامه ما يلي (Simpson, 2005: 15):

- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف.
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية.
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.
- إعداد تقرير التدقيق ورفعها للإدارة العليا في المصرف.
- القيام بمهام مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مخالفات تتطلب مزيداً من التحقيق.
- المساعدة في تطوير النظم، وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

وأضاف (FSC, 2002: 5) إلى مهام المدقق الداخلي السابقة في المصارف ما يلي:

- فحص مدى التزام المصرف بالسياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي.
- إعداد خطة تدقيق شاملة لمراجعة العمليات المصرفية على أساس تقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة المختلفة، ومناقشة هذه الخطة على مستوى مجلس الإدارة وذلك من أجل الوصول إلى أداء أفضل للعمل المصرفي.

3-2-11: إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف

ولتحقيق أهداف التدقيق الداخلي في المصارف فإن المدقق الداخلي يتبع الإجراءات التالية (3: 2002, FSC):

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي.
- تقييم التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- تقييم مدى دقة وموثوقية العمل.
- تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات.
- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية.
- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.

ولقد حددت سلطة النقد الفلسطينية مجموعة من الإجراءات التي يجب على المدققين إتباعها وهي كما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2008: 23):

- يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد إجراءات عمل أو برنامج للتدقيق الداخلي بحيث يصف أهداف وخطة عمل التدقيق على أن تكون هذه الإجراءات مرنة نسبياً بحيث تكون عملية تبنيها وإنجازها منسجمة مع المخاطر التي تم تحديدها.
- يجب توثيق كافة إجراءات التدقيق ضمن أوراق العمل على أن تعكس كافة الاختبارات والتقييمات التي تمت على الأنشطة.
- يجب إصدار تقرير التدقيق الداخلي المكتوب بأسرع وقت ممكن بعد مناقشته مع الإدارات التي تم التدقيق عليها لأخذ ردودها على الملاحظات، على أن يتم رفع تقرير ملخص بالملاحظات والنتائج للجنة التدقيق.
- يجب أن يعرض التقرير مجال وغرض التدقيق وأن يتضمن ما تم التوصل إليه من ملاحظات وتوصيات من دائرة التدقيق وإجابات الدوائر التي تم تدقيق أعمالها.
- يجب أن تحتفظ دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهام التي تم إنجازها والتقارير التي تم إصدارها.

▪ يجب أن تتم مناقشة تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري مع لجنة التدقيق.

مما سبق يتبين مدى أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في المنشأة، لما لها من دور في ضبط الأداء من خلال التأكد من الالتزام بالسياسات الموضوعية، والمحافظة على أصول المنشأة، والعمل على إضافة قيمة للمنشأة بالمساهمة في إدارة مخاطرها و تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية فيها لضمان تحقيق أهدافها، لذلك كان لزاماً على المدقق الداخلي الالتزام بالمعايير والأخلاق المهنية، والحفاظ على موضوعيته واستقلاله ليتمكن من أداء مهامه بالشكل المناسب وتحقيق الهدف المرجو من مهنة التدقيق الداخلي.

ولقد تبين أهمية وجود قسم تدقيق داخلي فعال في المصرف نظراً لطبيعته المميزة عن باقي المنشآت للمخاطر العالية المرتبطة بأنشطته ومعاملته، حيث إن قيام المدقق الداخلي بمهامه على أكمل وجه يساهم في إدارة هذه المخاطر وحماية أصوله والتحقق من سير العمل بالشكل المطلوب تحقيقاً للكفاءة والفعالية للمصرف.

المبحث الثاني طبيعة وأهداف التدقيق الخارجي

2-2-0: تمهيد

يلعب التدقيق الخارجي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، ولقد تطور بشكل مواز للتطور الوظيفي لمهنة المحاسبة وللتطور الاقتصادي في المنشآت.

ويعتبر التدقيق الخارجي عملية منظمة هادفة تسعى للخروج بتأكيد معقول عن عدالة القوائم المالية ومصداقية الإبلاغ المالي، لذا فهي تقوم بخدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية (نشوان، 2010: 171) سواء أطراف من داخل المنشأة أو خارجها، وأن الأطراف التي تستفيد من تبني قراراتها المختلفة تستند تماماً بالأساس على تقرير المدقق بصفته رأياً فنياً محايداً ومستقلاً وهذا يفرض على المدقق عند إعداده لتقريره التحلي والتمسك بالمعايير المهنية التي يجب أن تتوفر في المدقق وعملية التدقيق نفسها (IFAC, 2003: 15)، وبهدف زيادة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات المساهمة من خلال القوائم المالية يتطلب الأمر اعتمادها من قبل شخص خارجي مؤهل علمياً وعملياً يسمى المدقق الخارجي (حسين، 2008: 3) باعتباره الشخص المدرب والمؤهل لفحص القوائم المالية الختامية للمنشأة وكذلك تقييم مدى الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً عند إعداد القوائم المالية (عميروش، 2011: 2). وقد تطورت أهداف التدقيق الخارجي من البحث عن جميع الأخطاء وأعمال الغش المرتكبة إلى إبداء الرأي بمدى عدالة القوائم المالية محل الفحص في تبيانها لنتيجة عمل المنشأة المالي، مما أدى إلى ابتعاد المدقق عن دائرة الاهتمام بتصيد أخطاء الآخرين وتركيزه على الاهتمام بمصالح المنشأة وتحقيق أهدافها (قريط، 2008: 9).

ولقد ازداد حرص الجهات المختصة بأهمية مواكبة مهنة التدقيق الخارجي للتطورات العلمية والمهنية، إذ تسعى الجهات ذات العلاقة إلى تعزيز دور المهنة وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية التي تضيء الأسس العلمية السليمة والفعالة على إعداد تقارير مالية مفيدة تلزم المنشآت بها، لكي تسير على نهج محاسبي دقيق يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة والأزمات المالية الحديثة التي زادت الحاجة إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي في المنشآت (Basel committee, 2013: 21) مع ضرورة وجود تعاون كامل بين عمل التدقيق الداخلي والخارجي للتأكد من مدى كفاية عمليات التدقيق وتقليل الجهود المزدوجة (حجازي، 2010: 16) لذلك يجب تكثيف الجهود المبذولة من قبل المدققين الخارجيين للاستفادة من عمل المدققين الداخليين وذلك لما له من دور فعال في توفير الوقت والجهد وسهولة تحقيق الأهداف (محسن، 2011: 109).

ونظراً للأهمية التي تتمتع بها مهنة التدقيق الخارجي وما لها من دور في التأكد من دقة وصحة البيانات والقوائم المالية والخروج برأي فني محايد يعبر عن مدى دلالة القوائم المالية في التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية، وبالتالي زيادة ثقة المستخدم بالقوائم المالية التي يعتمد عليها عند اتخاذه لقراره، ونظراً لأهمية العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحقيق الفعالية للمنشأة وللطرفين كان لزاماً أن نولي مهنة التدقيق الخارجي مزيداً من الاهتمام في هذه الدراسة لكونه أحد أطراف العلاقة التكاملية.

2-2-1: مفهوم التدقيق الخارجي

يُعد التدقيق الخارجي من أهم الوظائف التي تركز عليها المنشآت، فقد عرفته لجنة المحاسبة الأمريكية بأنه: "عملية منظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر مع المعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية" (الصبان وعلي، 2002: 6).

وقد عرفه (Bonnault and Gerard, 1992: 22) أنه: "اختبار تقني صارم من طرف مدقق مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المنشأة وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، من أجل تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المنشأة".

كما عرفه (جربوع، 2007: 13) أنه: "فحص للقوائم المالية، وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من صحة أرصدة عناصر المركز المالي وقائمة الدخل، والحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة، لإبداء الرأي الفني المحايد عن صدق تعبير تلك القوائم للمركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية".

كما عرف التدقيق الخارجي أيضاً بأنه "هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل" (لطفي، 2007: 7).

وعرف أيضاً على أنه: "عملية انتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية، وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر القوائم المالية للواقع الفعلي لها، وهي عملية تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي لها ومدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها" (طواهر وصديقي، 2003: 1).

وقد عرفه (Arens, et.al., 2012: 4) على أنه: "عملية منهجية منظمة للحصول على التقييم بموضوعية لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بأحداث اقتصادية للتأكد من درجة

التطابق بين التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيين، وتتم من خلال شخص مستقل وكفاء"

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد ماهية التدقيق الخارجي في النقاط التالية : (Rick et. al., 2010: 10)

- 1- إن التدقيق عملية منتظمة ويعني أن الفحص الذي يقوم به المدقق الخارجي يعتمد على التخطيط المسبق والمتمثل في برنامج التدقيق الذي يتم إعداده قبل البدء بعملية التدقيق.
- 2- إن التدقيق يتم بشكل موضوعي، حيث إنه يعتبر تقييم مستقل وكفاء وموضوعي وعليه يجب أن يكون المدقق غير متحيز وذو مواقف حيادية.
- 3- يُقيم المدقق ويحصل على الدلائل ليؤكد مدى موثوقية وكفاية المعلومات في السجلات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة وتقييم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية التي يود الاعتماد عليه وتحديد طبيعة ومدى وتوقيت وإجراءات التدقيق الأخرى، كما ويقوم بالاستفسارات والفحص وإجراء الاختبارات للقيود المحاسبية والحسابات الختامية.
- 4- تعتبر أدلة الإثبات أدلة أساسية تدل على الأحداث الاقتصادية لتقويمها بصورة موضوعية يقوم المدقق الخارجي باستخدام التقدير والحكم الشخصي في إجراء المقارنة بين العناصر محل الفحص والمعايير الموضوعية.
- 5- يقوم المدقق في برنامج التدقيق بإجراءات عديدة منها الفحص المادي والتأكدات والاستفسارات والملاحظة، فمثلاً يجمع الدلائل المتعلقة بالعرض والإفصاح لتحديد ما إذا كانت الحسابات يتم عرضها بناء على معايير الإقرار المالي والقوانين والتنظيمات المقررة.
- 6- من أهم مخرجات عملية التدقيق هو إعداد تقرير بنتائج الفحص والتدقيق، حيث يعتبر وسيلة اتصال بين المدقق ومستخدمي المعلومات المحاسبية، ويتضمن تقرير المدقق إبداء رأيه الفني المحايد في نتائج عمل الوحدة الاقتصادية مما يشكل أثراً كبيراً في سلوك مستخدمي المعلومات التي تم الإبلاغ عنها في هذا التقرير.

تتفق جميع تعريفات التدقيق رغم اختلافاتها اللغوية على أن عملية التدقيق الخارجي تشتمل على عدة عناصر وهي الفحص والتحقق والتقرير، ويقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات وسلامة تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أما التحقق فيقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المنشأة عن فترة مالية معينة، ويقصد بالتقرير استخلاص النتائج وإثباتها في تقرير يقدم للجهات المستفيدة من البيانات الختامية، وهو يعتبر نهاية عملية التدقيق، حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل (جربوع، 2003: 13).

2-2-2: أهمية التدقيق الخارجي

في ظل وجود تعارض بين الملاك والدائنين والمجموعات التي تستخدم القوائم المالية كالمستثمرين من ناحية، وإدارة المنشأة التي تتولى إعداد المعلومات من ناحية أخرى، فإن هذه القوائم المالية قد تكون متحيزة لأحد الطرفين، كما أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرارات، ولكن مستخدمي هذه المعلومات المالية تنقصهم الخبرة أو يوجد ما يمنعهم من التحقق بشكل مباشر من المعلومات التي يستخدمونها؛ لذلك فإن هذه العوامل مجتمعة تبين مدى الحاجة إلى التدقيق المستقل أو التدقيق الخارجي (عميروش، 2011: 2)، حيث يعتبر المدقق الخارجي عنصراً مهماً للمنشأة وللمستخدمين لقيامه بالعديد من الأمور التي تتعلق بالحوكمة والإقرار المالي، حيث إن جمهور المستخدمين يتوقعون من المنشأة أن تزودهم بمعلومات وألا تقتصر فقط على القوائم المالية، فمثلاً يتوقع جمهور المستخدمين معرفة ما إذا كانت المنشأة ستستمر أم لا، وهل تدار بشكل جيد، وما إذا كان هناك مصداقية في قواعد بياناتها ومعلوماتها، ومدى كفاية المعلومات لاتخاذ القرار، وعن مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال، كل هذه التساؤلات يجب أن تكون موضع اهتمام المدقق الخارجي لتقديم الفائدة والمنفعة للمنشأة (Rick, et. al., 2000: 15).

وتتبع أهمية مهنة التدقيق الخارجي من أهدافها، ومع التطور الكبير لأهداف المهنة تزداد أهمية مهنة التدقيق الخارجي (سرحان، 2007: 42)، حيث إن قياس فعاليات المنظمات ينال اهتمام الكثير من الأطراف كالمستثمرين والمقرضين والإدارة والجهات الحكومية، ويعتبر التدقيق الخارجي من الوسائل التي تسهم في إعطاء مؤشرات عن فعالية المنشآت، كما وتتبع أهمية التدقيق الخارجي من تعدد الأطراف المستفيدة، حيث يهتم الملاك بالبيانات المالية المدققة ورأي المدقق فيها للحكم على فعالية المنشأة وإمكانية استمرارها في أعمالها الاعتيادية التي قامت من أجلها، وكذلك ينظر المستثمرون إلى رأي المدقق الخارجي نظرة جادة حيث يتعرفون من خلال رأيه على الموقف المالي للمنشأة وجدوى الاستثمار منه، كذلك تهتم الإدارة برأي المدقق الخارجي حول القوائم المالية للتمكن من معرفة وضع المنشأة وسلامة حالتها المالية، واتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرار الشركة بنجاح، كما وتهتم الجهات الحكومية المعنية برأي المدقق الخارجي حيث إن نجاح مؤسسات القطاع الخاص في الاستمرار بأداء أعمالها، يعمل على ازدهار الاقتصاد المحلي (Jackson, 1988: 35).

2-2-3: أهداف التدقيق الخارجي

من أجل إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، يتوجب على المنشآت تعيين مدقق خارجي يقوم بفحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد في مدى عدالة وصدق تلك القوائم المالية، مع التزامه بالمبادئ المحاسبية

ومعايير التدقيق المتعارف عليها، كما يجب أن يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية عن المنشأة التي يدقق حساباتها، لان موضوع الاستقلالية هو الأساس في عملية التدقيق (الصوص، 2012: 52)

ويتمثل هدف التدقيق الخارجي في التأكد من أن المنشأة تقيدت بما تنص عليه المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والطرق والسياسات المحاسبية المتبناه من قبلها، فضلاً عن قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى، مما يجبر المدقق على التقرير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمنشأة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها (مسعود، 2004: 26).

وتعتبر مهمة إعداد القوائم المالية وتجهيزها هي مسؤولية المنشأة، أما مسؤولية المدقق الخارجي تتمثل في إبداء رأي فني محايد (Grinaker, 1980: 69)، وذلك لزيادة المصداقية وتعزيز القيمة والمنفعة للقوائم المالية وتوصيل النتائج إلى الجهات المعنية، حيث يصف رأيه بشكل تقرير مكتوب. (Hayes, et. al., 2000: 15).

وتتمثل أهداف التدقيق الخارجي بما يلي (جربوع، 2007: 13):

- 1- إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
 - 2- إمداد إدارة المنشأة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه العجز أو القصور في هذا النظام.
 - 3- إمداد الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية بالبيانات المالية وذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات ائتمانية للمنشأة أم لا.
- ولتحقيق الأهداف السابقة والحصول على الأدلة والإثباتات اللازمة فإن المدقق الخارجي يقوم بإتباع إجراءات التدقيق التالية (Arens, et. al., 2012: 179):

1. التحقق من الوجود الفعلي عن طريق الجرد.
2. التحقق من الملكية عن طريق الاطلاع على مستندات الملكية.
3. التحقق من عدم وجود رهونات على أصولها لصالح الغير في تاريخ الميزانية.
4. التحقق من صحة التقويم.
5. التحقق من الدقة الحسابية.
6. التحقق من عمليات التخصص.
7. مراعاة الاكتمال.

8. مراعاة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية وقبل صدور التقرير.
9. مراعاة الإفصاح الكافي عن الحقائق المالية.
10. القيام بالإجراءات التحليلية.

1-2-2-3: أهداف التدقيق الخارجي في المصارف

كشفت الأزمات المالية الحديثة التي توالى في الأعوام القليلة الماضية عن ضعف أنظمة الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر في المصارف، كما توصلت إلى الحاجة الماسة لتحسين جودة التدقيق الخارجي في المصارف، خاصة لأن قطاع المصارف يعتبر قطاع مهم بين القطاعات الأخرى لدوره في الاستقرار المالي وإيجاد الموارد المالية التي تحرك الاقتصاد والقطاعات الأخرى. ويتمثل هدف التدقيق الخارجي للمصرف في الخروج برأي فني محايد من شخص مؤهل ومستقل بأن القوائم المالية التي يعدها المصرف خالية من الأخطاء أو التضليل الجوهرية جراء وجود أخطاء أو تلاعبات، كما ويقوم المدقق الخارجي بإبداء الرأي بما يتعلق بنقاط الضعف التي تعترى نظام الرقابة الداخلية بالمصرف، ويجب أن تتم عمليات التدقيق في المصارف وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها دولياً وبما أن هذه المعايير ليست محددة لصناعة أو قطاع معين، فإن المدقق الخارجي عليه تطويع التدقيق للاستجابة للمخاطر والقضايا المهمة التي تخص المصرف نظراً لتعدد عملياته ووجود المخاطر النظامية المرتبطة به، لذلك عليه إتباع القواعد الأكثر صرامة التي تنص على الاستقلالية والرقابة على جودة التدقيق (Basel committee, 2013: 1-5).

2-2-4: واجبات المدقق الخارجي

تعتبر مهنة التدقيق الخارجي مهنة عالمية وهي في تطور مستمر بواكب التطور الذي حصل في العلوم والفنون الأخرى، حيث كان الهدف الرئيس لعملية التدقيق مقتصرًا على اكتشاف الغش والتلاعب والاختلاس، ثم تطورت أهداف المدقق وواجباته، فأصبح مسئولاً عن اكتشاف الأخطاء بمختلف أنواعها بالإضافة إلى اكتشافه للغش والتلاعب، وأصبحت من واجباته الأساسية تحديد مدى صحة وسلامة المركز المالي للمنشأة ومدى تمثيله لحقيقة الوضع المالي لها، والمساعدة في عمليات تقييم المنشأة مالياً وإدارياً، وتقويم مدى قدرة المنشآت على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية (الذنيبات، 1991: 20).

وتتبع واجبات المدقق الخارجي من أهداف عملية التدقيق الخارجي وهي كما يلي (سرحان، 2007: 47):

- 1- مراقبة أعمال المنشأة.
- 2- تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية.

- 3- الفحص والتفتيش الدوري وفق أساليب المحاسبة والتدقيق المتعارف عليها على أعمال المنشأة ودوائرها.
- 4- فحص الأنظمة المالية والإدارية للمنشأة، وأنظمة المراقبة المالية الداخلية، والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال المنشأة والمحافظة على أموالها.
- 5- التحقق من موجودات المنشأة وملكيته لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على المنشأة وصحتها.
- 6- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والهيئة العامة والتعليمات الصادرة عن المنشأة وأية بيانات يتطلب العمل ضرورة الحصول عليها والتحدث عنها.
- 7- أية واجبات أخرى يترتب على المدقق الخارجي التقيد بها بموجب القانون المحلي وقانون مهنة التدقيق والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.
- 8- التقيد بقواعد السلوك المهني الواردة في قانون مهنة تدقيق الحسابات ونظام وتعليمات الجمعيات والمؤسسات المعنية بالمهنة.
- 9- متابعة تطوير وتأهيل مهارته الفنية ومواكبة التطورات التي تطرأ على المهنة وذلك من خلال الدورات التدريبية المستمرة التي تنظمها الجمعيات والمؤسسات المعنية بالمهنة.

2-2-5: حقوق المدقق الخارجي

ليتمكن المدقق الخارجي من أداء واجباته فإنه يحق للمدقق الخارجي أن يطلب ويطلع على كافة المعلومات اللازمة من المنشأة لإكمال إجراءات الفحص وإصدار تقريره (حسين، 2008: 16)، حيث يتمتع المدقق بالحقوق التي تسمح له بالقيام بالفحص الشامل للدفاتر والسجلات، وتختلف هذه الحقوق بناء على طبيعة المهمة الموكلة له في إطار العقد المبرم بينه وبين المنشأة فمثلاً يحق له الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة على كل الوثائق والكتابات التابعة للمنشأة أو الهيئة ويمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والتابعين للمنشأة أو الهيئة كل التوضيحات والمعلومات وان يقوم بكل الفحوصات التي يراها لازمة (مازون، 2011: 27)، ويمكنه أيضاً الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية إذا لم يستطع تكوين رأي حولها، وعليه ذكر الأسباب التي عرقلت عمله (الرمحي، 2002: 8).

وقد ذكر (نجم، 2012: 28) أن حقوق المدقق الخارجي تتمثل فيما يلي:

- حق إجراء الجرد لخزائن المنشأة في الوقت الذي يراه مناسباً للتأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقع المنشأة.

- حق دعوة الهيئة العامة للمساهمين للانعقاد وذلك في الحالات التي لا تحتل التأجيل أو التأخير أي في حالات الاستعجال.

- حق الحصول على نسخة من الاستفسارات والبيانات التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين لحضور اجتماعات الهيئة العامة بالإضافة إلى القوائم المالية المرفقة.

كما يحق للمدقق الخارجي الإطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها في أي وقت، سواء المحاسبية منها وغير المحاسبية، وكذلك محاضر جلسات مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين للتأكد من مدى التقيد بنظام ومتطلبات قانون الشركات، وليتمكن من إعطاء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية لنتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي (المطارنة، 2006: 90)، ويحق له أيضاً طلب البيانات والإيضاحات من إدارة المنشأة والتي يراها ضرورة للقيام بعمله بالشكل المناسب، وعلى مجلس الإدارة تزويده بكل ذلك (محمود وآخرون، 2011: 113).

2-2-6: المعايير العامة المتعارف عليها لمهنة التدقيق

تعرف معايير التدقيق بأنها "المقاييس التي يستطيع المدقق في ضوءها أن يقيم العمل الذي قام به، وإن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة" (سماحة، 2002: 38).

ويعتبر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من وضع معايير أداء معينة ضمن كتاب بعنوان "معايير التدقيق المتعارف عليها" وتتكون من ثلاث مجموعات رئيسية وهي ما يلي (عبدالله، 2000: 5)

أولاً: المعايير العامة.

ثانياً: معايير العمل الميداني.

ثالثاً: معايير إعداد التقرير.

أولاً: المعايير العامة: وتتعلق هذه المعايير بشخصية وكفاءة المدقق وتنقسم المعايير العامة إلى ما يلي (محمود وآخرون، 1994: 45):

أ- معايير التدريب والكفاءة.

ب- معايير الاستقلالية.

ت- معايير بذل العناية المهنية اللازمة.

أ- معايير التدريب والكفاءة:

يعتمد مستخدمو القوائم المالية على المدقق باعتباره خبيراً مهنياً لديه الخبرة والدراية والتعليم، وتعليم المدقق يجب ألا يقتصر على العلوم المحاسبية أو التجارية فقط، وإنما يجب أن يمتد ليشمل الحصول على قسط كبير من التعليم العام والثقافة الواسعة، فالمدقق الناجح يعمل بصفة دائمة على تحديث معلوماته وخبراته بأحدث التطورات في محيط مهنته، حتى يستطيع الحكم بموضوعية على البيانات المقدمة من إدارة المنشأة وإبداء رأيه الفني المحايد فيها (محمود وآخرون، 1994: 45)، ولتحديد معيار الكفاءة لا بد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي والعملية والتكوين المهني المستمر، حيث يجب أن يكون لدى المدقق مؤهلاً جامعياً ومعرفة مرتبطة بالعلوم الأخرى، وأن يقضي فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة تحت إشراف شخص مهني ذو خبرة، وأن يحدث معلوماته ومعرفته العلمية والعملية لمواكبة آخر مستجدات المهنة (الصبان وعلي، 2002: 52).

ب- الاستقلالية

يجب أن يتوفر في المدقق خلال كافة مراحل عملية التدقيق الاستقلالية، حيث تمثل حجر الأساس بالنسبة لمهنة التدقيق، ويجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المدققين فضلاً عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة التدقيق، فتبرير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المدقق كمنتج مادي وأساسي للتدقيق هو أنه يتضمن رأي غير متحيز عن المعلومات المحاسبية (Tomas and Hinky, 2006: 52).

ت- بذل العناية المهنية المعقولة:

ويشترط هذا المعيار على المدقق بأن يبذل العناية والمهارة المهنية المعقولة عند أداء عمله فإذا كان المدقق لا يتمتع بالمهارات اللازمة، ولا يمارس عمله بدرجة العناية المعقولة، فإنه يكون قد خالف آداب المهنة وأخلاقياتها، كما ويعتبر مخالفاً بواجباته القانونية (الطفي، 2007: 46).

ثانياً: معايير العمل الميداني

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى المدقق الخارجي غير كافٍ لكي يقوم بمهمته على أحسن وجه، وإعطاء رأيه الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات، فهناك أيضاً معايير العمل الميداني المتعلقة بتنفيذ مهمة التدقيق حيث يجب على المدقق أن يكون ملماً بها، وأن يلتزم بها أثناء تنفيذ المهمة، وذلك حتى يستطيع تقديم عمله بالجودة المطلوبة، وتتمثل معايير العمل الميداني في ثلاثة معايير كما يلي (الطفي، 2007: 46):

أ- التخطيط والإشراف.

ب- تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ت- جمع أدلة المراجعة الكافية.

أ- التخطيط والإشراف:

يجب على المدقق أن يقوم بإعداد برنامج التدقيق على شكل خطة مكتوبة لتنفيذ الإجراءات والعمليات، وأن تتضمن الدفاتر والسجلات المحاسبية الواجب فحصها، وكذلك الوقت المحدد لذلك مع اتصاف هذا البرنامج بالمرونة (المطارنة، 2006: 3) مستفيداً في ذلك من المعلومات التي حصل عليها خلال فترة التخطيط، ومع مراعاة إمكانية تعديل بعض الإجراءات التي يتضمنها برنامج المراجعة عند الحصول على معلومات إضافية تستوجب التعديل.

ويعد وجود الإشراف الملائم أمراً ضرورياً في مهمة التدقيق، حيث إن العديد من أنشطة العمل

الميداني يتم تنفيذها بواسطة مساعدين لديهم خبرات عملية محدودة (سماحة، 2002: 86).

ويأتي الإشراف على المساعدين بعد تخصيصهم على مهام الفحص، أي لا تنتهي عملية تخطيط التدقيق بعد تخصيص المساعدين حيث يجب متابعتهم والاطلاع على عملهم؛ للتأكد من أنهم يقومون بالعمل الذي كلف إليهم على أحسن وجه وتقييم أدائهم ومتابعة مدى تقدمهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم (الصحن وناجي، 1998: 38).

ب- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

وينص هذا المعيار على ضرورة قيام المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة لتحديد مدى الاعتماد عليه، وتحديد حجم ونطاق الاختبارات والأدلة (الخرندار، 2008: 15)، ويستخدم المدقق الخارجي فهمه لنظام الرقابة الداخلية لتحديد أنواع الأخطاء المحتملة وتحليل العوامل التي تؤثر على مخاطر الأخطاء الجوهرية، ومدى الحاجة لمزيد من إجراءات التدقيق (الحداد، 2008: 99).

ويمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المنشأة

بالوسائل التالية (جمعة، 2005: 28):

- الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية.
- استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية.
- إعداد قوائم استقصاء عن نظام الرقابة الداخلية.

ت- جمع أدلة التدقيق الكافية:

ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على أنه يجب أن يحصل المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لتكون أساساً سليماً يستند إليه في إبدائه لرأيه حول القوائم المالية، شريطة أن تقوم هذه الأدلة على فرض القابلية للتحقق، فالقرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم (Tomas and Hinky, 2006: 52).

وقد تأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال، كالملاحظة المادية، العمليات الحسابية، المعلومات التي يقدمها الطرف الثالث، المستندات، إقرارات الإدارة، الاجراءات التحليلية، وعلى المدقق أن يقيم جودة، نوعية، وصلاحية هذه الأدلة وكفايتها للاقتناع بالدليل (Arens, et. al., 2012: 179) فكفاية الأدلة تعني أن تكون على قدر عالٍ من التمثيل للعينة المستخدمة، مما يفرض كبر حجم العينة نسبياً حتى تنعكس العينة على أكبر قدر من المعلومات المحاسبية، أما فيما يخص جودة الأدلة، فيعني أن تتمتع بالموضوعية وخلوها من التحيز الشخصي، بالإضافة إلى قابليتها للقياس الكمي (مازون، 2011: 24).

ثالثاً: معايير إعداد التقرير:

تنتهي مهمة كل مدقق عقب أداء عملية الفحص بكتابة تقريره النهائي، يتضمن رأيه الصريح المحايد حول شرعية وصدق الحسابات، غير أن مهمة كتابة التقرير تتضمن الإجراءات التي يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار، وتنقسم معايير إعداد التقرير إلى أربعة معايير وهي كما يلي (مازون، 2011: 24):

- استخدام المبادئ المحاسبية حيث يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى أن الحسابات والقوائم المالية قد أعدت وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (أبو سرعة، 2010: 33).
- تجانس استخدام المبادئ المحاسبية: يتعين على المدقق أن يشير في تقريره إلى استمرارية وثبات المنشأة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى أخرى، استناداً إلى إطلاعه على المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة من خلال التقارير، والغاية من هذا الإثبات هو القدرة على إجراء المقارنات بين القوائم المالية على اختلاف الدورات، كما يتوجب على المدقق توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية المطبقة وانعكاساتها على القوائم المالية (صيام، 2000: 3).
- كفاية الإفصاح المحاسبي وملاءمته: المقصود بكفاية الإفصاح أن يركز المدقق في تقريره على المعلومات الجوهرية دون أن يتعداها إلى التفاصيل غير المجدية حيث يقتضي هذا المعيار من المدقق ضرورة إشارته إلى أية معلومات مالية تعد ضرورية قد أغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء نية من معديها، وذلك تقادياً للتضليل المحتمل للجهات المستعملة للقوائم المالية والتي قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة كان من الممكن تفاديها.
- إبداء الرأي في القوائم المالية: ويقضي هذا المعيار بأن يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المنشأة.

2-2-7: الشروط الواجب توافرها لتحقيق تدقيق خارجي فعال في المصارف

تناولت لجنة بازل عدة شروط يجب أن يتوافق معها المدقق الخارجي ولجنة التدقيق لتحسين

جودة التدقيق الخارجي في المصرف وهي كما يلي (Basel committee, 2013: 1-18):

1. يجب على المدقق الخارجي للمصرف أن يكون على دراية ومعرفة في قطاع المصارف، وأن يكون لديه الكفاءة المهنية الكافية للاستجابة لخطر وجود تضليلات جوهرية في القوائم المالية التي يعدها المصرف، والاستجابة للمتطلبات التنظيمية التي تكون جزءاً من التدقيق الإلزامي الذي يطلب من المصرف.

2. يجب أن يكون المدقق الخارجي في المصرف موضوعياً ومستقلاً في الظاهر والباطن عن المصرف، وأن يتوافق مع المتطلبات والمعايير الأخلاقية الدولية الصارمة.

3. على المدقق الخارجي أن يتوافق عمله مع متطلبات الرقابة على الجودة، بالتوافق مع معايير الجودة الدولية المقبولة آخذاً بعين الاعتبار التعقيد المتواجد في التدقيق على المصارف.

4. يجب على المدقق الخارجي أن يحدد مخاطر التضليل الجوهري في القوائم المالية للمصرف، آخذاً بعين الاعتبار التعقيدات في أنشطته والحاجة الماسة لتوفير بيئة رقابية قوية للمصرف.

5. يجب على المدقق الخارجي الاستجابة المناسبة لوجود مخاطر التضليل الجوهري في القوائم المالية للمصرف.

6. على المدقق الخارجي أن يمتلك المعرفة بالمبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة، ومعايير التدقيق والقواعد الأخلاقية، والممارسات المتعلقة بالقطاع المصرفي والإرشادات ذات الصلة بالمتطلبات التنظيمية والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بتدقيق الحسابات.

7. يجب أن يكون المدقق الخارجي على درجة من الاختصاص تؤهله لممارسة الحكم المهني وتنفيذ الجوانب الرئيسية لعملية التدقيق، مثل تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتصميم وتنفيذ الاستجابة المناسبة لتلك المخاطر.

8. الاستعانة بالخبراء لامتلاكهم المزيد من المعرفة المتخصصة لتقييم الحسابات التي تعتمد على بعض التقديرات المحاسبية المعقدة، مثل تقييم الأدوات المالية المعقدة، والعقارات التجارية.

9. ينبغي على المدقق الخارجي ممارسة الشك المهني عند تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على المصرف مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها المصرف، حيث إن المدقق

الخارجي لا يحصل على إثباتات تؤيد تأكيدات الإدارة فقط، بل أيضا إثباتات تتحدى تأكيدات الإدارة، حيث يوضح المدقق الخارجي ما إذا كان هناك معالجات محاسبية بديلة أفضل من تلك التي اختيرت من قبل الإدارة، كما ويتضمن الشك المهني توثيق المنهج، والأدلة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها طوال عملية التدقيق. وتعتبر ممارسة الشك المهني أمر بالغ الأهمية في التدقيق الخارجي للمصارف، نظراً لوجود عدد من التقديرات المحاسبية، وينبغي ممارسة الشك المهني في تقييم تقديرات الإدارة الهامة، والمعاملات غير المتكررة وغير المألوفة، والمعاملات الأكثر عرضة للتزوير والأخطاء بسبب ضعف الضوابط الداخلية عليها.

10. على لجنة التدقيق تتبع عمليات تعيين المدقق الخارجي أو تغييره أو إقالته.

11. على لجنة التدقيق متابعة وتأكيد استقلالية المدقق الخارجي.

12. على لجنة التدقيق متابعة ورقابة فعالية التدقيق الخارجي.

13. على لجنة التدقيق التواصل بشكل فعال مع المدقق الخارجي لتتمكن من القيام بمسؤولياتها الإشرافية على أكمل وجه، والمساهمة في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

14. على لجنة التدقيق الطلب من المدقق الخارجي أن يبلغ عن الأمور الهامة التي تتعلق بالتدقيق لتتمكن من القيام بمهامها الإشرافية.

2-2-8: استقلالية المدقق الخارجي.

يعتبر مفهوم استقلالية المدقق حجر الزاوية في ممارسة مهنة التدقيق وتتطلب الاستقلالية قيام المدقق بعمله دون التعرض لأي ضغوط، وقد كانت الاستقلالية مرتبطة بالمهنة منذ نشأتها، بل إنها هي التي أوجدت المناخ الملائم لنشئها ويمكن القول أن عملية التدقيق بدون توفر الاستقلالية للمدقق لا معنى لها ولا فائدة منها (أبو سرعة، 2010: 18).

كما وتعد استقلالية المدقق من المفاهيم الأساسية في مهنة التدقيق، وتعرف بأنها "القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية، ويجب أن يتصف المدقق بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه وأن يتميز بالعدالة لجميع الأطراف التي تعتمد على نتائج أعماله"، كما ويتوقع مستخدمو القوائم المالية أن يحافظ المدقق على استقلاله وحياده عند مزاوله عمله المهني، إذ أن الاستقلال يعد السبب الرئيس في وجود الحاجة لخدمات التدقيق، حيث إن مهنة التدقيق تفقد قيمتها إذا فقد المدقق الخارجي استقلاله (Hayes, et. al., 2000: 81).

وقد عرف (جربوع، 1999: 19) استقلال وحياد المدقق الخارجي بأنه: "التزام المدقق بالعدالة تجاه جميع الأطراف التي تستفيد من القوائم المالية المنشورة، كما يعرف بأنه العمل بنزاهة

وموضوعية، فيجب أن يتصف المدقق بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه لجميع الأطراف والفئات، فتميز المدقق بالأمانة الذهنية يجعل آراءه غير منحازة".

وعرفت الاستقلالية أيضاً بأنها: "استقلال بشخصية وتفكير المدقق، وأن يكون بعيداً عن أي مؤثرات أخرى فيما يرتبط بالعمل الموكول إليه، والسبب في ذلك أن الثقة في رأيه في القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق يتوقف أولاً وأخيراً على استقلاله وحياده عند إبداء الرأي بها، وهذا ما يقود إلى ضرورة خلق الثقة فيما يخص بحيادية واستقلال مدقق الحسابات من قبل الجمهور المستفيد من خدماته" (قريط،:2008:11).

ويرتكز معيار استقلال المدقق الخارجي على جانبين هما كما ما يلي (الصبان وعلي، 2002:60):

- الاستقلال المادي: بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق أو أحد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بتدقيقها خلال الفترة التي سيدلي بها برأيه، أي لا يكون من المساهمين أو الشركاء في المنشأة التي يدقق حساباتها أو أن يكون أحد العاملين فيها.

- الاستقلال الذاتي أو الذهني: بمعنى تجرد المدقق من أي دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد، أي أن يحافظ على اتجاه غير متحيز عند أداء عملية التدقيق في كل مراحل التدقيق، وعرفه (محمد، 2004: 178) على أنه "الاستقلال الذي يخاطب ضمير وذات المدقق، حيث يجب أن لا تتأثر موضوعية المدقق في الحكم على الأمور التي يقوم بمراجعتها بأية مصالح أو ضغوط تتعارض مع أمانته ونزاهته التي تتبع أساساً من ضميره".

وترتكز استقلالية المدقق على مقومات عديدة منها ما يلي (Carmichael And Swierinqa, 1968: 297):

- المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكونه العلمي والخلقي وخبرته العملية كالصدق والأمانة.

- المقومات الموضوعية: وهي التي تتعلق بجانب الأحكام، القواعد، الضمانات والمعايير المحددة بالتشريعات والقوانين السارية المفعول والصادرة عن المنظمات المهنية العاملة في مجال التدقيق.

وهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي منها ما يلي (Arens, et. al., 2005:23)

- وجود أي ارتباط أو التزام للمدقق الخارجي بأي مصلحة أو منفعة مادية داخل المنشأة التي يدقق حساباتها.

- وجود أي ارتباط تجارى واستثماري بالمنشأة أو أي علاقة وصلة قرابة مع أحد المدراء أو حاملي الأسهم بالمنشأة.
 - وجود أي ارتباط للمدقق الخارجى مع المنشأة، كأن يكون أحد مؤسسي المنشأة أو أحد المؤمنين والضامنين فيه.
 - أن يكون المدقق الخارجى وكيل أو وصى لأحد الأشخاص المرتبطين بالمنشأة، أو أن تكون له نسبة من الربحية التي تحققها المنشأة.
- وأضاف (محمود وآخرون، 2011: 110) عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على استقلالية المدقق كوجود أتعاب مستحقة طرف العميل قد تؤثر في موضوعيته واستقلاليته، ووجود نزاع قضائي جاري بين العميل والمدقق.
- مما سبق يتبين مدى أهمية وظيفة التدقيق الخارجى في المنشآت والمصارف، لما لها من دور في التأكد من دقة وصحة البيانات والقوائم المالية والخروج برأي فني محايد يعبر عن مدى دلالة القوائم المالية في التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالى للمنشأة في نهاية الفترة المالية، لذلك كان لزاماً على المدقق أن ينفذ واجباته بمستوى مرتفع من الكفاءة المهنية وذلك لأنه يخدم أطراف عديدة داخل المنشأة وخارجها، وعليه أن يحافظ على استقلاليته لخلق الثقة الكاملة في عمله والرقى بالمهنة لتأخذ مكانها في المجتمع وتحقق أهدافها المرجوة منه.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

2-3-0: تمهيد

يعتبر وجود علاقة تعاونية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي أمر مهم جداً وضرورياً للطرفين وللمنشأة، لما لها من تأثير إيجابي وفائدة كبيرة لتحقيق أهداف كل منهما بشكل خاص، وعلى حسن تسيير المنشأة بشكل عام، وما يؤكد أهمية هذا التكامل ويعززه هو قيام بعض المنظمات المهنية الدولية بإصدار معايير تحكم وتنظم العديد من أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي (ابو سرعة، 2010: 90).

ومن الواضح أن الميل العام لاعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي بدأ يتزايد عن طريق قيام المدقق الخارجي بتحسين معرفته عن أداء المدقق الداخلي (سرايا، 2007: 268). وتعتبر الأعمال التي يقوم بها المدقق الخارجي استكمالاً للمهام الرقابية التي يقوم بها المدقق الداخلي، وتقتضي متطلبات الحوكمة التعاون والتنسيق بينهما في كافة مجالات العمل وهو ما أشار إليه المعيار الدولي للتدقيق (ISA 610) بعنوان "استفادة المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي" حيث أوضح وجوب قيام المدقق الخارجي بالحصول على فهم كاف لفعاليات التدقيق الداخلي، لغرض مساعدته في تخطيط عملية التدقيق وتطوير آليات فاعلة لانجاز مهامه بكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة بأداء المدقق الداخلي، وموقعه في التنظيم الإداري، وطبيعة ومدى المهام المكلف بها، ووجهة نظر الإدارة حول توصياته وكذلك كفاءته المهنية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1998: 209).

ولتعزيز العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لابد من تنسيق جهودهما معاً، لزيادة فعالية عملية التدقيق وتقليل تكلفة التدقيق الخارجي، وذلك بالتقليل من الازدواجية وتكرار العمل (Schneider, 2009: 6)

ونظراً للدور التكاملي الفعال للعلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، كان لزاماً أن نهتم به في دراستنا، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي، وبيان أوجه التكامل بينهما، وتسلية الضوء على العوامل المؤثرة في تعزيز العلاقة، وأثرها في تحقيق أهدافها وأهداف المنشأة.

2-3-1: أوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

على الرغم من وجود اختلافات بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي سواء من حيث الهدف أو درجة الاستقلال أو متطلبات ممارسة المهنة، وعلى الرغم أيضاً من أوجه التشابه بينهما في ممارستهما لعملية التدقيق من حيث الاعتماد على نظام فعال للضبط الداخلي، فإن التكامل بينهما موجوداً بدرجة كبيرة، فلا يعتبر المدقق الداخلي منافساً للمدقق الخارجي، وأن المنشآت بحاجة جهودهما معاً (أبو سرعة، 2010: 96).

و يتشابه التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في كثير من الخصائص، ف كلا الطرفين عليهما التخطيط لعملية التدقيق بعناية قبل البدء في عملية الفحص والتقييم، كما أن الأدوات والأساليب التي يلجأ إليها المدقق الداخلي هي تقريبا نفس الأدوات التي يلجأ إليها المدقق الخارجي للحصول على المعلومات اللازمة لإجراء عملية الفحص والتخطيط، إلا أن نوعية الأدلة والقرائن التي يسعى إليها كل منهما تختلف، لتباين الأهداف ومجال البحث في كل منهما. وقد ذكر (المطارنة، 2009: 26) أن أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تتمثل فيما يلي:

- أن كل منهما لديهما تأهيل علمي ومهني.
 - أن كل منهما يجب أن تتوفر به الاستقلالية.
 - أن كل منهما يهدف لوجود نظام رقابة داخلية فعال لمنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب.
 - أن كل منهما يساعد في توفير نظام محاسبي فعال يقوم بتوفير المعلومات التي تساعد في إعداد القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها من قبل الأطراف المعنية.
- كما أضاف (Arens, et. al., 2012: 818) العديد من أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كما يلي:
- أن كل منهما يجب أن يكون مؤهلاً وذو كفاءة وأن يتحلا بالموضوعية في أداء التدقيق.
 - أن كل منهما يتبع نفس المنهجية في أداء التدقيق من تخطيط وأداء اختبارات الرقابة الداخلية، والاختبارات الأساسية.
 - أن كل منهما يهتم بالمخاطر والأهمية النسبية لتحديد مدى اختباراته وتقييم نتائجه، ومع ذلك فإن قراراتهم بشأن المخاطرة والأهمية النسبية تختلف حيث إن احتياجات المدقق الخارجي تختلف عن احتياجات الإدارة.
- وقد أضاف (الصحن وآخرون، 2004: 46) وجهين من التشابه بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي تتمثل فيما يلي:

- أن كل منهما يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:
- يسعى كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المنشأة، من خلال دراسته وتقييمه وتحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه، والتأكد من أن النظام المحاسبي المتبع فعال، ويمد المنشأة بالمعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها واتخاذ القرارات الصائبة.
- أن كل منهما يستعمل نفس التقنيات:
- يستعمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي تقريباً نفس التقنيات في ممارسة مهامهما والتي منها خرائط تدفق الوثائق، الاستبيان، الفحص المستندي.
- أما عن أوجه الاختلاف بينهما، فيختلف التدقيق الداخلي عن التدقيق الخارجي في كثير من الأمور التي قد تلتبس على البعض من حيث الأهداف ونطاق العمل والأطراف المستفيدة ومتلقي التقرير وشكله والتبعية التنظيمية والمسئولية وغيرها من الأمور باعتبارهما وظائف مستقلة بذاتهما (المدلل، 2007: 68).
- وتتمثل أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فيما يلي (الدهراوي وسرايا، 2006: 143-145):

1-الهدف:

- التدقيق الداخلي يهدف إلى:
- وجود نظام فعال للضبط الداخلي وإجراءات منع وقوع الأخطاء أو التلاعب.
- وجود نظام محاسبي فعال، يساعد في إعداد تقارير وقوائم مالية صحيحة.
- انتظام سير العمل المحاسبي على مدار السنة المالية.
- التدقيق الخارجي يهدف إلى:
- إبداء الرأي الموضوعي المحايد في شكل تقرير مراجعة شامل لنتائج عملية التدقيق.
- وجود نظام فعال للرقابة الداخلية أو العمل على وجوده.
- وجود نظام محاسبي فعال ومتكامل، خاصة في مجال إعداد تقارير وقوائم مالية ختامية صحيحة.

2-التعيين

- المدقق الداخلي يتم تعيينه عن طريق الإدارة العليا في المنشأة، عن طريق تخصيص أحد المحاسبين من ذوي الخبرة لتولي عمل التدقيق الداخلي.
- أما المدقق الخارجي فيتولى مجلس الإدارة ترشيح أحد المدققين الخارجيين من ذوي الخبرة، وعرض هذا الترشيح على الجمعية العامة للمساهمين لإقرار تعيينه واتخاذ القرار بذلك.

3-المسئولية والتقرير:

- المدقق الداخلي يكون مسئولاً أمام الإدارة العليا في المنشأة ويقدم تقريره إليها.
- المدقق الخارجي يكون مسئولاً أمام الجمعية العامة للمساهمين في منشآت المساهمة وأمام الملاك في باقي المنشآت ويقدم تقاريره إليهم.

4-الاستقلالية

- المدقق الداخلي مستقل جزئياً، لأنه من ناحية مستقل عن باقي إدارات وأقسام المنشأة ومن ناحية أخرى يتبع الإدارة العليا بالمنشأة.
- المدقق الخارجي يتمتع باستقلال كامل، أي انه محايد وليس له أي علاقة بالإدارة العليا ولا بأقسام وإدارات المنشأة.

5- نطاق العمل:

- المدقق الداخلي يتم تحديد نطاق وحدود عمله عن طريق إدارة المنشأة المسؤولة عن تعيينه، والذي عادة يتضمن مراجعة جميع العمليات التي تمت خلال الفترة محل المراجعة.
- المدقق الخارجي يحدد نطاق عمله من خلال المسؤولية المهنية الملقاة على عاتقه، أو بالاتفاق في حالات معينة مع إدارة المنشأة، حيث يقوم المدقق الخارجي بوضع برنامج تدقيق خاص يتولى تنفيذه خلال فترة التدقيق.

6-طريقة وأسلوب العمل:

- المدقق الداخلي يتبع أسلوب المراجعة المستمرة مستندياً وحسابياً وفنياً، للتحقق من مدى صحة العمليات المختلفة وتصحيح أي أخطاء يتم اكتشافها أولاً بأول، حيث يغلب على عمله الطابع الوقائي في معالجة الانحرافات أو الأخطاء.
- أما المدقق الخارجي فإنه يتبع أسلوب التدقيق الملائم لظروفه بالاتفاق مع إدارة المنشأة، مع الأخذ في الاعتبار الوقت المتاح، عدد المساعدين، شكل وحجم وطبيعة برنامج التدقيق، حجم معاملات المنشأة، ونتيجة فحصه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، ويغلب على عمله الطابع العلاجي حيث يوصي بالحلول والمعالجة لأي مشكلات قد تظهر أثناء قيامه بالتدقيق.

2-3-2: أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يدخل نظام التدقيق الداخلي الذي تمارسه الإدارة من خلال موظفيها ضمن نطاق عمل المدقق الخارجي، الأمر الذي يتطلب تنسيقاً بين المدققين الداخليين والخارجيين، بهدف إيجاد التكامل المطلوب بين الطرفين، حيث إن من مهام المدققين الخارجيين تدقيق مدى فاعلية نظام التدقيق الداخلي لما يترتب على درجة فاعليته من تغيير في بعض الإجراءات، فعلى سبيل المثال

إذا كان نظام التدقيق الداخلي ضعيف الفاعلية، فإن حجم تغطية عمليات التدقيق الخارجي تكون أوسع منها في حال لو كان نظام التدقيق الداخلي أكثر فاعلية وذلك بهدف تغطية أوجه النقص المترتبة على ضعف نظام التدقيق الداخلي (نظمي، 2009: 2).

ويقصد بالتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بأنه "التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال التدقيق، وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعاً يحقق أهداف التدقيق بشكل عام ويعود بالفائدة على المنشأة" (شقيير، 2000: 10)، حيث إن وجود علاقة تكاملية بينهما يحسن الكفاءة والفاعلية، بتخفيضه من تكلفة التدقيق وإضافة قيمة للمستخدمين وللمنشأة (Wood, 2004: 3).

هناك العديد من الأسباب التي تجعل التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي أمراً مهماً وضرورياً منها ما يلي (الصحن وآخرون، 2004: 212):

1- درجة الاستقلالية التي يتمتع بها الطرفين حيث إن عدم توافر استقلال كامل للمدقق الداخلي يجعل من الضرورة وجود مدقق خارجي لما يتمتع به من استقلالية كاملة.

2- حاجة المدقق الخارجي إلى عمليات تقييم نظام الرقابة الداخلية التي يقوم بها المدقق الداخلي لتحديد نطاق فحصه ومراجعته.

3- وجود المدقق الداخلي كموظف داخل المنشأة طوال الفترة الزمنية وعلى مدار العام كله يعطيه الفرصة للقيام بإجراءات التدقيق التحليلية التفصيلية والشاملة، بينما المدقق الخارجي عادة ما يقوم بالتدقيق الاختباري وليس الشامل، والتي يمكنه خلالها الاعتماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المدقق الداخلي على مدار العام.

ولا شك أن هناك الكثير من أوجه التكامل بين الطرفين، حيث يقوم المدقق الداخلي بمهام محددة معاونة للمدقق الخارجي سواء تحت إشرافه أو بدون إشراف المدقق الخارجي (حجازي، 2010: 16)، وذلك بحكم كونه موظف من بين موظفي المنشأة، ويقع عليه العبء الأكبر في تدقيق جميع العمليات التي تتم خلال السنة مهما كانت طبيعتها، كما ويقدم المساعدة للمدقق الخارجي في تجهيز أي بيانات أو معلومات، بحكم أنه المسؤول الرئيس مع العاملين في الإدارة عن توفير كل ما يحتاجه المدقق الخارجي (سرايا، 2007: 142).

ويستفيد المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي عند التخطيط حيث يقوم بدراسة الخطة المؤقتة للتدقيق الداخلي للفترة ومناقشتها في بداية عملية التدقيق، وفي حالة كون عمل التدقيق الداخلي هو أحد العوامل المحددة لطبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المدقق الخارجي، فمن المفضل أن يتم الاتفاق مسبقاً على توقيت مثل هذا العمل، ومدى التغطية التدقيقية، ومستويات الاختبار

والطرق المقترحة لاختبار العينات وتوثيق العمل المنجز وإجراءات الفحص وإعداد التقارير (حجازي، 2010: 17)

كما ويحتاج المدقق الخارجي إلى إحاطته بتقارير التدقيق الداخلي ذات العلاقة ووضعها تحت تصرفه، وإن يتم إبلاغه باستمرار بأي أمر مهم لفت انتباه المدقق الداخلي، والذي قد يؤثر في عمل المدقق الخارجي، وبالمثل فإنه يجب على المدقق الخارجي إعلام المدقق الداخلي بأية أمور مهمة قد تؤثر على عمل التدقيق الداخلي (IFAC, 1994: 2).
وقد ذكر (جربوع، 2007: 120) العديد من أوجه المساعدة التي يقدمها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي منها ما يلي:

- يرفع المدقق الداخلي التقارير لإدارة المنشأة سواء أكانت مالية أو انتقادية أو مصححة للإجراءات المتبعة، وتعتبر مصدراً مفيداً للمدقق الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية التدقيق الداخلي في تحسين وضبط تلك النظم.
 - يقدم المدقق الداخلي الإيضاحات الكاملة للمدقق الخارجي لتوافر الخبرة والدراية لديه بعمليات المنشأة وأساليب العمل والإجراءات المتبعة.
 - يساعد المدقق الداخلي في عمليات الجرد خصوصاً في المنشآت ذات الفروع، التي لا يستطيع المدقق الخارجي زيارة جميع فروعها، أو إجراء عمليات الجرد فيها في وقت واحد، لذلك فإنه يعتمد في ذلك على دقة أعمال إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بهذه المهمة.
- كما ويستفيد المدقق الداخلي من علاقته مع المدقق الخارجي عن طريق المناقشات والتشاور المنتظم الذي يساعده على فهم أوضح وأفضل للتدقيق ومتطلباته حيث يستفيد من خبرة المدقق الخارجي لتعامله مع العديد من القضايا المالية والتدقيقية المتنوعة نظراً لتنوع وتعدد عملائه، كما يستفيد منه عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله، وتجنب تكرار العمل الذي يقوم به المدقق الخارجي (Schneider, 2009: 7).

3-3-3: العوامل الداعمة للتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي

هناك العديد من العوامل التي تدعم وتعمق مبدأ التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي أهمها ما يلي (Fowzia, 2010: 26-28):

1- التزام لجنة التدقيق بتعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

تزايد الاهتمام العالمي بدور لجان التدقيق بصفتها الجهة الفاعلة التي تهدف إلى تحسين وتطوير نظم الرقابة الداخلية، ودعم فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي والداخلي على السواء (السويطي، 2006: 2)

وتعرف لجنة التدقيق بأنها "لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتشتمل مسؤوليتها على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية ومراجعة الإفصاح في التقارير ودعم استقلال المدقق الخارجي ومناقشته بنتائج التدقيق" (حمادة، 2010: 99).

وتسهل لجان التدقيق التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، لأنها في كثير من الأحيان تتولى الإشراف على أعمالهم، وعلى مجلس الإدارة متابعة والتأكد من قيام لجنة التدقيق بتنسيق جهود كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي (Dezort, 1998: 208).

وتقدم لجان التدقيق المنافع لكل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي على النحو التالي (سليمان، 2006: 145):

- أهمية لجنة التدقيق بالنسبة للمدقق الخارجي

لعل الدور الذي تلعبه لجان التدقيق يتمثل في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، فقد حرصت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية على أن يكون من مهام لجنة التدقيق دعم وتعزيز فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي. (المومني، 2009: 471)، ولقد تطرقت المعايير إلى دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أعباءه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي، وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي (سليمان، 2006: 145).

- أهمية لجنة التدقيق بالنسبة للمدقق الداخلي

تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتعزيز دور قسم التدقيق الداخلي.

بالإضافة إلى دور لجنة التدقيق في تدعيم فعالية التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فإنها تعزز التعاون بينهما من خلال ما يلي (Fowzia, 2010: 30):

- 1- قيام لجنة التدقيق بالتنسيق المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
- 2- الحرص على حضور المدقق الداخلي اجتماعات لجنة التدقيق.
- 3- الحرص على حضور المدقق الخارجي اجتماعات لجنة التدقيق.
- 4- قيام لجنة التدقيق بتقديم النصائح والتوصيات لزيادة التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
- 5- قيام لجنة التدقيق بمناقشة خطة التدقيق مع المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

2- اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت العوامل المختلفة التي تؤثر على قرار اعتماد المدقق الخارجي على وظيفة التدقيق الداخلي واستخدمت مجموعة من هذه الدراسات المدخل التجريبي، حيث ركزت على اختبار تأثير عوامل جودة وظيفة التدقيق الداخلي على قرار الاعتماد (عيسى، 2008: 22).

وأشار (Abdelkhalik, et. al., 1983: 215) أن المستوى التنظيمي الذي ترفع له تقارير المدقق الداخلي (موضوعية المدقق الداخلي) تعتبر أهم العوامل تأثيراً على قرار اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي، وعلى العكس من ذلك فقد وجد (Schneider, 1985: 911) أن الموضوعية كانت أقل أهمية في قرار الاعتماد مقارنةً بجودة أداء العمل أو الأهلية، وبالمثل وجد (Margheim, 1986: 194) أن الموضوعية لم يكن لها تأثيراً جوهرياً في قرار الاعتماد، في حين كان لجودة أداء عمل وظيفة التدقيق الداخلي وأهليتها تأثيراً جوهرياً على قرار الاعتماد ممثلاً في تخفيض ساعات التدقيق الخارجي المخطط له.

إن درجة اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي تختلف في كل منشأة عن الأخرى (عبد الوهاب: 2004، 293)، ولقد ذكر (Abbass and Aleqab, 2013: 70-72) العديد من العوامل التي تؤثر على درجة اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي أهمها ما يلي:
أ- **موضوعية المدقق الداخلي:** على المدقق الخارجي ملاحظة والتأكد من موضوعية المدقق الداخلي وذلك من خلال:

- التأكد من وجود رسالة واضحة لدى العميل تحدد مسؤوليات وأهداف المدقق الداخلي بوضوح.
- التأكد من وجود نظام تقييمي وتحفيزي يشجع المدققين الداخليين على حل مشكلاتهم.
- تمتع المدققون الداخليون بالحرية للاتصال والتواصل المباشر مع الإدارة العليا.
- وجود لجنة تدقيق وسهولة التواصل والتعامل معها بدون تدخل الإدارة العليا.
- استقلالية دائرة التدقيق الداخلي عن باقي الدوائر في المنشأة.
- التأكد من عدم مشاركة المدقق الداخلي في تصميم أنظمة الضبط، أو الاجراءات التشغيلية.

ب- **كفاءة المدقق الداخلي:** هناك العديد من المؤشرات الدالة على كفاءة المدقق الداخلي، وعلى المدقق الخارجي ملاحظتها وتتبعها لتحديد درجة اعتماده على عمل المدقق الداخلي منها على سبيل المثال، حصوله على شهادات مهنية، والتزامه بالتعليم المستمر

لماكبف الفطورات فف مهنف الففق؁ فواف الفبرف لفف ومفرفف بمعارفر الففق وافرارف.

ف- فطرفة وربة عمل المفق الفلف وذلك بملاطف ما فلف (Suwaidan and Qasim, 2010: 516):

- النظام المرفب الفف فف ففممه المفق الفلف فف أءاء أعماله.
- كفاءة نظام الفوفق المففم.
- الفزام ءائرة الففق الفلف بالمعارفر المقبولة.
- كفاءة العاملفر فف ءائرة الففق لءعم مسفوفاف العمل المفلوب
- وربة فطف سنوفة شاملف للففق.

وقء أضاف (الصحن؁ 1989: 228) اءباراف أفرى فءء مءى اعفماء المفق الفرف

على المفق الفلف وهف كما فلف:

- مءى فبرة ومؤهلاف رففس إءارة الففق الفلف وموظففه.
 - مءى كفاءة الففق الفلف؁ وللحكم على ذلك علىه أن فءرس البرامف الموضوعة للففق الفلف؁ وفقارفر الففق الفلف وأوراق العمل وان فعمل الاءباراف الفف فراها مناسفة.
 - المسفوففة الموكول بها لإءارة الففق الفلف ومسفوفى الإءارة المسفوف أمامها.
- كما فعبفر مسفوف اهمتام المنشأة فف وربة الففسفق بفن المفق الفلف والمفق الفرف أء أهم المءءاف فف قرار الاعفماء (Campbell, 1993: 56).

3- الفزام كل من المفق الفلف والمفق الفرف بالفطوفر المهنف.

فبب على كل من المفق الفلف والمفق الفرف فأهفل مهارفهم الفنف و فابفة الفطوفر المهنف لمواكبة المسفءاف الفف فطراً على المهنف وذلك من ءلال ءوراف الفرفبفة المسفمرة الفف ففظمها الجمعفف والمؤسساء المعنفة بالمهنف (سرفان؁ 2007: 47)؁ فالمفق فبب أن فعمل بصفة ءائمة على فءفء معلومافه وفبرافه بأءء الفطورات؁ فف فقوم بءوره بالشكل المناسف و فسفطف الحكم بموضوففة على البفاناف المقءمة من إءارة المنشأة وإءاء رأفه الفنف المفاء ففها (محموء وآفرون؁ 1994: 45).

فبضمف الفزام المفق الفلف والمفق الفرف بالفطوفر المهنف فءقق الففة المفبافلة بفن كلا الفرففر ففب إن المفق الفرف فسففر بأعمال المفق الفلف بشكل مباشر؁ لذلك ففب المفق الفرف فببء عن ضماناف ءول مءى امفالف المفق الفلف بالمعارفر المهنف (Fowzia, 2010: 30)؁ ولففمكن المفق الفرف من الفوفق فف عمل المفق الفلف؁ ففب المفق الفلف علىه الامفالف للمعارفر الفف فضعها المنظماف المهنفة؁ ففب طالب معفار (SAS 65) المفق

الخارجي عند تقييمه المدقق الداخلي التأكد من المستوى التعليمي والخبرة المهنية للمدقق الداخلي، و الشهادات المهنية الحاصل عليها والتعليم والتدريب المستمر الذي يؤهله لمتابعة تطورات المهنة (Wood, 2004: 5).

4- **التشاور والتواصل الفعال والمنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي:** حيث إن وجود آلية فعالة لدعم التشاور المنتظم يساعد في اغتنام الفرص المتاحة من التعاون الفعال، فقد تستدعي ظروف للتشاور بقضايا معينة ومناقشة نتائج أعمالهم. وتلعب الإدارة دوراً هاماً في تعزيز التشاور ويتحقق ذلك بمساعدة لجنة التدقيق حيث تتعامل مع كلا الطرفين (Fowzia, 2010: 29).

ويكمن نجاح العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في اتفاق كلا الطرفين لتنسيق جهودهما وتحقيق التواصل الفعال من بداية العام لزيادة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي، وتحديد الأهداف معاً، والتأكد من تغطية التدقيق لأعمال المنشأة، فيجب على المدقق الداخلي أن يكون سباقاً في تحقيق التواصل الفعال والمنتظم مع المدقق الخارجي وأن يكون على أساس منتظم وأن يشمل الاجتماعات الرسمية والغير رسمية وإرسال الرسائل والمكالمات الهاتفية وغيرها من أشكال الاتصال والتواصل (Wood, 2004: 11)، كما وينبغي أن يكون هناك اتفاق مشترك بين الطرفين بشأن طبيعة وتوقيت التواصل، وأن يكون التواصل موثقاً وبناء على موافقة لجنة التدقيق عليه (Fowzia, 2010: 30).

ولقد أوضحت (SAS 65) بعض الإجراءات التي تعتبر فعالة في تنسيق العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أهمها ما يلي (AICPA, 1991: 1810):

- 1- عقد اجتماعات دورية
- 2- جدولة أعمال التدقيق.
- 3- تمكين المدقق الخارجي من الوصول الى أوراق عمل المدقق الداخلي.
- 4- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي.
- 5- مناقشة قضايا محاسبية وتدقيقية مهمة.

2-3-4: مزايا تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

إن وجود علاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ووجود تنسيق مناسب بين أعمالهما يجلب العديد من المنافع منها ما يلي (Fowzia, 2010: 27-28):

- 1- **تعزيز الكفاءة نظراً لتباين نقاط القوة لكل طرف:** نظراً لتباين مسؤوليات الطرفين، وقضاء المدقق الداخلي وقته في نفس المنشأة وبالتالي يكون لديه فهم أفضل وتمعق وخبرة أوسع

عن عمل وثقافة وبيئة المنشأة، فهو يلاحظ الأحداث بشكل أسرع من المدقق الخارجي، بينما المدقق الخارجي يتعامل مع العديد من العملاء و تعرض عليه العديد من القضايا المالية والتدقيقية المتنوعة فهو أقدر على اكتشاف وحل القضايا التي تعتبر غير مؤلوفة للمدقق الداخلي (Wood, 2004: 2).

2- **التنسيق المناسب بين الطرفين يجنب تكرار العمل:** حيث في حالة عدم وجود تنسيق بين عمل المدقق الداخلي والخارجي يتم تكرار الأعمال والمهام وبذل الجهد وإضاعة الوقت بدون فائدة.

3- **تغطية أفضل للعمل:** التغلب على تكرار العمل يتيح الوقت والموارد لتغطية أمور مهمة وضرورية في التدقيق.

4- **تخفيض التكلفة:** التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يوفر من الوقت والجهد الذي يقضيه المدقق الخارجي في تكرار العمل وبالتالي يقلل من ساعات العمل ويقلل من الأتعاب.

فهم أفضل لأعمالهما: التنسيق والتعاون يساعد على مناقشة الخطط ونتائج الأعمال بين الطرفين، وبالتالي فإن ذلك يعمل على فهم أوضح وأفضل للتدقيق ومتطلباته (Schneider, 2009: 7).

تبين مما سبق مدى أهمية تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، من خلال الاستفادة من نقاط التشابه والاختلاف بينهما، والعمل على الاستفادة من العلاقة التكاملية بين الطرفين نظراً للمزايا العديدة من التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي حيث لا بد من تضافر جهود المدقق الداخلي والمدقق الخارجي والمنشأة الممثلة بإدارتها ولجنة التدقيق لدعم التنسيق والتعاون بين الطرفين لجلب المنافع والفائدة من التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ولتحقيق الكفاءة والفعالية.

الفصل الثالث

الدور التكاملي للعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

- المقدمة
- المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية وأثر العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيزه.
- المبحث الثاني: الدور التكاملي للعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.

المقدمة:

تعتبر العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تقليد قديم وفي بيئة العمل الحديثة قد أصبح دورهما أكثر تكاملاً مما استدعى ضرورة تعميق العلاقة بينهما (Abbott, et. al., 2007: 803) حيث أصدر معهد المدققين القانونيين الأمريكي قائمة معايير التدقيق رقم (65) والتي تشجع المدققين الخارجيين على الاستعانة بأنشطة التدقيق الداخلي عند تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، كما أصدر قائمة معايير التدقيق رقم (55)، والتي تلزم المدقق الخارجي بضرورة فهم الرقابة الداخلية، ونظراً لأن التدقيق الداخلي يعتبر جزءاً من الرقابة الداخلية، فإنه ينبغي على المدقق الخارجي فهم عمل المدقق الداخلي (Colbert, 147:2002)، بحيث يكون عمله مكملاً لعمل المدقق الخارجي وليس بديلاً له، وأول ما يهتم به المدقق الخارجي هو دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، باعتباره واجباً عليه ويقوم بتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة بشأن تحسينه، كما ويطمئن المدقق الخارجي إلى دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال دقة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي، مما يدفعه إلى تخفيض وقت أداء مهمة التدقيق الخارجي الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أتعاب عملية التدقيق وتحقيق قدر أكبر من الرضا للمنشأة (أبو سرعة، 2010: 97).

بالإضافة إلى اهتمام المدقق الخارجي بالقوائم المالية للمنشأة وبنظامها المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية فيها، أصبحت المعايير الحالية توجه المدقق الخارجي إلى تقييم مهنية واستقلالية المدقق الداخلي لتحديد درجة الموثوقية والاعتماد عليه، وتحديد نطاق الاختبارات اللازمة، فيجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي السعي لبناء العلاقة التكاملية وفهم مسؤوليات واهتمامات بعضهما البعض لتحقيق المنفعة المتبادلة (7: 2007, Abubakar).

ونظراً للدور التكاملي الذي تلعبه العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في فهم أفضل لنظام الرقابة الداخلية بالمنشأة واكتشاف أسرع لأوجه القصور والعجز فيه وتقديم الاقتراحات المناسبة لتعزيزه، وفي تقليل الأعمال المزدوجة وتكرار العمل، مما يقلل من ساعات العمل التي يقضيها المدقق الخارجي وبالتالي التقليل من تكلفة التدقيق الخارجي التي تتكبدها المنشأة، لذلك كان لزاماً أن نولي موضوع العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي مزيداً من الاهتمام في هذا الفصل.

ويشمل هذا الفصل مبحثين، حيث يتم في المبحث الأول تناول موضوع نظام الرقابة الداخلية بالمنشآت وأثر وجود علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيزه، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه دور العلاقة التكاملية في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.

المبحث الأول

نظام الرقابة الداخلية وأثر العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيزه

0-1-3: تمهيد

يعتبر نظام الرقابة الداخلية جزء مهم من كل نظام تستخدمه المنشأة لتنظيم وتوجيه عملياتها، وينبغي أن تهتم به كافة المنشآت لكونه نظاماً يضبط الأداء ويضمن تحقيق الأهداف المرسومة، ويتكون نظام الرقابة الداخلية من مجموعة الإجراءات والوسائل التي تحدث بشكل مستمر خلال عمليات المنشأة و تتبناها الإدارة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الموجودات، والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى، وضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي منشأة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة بصفة عامة، حيث إنه يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة، ، ويعد بمثابة الركن الأول الذي يوليه المدقق اهتمامه لدى فحص وتدقيق القوائم المالية والحسابات الختامية (Cormicheal, 2004: 127).

ولقد ازدادت أهمية نظام الرقابة الداخلية مع التطور والتقدم الذي طرأ على مفهومه نتيجة لكبر حجم المنشآت وتعقد عملياتها حيث تخلي ملاك المنشأة عن إدارة منشآتهم وأصبحت إدارة المنشأة في يد مجلس إدارة منتخب يحدد صلاحياته القانون، وبعد التحول من نظام التدقيق الشامل إلى نظام التدقيق الاختباري والذي بناءً عليه يستطيع المدقق الخارجي أن يحدد نطاق عمله، كما أن صعوبة الاتصال بين المستويات الإدارية عن طريق الاتصال الشخصي والاعتماد على التقارير والكشوفات المالية للأحداث الجارية، واحتياجات الحكومات إلى بيانات دقيقة لاستخدامها في التخطيط ووضع السياسات العامة للدولة كل هذا دفع إلى الحاجة لوجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال (أبو كميل، 2011: 49)، كما وتتبع أهمية الرقابة الداخلية من كونها أحد الأركان الأساسية في الإدارة العلمية الحديثة، كما أنها الذراع الرئيسي للإدارة المتطورة للنهوض بالمنشآت لتتماشى مع التطوير والتحديث وتحقيق مستويات عالية من الكفاءة والفاعلية (كلاب، 2004: 43).

ويسعى كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المنشأة، من خلال دراسته وتقييمه وتحديد نقاط ضعفه وقوته، والتأكد من أن النظام المحاسبي المتبع فعال، ويمد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها واتخاذ القرارات الصائبة (أبو سرعة، 2010: 94)، حيث يهتم المدقق

الداخلي بعملية الرقابة الداخلية من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدائها، كما ويهتم المدقق الخارجي بنظام الرقابة الداخلية لتحديد نطاق فحصه ومراجعتها (الصحن والسوافيري، 2004: 212)، يتوقف نجاح وفاعلية الرقابة الداخلية كنظام في أي وحدة على مدى توافر مجموعة من الدعائم و المقومات الضرورية داخل المنشأة، لذلك كان لزاماً أن نولي موضوع الرقابة الداخلية اهتماماً بالغاً وأن نبرز الدور التكاملي للعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيز هذا النظام، وسعي المدققين لتحسينه وبذل العناية في تقييمه وكشف أوجه القصور به وتقديم التوصيات والاقتراحات لتقويمه والنهوض به لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

1-1-3: مفهوم الرقابة الداخلية

هناك العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم الرقابة الداخلية نتيجة للعديد من الأسباب، لعل أهمها التطور الكبير في حجم المشروعات الاقتصادية، وانفصال الملكية عن الإدارة، وتزايد الاهتمام به لضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة (علي وشحاته، 2006: 53)، ولقد عرف (نظمي والعزب، 2012: 131) الرقابة الداخلية على أنها "إجراء أو عمل تقوم به الإدارة لضمان انجاز الأهداف المرسومة، وقد أدى ظهور المشروعات الكبيرة إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها نظاماً يساعد الإدارة في الوفاء بأهدافها".

أما المعيار البريطاني SAS 300 والمعيار الدولي ISA 400 فقد استخدم كلاهما التعريف التالي للرقابة الداخلية "تتكون الرقابة الداخلية من بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة، وتتضمن كل السياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة وإدارة المنشأة للمساعدة في تحقيق هدفهم في التحقق بقدر المستطاع من انتظام وكفاءة إنجاز الأعمال، متضمناً الالتزام باللوائح في التحقق من حماية الأصول، ومنع واكتشاف التلاعبات المالية والأخطاء، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية ذات ثقة بصورة وقتية" (كلاب، 2004: 49).

ويعرف تقرير لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA الرقابة الداخلية على النحو التالي: "تشتمل الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المنشأة بقصد حماية الأصول، وضمان دقة البيانات المحاسبية، ورفع وتحفيز الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة" (حجازي، 2010: 82).

كما وعرفته لجنة "Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission" (COSO) على أنه: "مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها من أجل تقديم تأكيد مناسب للإدارة و للمعنيين بإدارة المنشأة بأنه قد تم تحقيق أهدافها".

3-1-2: أهداف الرقابة الداخلية

وباستقراء التعريفات المتعددة لنظام الرقابة الداخلية يتضح أن الرقابة الداخلية تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية (Arens, et.. al., 2012: 290)

- الالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة: حيث إن المنشآت مطالبة بإتباع العديد من القوانين منها قانون الضرائب والتأمين والمعاشات وقوانين الحريات العامة المدنية وحماية البيئة.
 - فعالية وكفاءة العمليات: يتم وضع عناصر الرقابة الداخلية بالمنشأة لتعزيز الاستخدام الفعال والكفاء للموارد حتى يتم تحقيق أهدافها، ومن أهم جوانب عناصر الرقابة توفير معلومات دقيقة لاتخاذ القرار داخلياً وحماية الأصول والسجلات، حيث إنها معرضة للسرقة وإساءة الاستخدام أو التدمير ما لم يوجد نظام رقابة ملائم يحميها.
- (Arens and Loebbeck, 2003: 379)

- الثقة بالقوائم المالية: تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على عاتق الإدارة، كما وتقع عليها مسؤولية قانونية مهنية للتأكد من أن المعلومات المدرجة بالقوائم المالية تم عرضها بعدالة بما يتفق مع متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وخاصة المعدة لأطراف خارجية من مستثمرين ودائنين وملاك وغيرهم (Security Exchange commission, 2003: 3)

ولقد ذكر (حجازي، 2010: 82) أن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:

- 1- حماية الأصول وسجلات المنشأة من الضياع والسرقة والاختلاس والتزوير وسوء الاستخدام.
- 2- توفير الدقة والثقة في البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات وحسابات المنشأة.
- 3- التحفيز أو النهوض بالكفاءة التشغيلية أو الإنتاجية للمنشأة ككل، أو لأقسامها وإداراتها كل على حدة.
- 4- تشجيع السير بالسياسات الإدارية في الطريق المرسوم لها والتأكد من التزام العاملين بالمنشأة بكافة السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة.

كما وردت أهداف الرقابة الداخلية بشكل أكثر تفصيلاً كما يلي (صباح، 1997: 237):

- 1- استباق ومنع حدوث الأخطاء والانحرافات وأعمال الغش والاختلاس والتزوير، واكتشاف ما يقع منها أولاً بأول، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجتها ومنع تكرارها.
- 2- التأكد من حسن استخدام الموارد المادية والبشرية في المنشأة، أي أن تقوم الرقابة بتحديد ما تم تنفيذه عن طريق تقييم الأداء واتخاذ الإجراءات العلاجية، حتى يتمشى الأداء مع الخطط الموضوعة.

- 3- العمل على تحقيق الوفر المادي في تكاليف عمليات التنفيذ والحد من الإسراف والصرف غير المبرر، والعمل على مطابقة المسائل المالية مع حدود القواعد المقررة.
- 4- ضمان اتخاذ القرارات السليمة على مختلف المستويات الإدارية، وتنفيذ هذه القرارات بأفضل صورة.
- 5- الوقوف على المشكلات والعقبات التي تعترض انسياب العمل التنفيذي، والعمل على توفير بدائل أساليب حديثه لحلها.
- 6- الكشف عن ميزات وإبداعات أفراد المنشأة لمكافأتهم وتحفيزهم والتأكد من الحقوق والمزايا المقررة لهم مع ضمان المساواة للجميع أمام القانون.
- 7- التأكد من ارتباط أفراد المنشأة وولائهم مع المصلحة العامة للمنشأة.

3-1-3: أهمية الرقابة الداخلية

في بادئ الأمر كانت لا توجد أهمية كبيرة لأنظمة الرقابة الداخلية نظراً لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة، حيث كانت هناك رقابة المالك أو ما يعرف بالرقابة الشخصية، و كان المالك يقوم بنفسه بالرقابة على أنشطة المنشأة، وبعد ذلك ظهر مفهوم الرقابة Control كمرادف للضبط الداخلي internal check والذي يعني توزيع المسؤوليات والسلطات بطريقة تحقق الضبط التلقائي للعمليات اليومية وذلك عن طريق قيام شخص آخر بمراجعة ما قام به غيره (علي وشحاته، 2006: 54)، ولكن الفضائح المالية ودعاوي الاحتيال المالي التي حدثت في السنوات الأخيرة أظهرت ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من المنشآت مما أدى إلى الاهتمام المتزايد بأنظمة الرقابة الداخلية ودورها في منشآت الأعمال الحديثة (Arena, et al., 2005: 275)

وتعتبر الرقابة الداخلية حالياً خط الدفاع الأول ضد الفشل في المنشآت، كما وتقوم المنشآت الناجحة بتطبيق نظام رقابة داخلية فعال يعمل على ادارة المخاطر لتحسين أدائها، ويعتبر نظام الرقابة الداخلية عنصراً حاسماً وأساسياً في نظام الحوكمة ودعم انجازات وأهداف المنشأة وتعظيم الربحية وتقليل المخاطر وتوفير الوقت والتكلفة وخلق الميزة التنافسية للمنشأة (IFAC, 2012: 4).

ولقد نمت أهمية الرقابة الداخلية نتيجة التوسع في أنشطة المنشأة، وتعدد مهامها، وضخامة الأموال المستثمرة في مشروعات المنشأة، وللحاجة إلى تقليل فرص الغش والاختلاس، وحماية أصول المنشأة وضمان سلامة استخدامها، وتوفير المعلومات والبيانات التي تحتاجها الإدارة بصفة دورية، بما يساعدها في اتخاذ القرارات والتخطيط وتقييم الأداء (كلاب، 2004: 44).

كما وتعد الرقابة الداخلية أحد مكونات العملية الإدارية المهمة، فالرقابة تهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة وفقاً للسياسات المقررة، والتأكد من حسن الأداء، وكفاية العمليات، وفاعلية القرارات، وتحديد الانحرافات، والعمل على تقييمها، مما ينعكس ايجابياً على متخذي القرارات

الإدارية والمالية (الكلوت، 2004: 37)، وتمكن التطبيقات الجيدة لأساليب الرقابة الداخلية وتوقيتاتها من توفير البيانات والمعلومات التي تحتاجها الإدارة بصفة دورية بما يساعدها على تقييم أنشطتها ومقارنتها مع نتائج أعمالها في فترات زمنية مختلفة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أية تجاوزات أو قصور أولاً بأول، ومنع تفاقم المشكلات (حويو، 1991: 9).

4-1-3: أهمية الرقابة الداخلية في المصارف

تتبع أهمية الرقابة الداخلية في المصارف، من الأهمية التي يتصف بها عالم المصارف بصفة خاصة والقطاع المالي بصفة عامة حيث تعتبر هذه القطاعات أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتغيرات الاقتصادية والمالية وأكثرها تطوراً، حيث تقوم المصارف التجارية بدور هام في الوساطة المالية من تلقي الودائع واستخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار إلى غير ذلك من العمليات التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني (الكلوت، 2004: 52) بالإضافة إلى أنها تلعب دوراً مهماً في التوزيع الأمثل للموارد المالية، ونظراً لما ينطوي على ذلك من مخاطر فإن المبرر الأساس للرقابة على المصرف هو الحد من مخاطر المصارف والحفاظ على ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي (الكراسنة، 2006: 3-4)، حيث تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد سلامة المصارف، لذلك فإن الرقابة على المصارف أمر مهم من أجل المحافظة على متانة وسلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد، ونتيجة لتطور أعمال المصارف والنشاطات التي تقوم بها حيث أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد أصبح يستلزم الأمر معها التغيير في أسلوب الرقابة والتركيز على المخاطر المهمة والكبيرة التي لها تأثير على أوضاع المصرف (الكراسنة، 2006: 3).

وتعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءاً أساسياً من الرقابة المصرفية الشاملة ولأهميتها فقد أعطيت الاهتمام الكبير من الإدارات المسؤولة عن المصارف كونها تمثل خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها اليومية، وترتكز الرقابة الداخلية على مجموعة من الضوابط الحاكمة لسير أعمال المصارف للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في السجلات، وحماية موجودات المصرف ورفع كفاءة الموظفين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية والمالية المرسومة (هلندي والغلبان، 2010: 2). ويحقق إقامة نظام رقابة داخلية سليم العديد من الفوائد منها كشف المخالفات والنواقص وتقليل الوقت الضائع، والتكلفة وتحسين نوعية التقارير المالية (اللجنة العربية للرقابة على المصرف، 1994: 8).

3-1-5: أنواع الرقابة الداخلية

1. أنواع الرقابة الداخلية من حيث طبيعتها

تقسم الرقابة الداخلية من حيث طبيعة النشاط الرقابي الذي تمارسه إلى ثلاثة أنواع كما يلي (كلاب، 2004: 50):

أ- **الرقابة المحاسبية:** ويقصد بها كافة الطرق والوسائل والإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية (الوقاد ووديان، 2010: 17)، ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى التحقق من أن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقاً لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة، وأن كل عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (علي وشحاته، 2006: 59).

وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالمنشأة هي المسئولة عن وضع نظام سليم للمحاسبة بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة الاعتماد عليها (الصحن وآخرون، 2006: 16).

ب- **الرقابة الإدارية:** وقد عرفتها لجنة معايير التدقيق بأنها "خطة التنظيم وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تختص بالعمليات القرارية، والتي تقود الإدارة إلى فرض سلطتها وتحكمها في هذه العمليات" (المطارنة، 2006: 208)، وتتمثل الرقابة الإدارية في كافة الإجراءات والأساليب والطرق المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية، وتهدف الرقابة الإدارية إلى التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية في المنشأة، والتحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات التي وضعتها إدارة المنشأة (علي وشحاته، 2006: 59)، ونجد إن الرقابة الإدارية ترتبط بأقسام التشغيل وليس بقسم الحسابات أو القسم المالي بالمنشأة والسبب في ذلك أن هذه الأقسام غير مرتبطة مباشرة بالقسم المالي بمعنى أنها غير خاضعة لمسؤولية المدير المالي مما يعني عدم قيام المدقق الخارجي بتقييمها (المطارنة، 2006: 208).

ت- **الضبط الداخلي** يشمل الضبط الداخلي الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المنشأة من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستخدام، ومن وسائل الضبط الداخلي التي تضعها الإدارة ما يلي (الذنيبات، 2010: 179):

- تقسيم العمل وتحديد المهام.
- المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة من قبل موظف آخر.

- تحديد الاختصاصات والسلطات والمسئوليات.
- استخدام وسائل الرقابة الحدية والمزدوجة.
- التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم عهد.

2. الرقابة الداخلية من حيث التوقيت

من أجل تحقيق أهداف المنشأة تقوم الرقابة الداخلية بتنفيذ مهامها من خلال ثلاثة أنواع للرقابة وهي كالتالي (Romney and Steinbart, 2003: 99):

أ- **الرقابة الوقائية (المانعة):** وتتمثل في الضوابط والقواعد والإجراءات التي تنظم العمل وتمنع التدخلات وبالتالي تضمن سير الأعمال في الاتجاه الصحيح وهي بذلك تستبقي حدوث الأخطاء والانحرافات (Samuel, 572:1989).

ومن خلال الرقابة الوقائية يتم اكتشاف وتحديد المشكلات في الأداء، ومنع الأخطاء والتجاوزات قبل وقوعها، وتقليل المخالفات والأخطار التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة، وتستمد قوتها ومقوماتها من كفاءة وحسن تدريب الموظفين ونزاهتهم، وفصل الواجبات المتعارضة، والرقابة الفعلية على الموجودات والقيود المحاسبية (حماد، 2006: 29).

ب- **الرقابة التحذيرية (الكاشفة):** يركز هذا النوع على ما يجري أثناء التنفيذ، لذلك تسمى مترامنة مع التنفيذ أو الإنجاز، وبموجب هذا النوع يتم التأكد من أن الأعمال تنجز وفق ما يرد في الخطط بهدف حل المشكلات حال وقوعها عند التنفيذ، وهذا النوع هو أكثر الأنواع استخداماً (العامري والغالبي، 2007: 231).

وتعمل الرقابة الكاشفة على اكتشاف المشكلات في الأداء حال حدوثها وفي وقت مبكر مما يسمح بمعالجتها وتعديل الضوابط لمنع وقوع مثل هذه الأمور، ومصدر هذه الرقابة بشكل أساسي يتمثل في التدقيق الداخلي والمطابقات المحاسبية والمراجعة الإدارية والمالية (حماد، 2006: 29)

ت- **الرقابة اللاحقة:** وتسمى بالرقابة العلاجية، ويتركز دورها بعد الانتهاء من إنجاز مراحل العمل المطلوب، ويتم عن طريق فحص ومراجعة العمليات المالية التي تم الانتهاء منها، للكشف عما وقع من مخالفات وانحرافات، عن طريق مقارنة ما تم إنجازه بالمعايير الموضوعه سلفاً (كنعان، 2005: 10).

3-1-6: مقومات نظام الرقابة الداخلية

لابد من توافر مجموعة من المقومات والعناصر في نظام الرقابة الداخلية السليم، حيث يسعى الباحثون إلى تحديد العناصر والأسس المشتركة التي يتوجب الالتزام بها إذا تولدت الرغبة في بناء نظام رقابة داخلية سليم لأي منشأة (عياش، 2005: 52)، وتعتبر مقومات نظام الرقابة الداخلية

كالأعمدة داخل المبنى ففوة هذه الأعمدة تعكس قوة وفعالية هذا النظام والعكس صحيح (عواد، 2012: 44)؛ لذلك يجب أن يبني نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات أو الركائز، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه ومن أهم هذه المقومات ما يلي (محمد، 2004: 105):

أ- **المقومات الإدارية:** هناك العديد من المقومات الإدارية اللازمة لبناء نظام رقابة داخلية فعال أهمها ما يلي:

- **وجود خطة تنظيمية سليمة:** يجب أن تتضمن الخطة تحديد للمسؤوليات والصلاحيات وأن تكون قابلة لتضمين أي تعديلات مستقبلية، ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المنشأة وحجمها، ولا بد أن يراعى فيه البساطة والمرونة لمقابلة أي تطورات مستقبلية، كذلك يجب أن يراعى فيه الوضوح من حيث تحديد السلطة والمسؤولية (عبدالله، 1998: 22).

- **وجود نظام دقيق للتأكد من تنفيذ الإجراءات الموضوعية:** حيث تتم مراقبة الأداء بطريقة مباشرة بأن يقوم كل مسئول بمتابعة أداء مرؤوسيه، أو بطريقة غير مباشرة بالاستعانة بأدوات الرقابة المختلفة من موازنات تقديرية أو تكاليف معيارية، أو تقارير الكفاية الإنتاجية (الصحن، 2000: 124).

- **وجود نظام جيد لتقييم الأداء والحوافز والروادع:** بهدف التحقق من الالتزام بمستويات الأداء المطلوبة وتحديد الانحرافات والبحث عن أسبابها ووسائل علاجها لضمان السير بالسياسات الإدارية في الطريق الذي خطط له (قراش: 2004، 126)، كما ويضمن وجود نظام جيد للحوافز تشجيع العاملين، وزيادة حماسهم وزيادة إنتاجيتهم بأقل التكلفة وفي حدود الإمكانيات حيث يكافئ المجد ويعاقب المقصر.

- **توافر كفاءات مناسبة من الأفراد ومتابعة تدريبهم:** ويكون تدريب العاملين داخلياً وخارجياً لتمكينهم من أداء الأعمال المناطة بهم وتوفير الحماية للعمل والعاملين والإحلال السريع عند الحاجة (الصحن، 2000: 125).

ب- **المقومات المحاسبية:** يجب أن تتوفر أيضاً العديد من المقومات المحاسبية لتتمكن المنشأة من بناء نظام رقابة داخلية فعال أهمها ما يلي:

- **سياسات وإجراءات لحماية الأصول:** يعتبر توفر سياسات وإجراءات الحماية الكاملة للأصول تمنع تسربها أو اختلاسها وتضمن صحة التقارير المالية والمحاسبية من الدعامات الرئيسة لنظام الرقابة (محمد، 2004: 108).

- وجود قسم للتدقيق الداخلي: حيث تعتبر المهمة الرئيسية لهذا القسم هي التأكد من تطبيق وانجاز مهمات الرقابة الداخلية من خلال التأكد من تطبيق كافة الإجراءات والسياسات واللوائح الموضوعة من طرف إدارة المنشأة (السوافيري وآخرون، 2002: 35).
- نظام محاسبي سليم: يشمل النظام المحاسبي تعميم السجلات والدفاتر المستخدمة، وتحديد المستندات اللازمة وخطة سيرها في المراحل المختلفة، ووضع دليل مبوب للحسابات بحيث يكفل سرعة التعرف على الحسابات وتسجيل العمليات في الدفاتر، واستخدام الوسائل الآلية والحسابات الإلكترونية للوصول إلى صحة ودقة البيانات المحاسبية، الأمر الذي يدعم نظام الرقابة الداخلية (الدهراوي ومحمد، 2002: 277).

3-1-7: مقومات نظام الرقابة الداخلية في المصارف

يقوم نظام الرقابة الداخلية في المصارف على مجموعة من الدعائم أو المقومات الأساسية، وتساعد هذه المقومات على تحقيق فعالية النظام منها ما يلي (عمارة، 2009: 159):

1. حسن اختيار العاملين في المصرف: وتتمثل المعايير العامة لاختيار العاملين في توافر التأهيل المهني المناسب وتوفير الشروط الشخصية حيث يكونون ممن تتوفر فيهم الأمانة والنزاهة والاستقامة وأن يتم متابعتهم وتدريبهم وتوفير المناخ الملائم لحسن عمل الإجراءات الداخلية.
2. خطة تنظيمية للمصرف: إن التنظيم الكفء أساس عملية الرقابة، لأنه يحدد المسؤوليات المختلفة بدقة مما يسهل الحصول على نظام جيد للرقابة الداخلية، ويعمل المصرف على وضع خطة يراعى عند وضعها تسلسل الاختصاصات وتحديد المسؤوليات والواجبات، ويكون هناك فصل واضح بين مسؤوليات كل وظيفة ومسؤوليات الوظائف الأخرى على أن تفوض السلطات للعاملين في كل وظيفة بقدر المسؤوليات الملقاة على عاتقهم ومنع أي تعارض قد يحدث بين الاختصاصات أو تداخل بين المسؤوليات على أن يتوافر للخطة التنظيمية البساطة والمرونة الكافية لملائمة أي تغيير.
3. نظام محاسبي ملائم: يجب أن يراعى في تصميم النظام المحاسبي لتحقيق رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند، أما الدليل المحاسبي فيجب أن يركز في تصميمه سهولة إعداد القوائم المالية بأقل جهد وتكلفة ممكنة، وأن يتضمن الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الإدارة من أداء مهامها الرقابية على العمليات واستخراج النتائج، ولكي يحقق النظام المحاسبي أهداف الرقابة الداخلية يجب أن يتميز بالسهولة والوضوح حتى يفهم من قبل العاملين، وأن يتلاءم مع احتياجات المصرف على أن يتمتع بمرونة كافية لمواجهة أي نمو في حجم العمل وتطوره.

4. استخدام الوسائل الآلية والالكترونية: إن استعمال الوسائل الحديثة يساعد على التأكد على صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات، ويحافظ على ممتلكات المصرف من أي تلاعب أو إسراف، لأن استخدام الوسائل الآلية يقلل من تدخل العنصر الشخصي ويزيد من الموضوعية .

5. تقييم مستمر للرقابة الداخلية من خلال التدقيق الداخلي والموازنات التقديرية والتقارير المالية والإدارية، وإيجاد دوائر للتدقيق فاعلة في المصرف ترفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة (اللجنة العربية للرقابة على المصرف، 1994: 9).

8-1-3: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يعتبر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO الأكثر قبولاً، ويتكون من خمسة عناصر رئيسة تتداخل مع بعضها البعض كإطار فعال لوصف وتحليل نظام الرقابة الداخلية (Arens, et. al., 2012: 294)، وتعتبر هذه العناصر هي المكونات الأساسية التي يبني عليها أي نظام سليم للرقابة الداخلية (الوقاد ووديان، 2010: 177).

والجدول التالي يوضح مكونات الرقابة الداخلية الخمسة ابتداءً من بيئة الرقابة وانتهاءً بالمتابعة.

جدول رقم (1)

مكونات نظام الرقابة الداخلية

عناصر مكون الرقابة	وصف مكون الرقابة	مكونات الرقابة الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> - القيم الأخلاقية والنزاهة - الالتزام بالكفاءة - فلسفة الإدارة ونمط التشغيل - الهيكل التنظيمي - تحديد السلطات والمسؤوليات - سياسات وممارسات الموارد البشرية 	<ul style="list-style-type: none"> وتتمثل في السياسات والتصرفات والاتجاه العام والإدارة العليا والإجراءات وأصحاب الوحدة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها. 	بيئة الرقابة
<ul style="list-style-type: none"> عمليات تقدير الخطر: - تحديد العوامل التي تؤثر على الخطر - امكانية حدوث الخطر - قرار إدارة الخطر 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية طبقاً للإطار الدولي للتدقيق. 	تقدير المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> وتتمثل الأنشطة الرقابية في ما يلي: - الفصل الكافي للواجبات. - الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة. 	<ul style="list-style-type: none"> الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض الإقرار المالي. 	الأنشطة الرقابية

عناصر مكون الرقابة	وصف مكون الرقابة	مكونات الرقابة الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> - السجلات والمستندات الكافية. - الرقابة المادية على الأصول. - الاختبارات المستقلة على الأداء. 		
<ul style="list-style-type: none"> أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات مثل الاكتمال، الدقة، التوبيب، التوقيت، الترحيل، التلخيص. 	<ul style="list-style-type: none"> الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل والتقرير عن عمليات المنشأة. 	المعلومات والاتصال
<ul style="list-style-type: none"> متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية. 	<ul style="list-style-type: none"> التقييم المستمر والدوري للإدارة على فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الضعف. 	المتابعة

المصدر: (Arens, et. al., 2012: 303)

3-1-9: محددات نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية توفر ضماناً معقولاً من أن أهداف الإدارة قد تم الوصول إليها، ولكن أي نظام للرقابة الداخلية ربما لا يعمل بصورة مرضية لأسباب عدة، ومن هذه الأسباب ما يلي (التميمي، 2004: 88):

1. إمكانية الخطأ الإنساني الناتج من عدم الانتباه، غياب الذهن، الخطأ في التقدير وسوء فهم التعليمات.
2. احتمالات تخطي التعليمات الرقابية عن طريق الاتفاق مع جهات من خارج المنشأة أو مع الموظفين من داخل المنشأة.
3. إمكانية أن شخصاً مسؤولاً أو أن الإدارة العليا تقوم بإساءة استعمال سلطتها وتخطي إجراءات الرقابة الداخلية.
4. إمكانية أن تصبح الإجراءات الرقابية غير كافية للغرض نظراً للتغير في الظروف، وتوسيع نشاط المنشأة.

وقد ذكر (السبوع، 2011: 106) أن فاعلية الرقابة الداخلية لا تعني تلقائياً النجاح المالي للمنشأة بسبب بعض المحددات الموروثة كالأخطاء التي يقوم بها بعض الأفراد أو تجاوزات الإدارة أو قيد التكلفة والمنفعة من تشغيل النظام. وأضاف (ذنيبات وكفوس، 2012: 44) محددات أخرى مهماً وهو عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية المستمرة في بيئة الأعمال والتي تجعل نظام الرقابة الداخلية غير قادر على توفير الرقابة المناسبة ما لم يتم تحديثه وتطويره بشكل ملائم.

10-1-3: مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية

يعتبر التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الداخلية حيث يتولى مسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول، والتأكد من سلامة البيانات المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية (مجاهد، 2004: 203).

ووضح (المجمع العربي للمحاسبين، 2001: 228) أن من أهداف التدقيق الداخلي قيام المدقق الداخلي باختبار نظام الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة، وقيامه أيضاً بتقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.

وبقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وإحكامها، ولقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة على أن يتضمن مجال عمل المدقق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة والحكم على درجة متانتها (الوردات، 2006: 193).

ويعتبر تقييم النظم الرقابية أحد أنشطة التدقيق التشغيلي الجوهرية حيث إن التدقيق الداخلي يعتبر من إجراءات الرقابة التنظيمية المصممة لقياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن التدقيق الداخلي يتجلى دوره عند تقييم الرقابة الداخلية بتقييم عدة أمور أهمها ما يلي (الطفي، 2005: 104-105):

- الالتزام: لا تعتبر نظم الرقابة الداخلية ذات مغزى إلا إذا تم الالتزام بتطبيقها طبقاً لما هو مخطط ولذلك فإن الهدف من التدقيق التشغيلي يتمثل في تحديد ما إذا كانت سياسات وبرامج وإجراءات الرقابة المقررة تعمل بشكل مقنع.
- حماية الأصول: لتحديد ما إذا كانت الأصول قد تم المحاسبة عنها بشكل صحيح وتم حمايتها بشكل ملائم من الخسائر، والمدقق الداخلي يهتم بصفة رئيسية باختبار فعالية نظم الرقابة المحاسبية والمالية أو التشغيلية التي تم تصميمها للمحاسبة عن الأصول وحمايتها.
- التحقق: يمكن أن يتم تصميم التدقيق التشغيلي للتحقق من دقة ومصداقية البيانات المستخدمة في التقارير الداخلية المعدة للإدارة لتعزيز الدقة وإمكانية الاعتماد.
- تقييم الأداء: بغض النظر عن الرقابة التنظيمية على الفعالية التشغيلية فإن المدققين الداخليين كثيراً ما يطلب منهم تقييم أداء العاملين.
- التوصيات بالتحسينات: يتم تصميم أنشطة التدقيق الداخلي التشغيلي للمدقق الداخلي لإبداء مقترحات وتقديم التوصيات.

3-1-11: مساهمة التدقيق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية

ينص المعيار الثاني للعمل الميداني على وجوب حصول المدقق على فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية من أجل تقرير طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات التدقيق الواجب إجراؤها، وتحديدًا يدرس المدقق الخارجي نظام الرقابة الداخلية للتعرف على أنواع البيانات الكاذبة المحتملة في القوائم المالية وتقييم المخاطرة الرقابية، ويقلل النظام القوي من احتمال حدوث بيانات كاذبة مادية، ويؤدي هذا بدوره إلى خفض في مقدار أدلة المراجعة الضرورية للوفاء بأهداف التدقيق (الزاينغ، 2006: 21).

كما يجب على المدقق الخارجي أن يقوم بفحص الأنظمة المالية والإدارية للمنشأة، وأنظمة الرقابة المالية الداخلية لها للتأكد من ملامتها، لضمان حسن سير أعمال المنشأة والمحافظة على أموالها (جربوع، 2002: 155) لذلك عليه الحصول على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق، واستخدام هذا الفهم لتحديد أنواع الأخطاء المحتملة وتحليل العوامل التي تؤثر على مخاطر الأخطاء الجوهرية، وتصميم طبيعة وتوقيت ومدى الحاجة لمزيد من إجراءات التدقيق (الحداد، 2008: 86).

ويساعد دراسة نظام الرقابة الداخلية في رسم خطة المدقق الخارجي للتدقيق بشكل مناسب، فعلى المدقق أن يقوم ببعض الإجراءات للحصول على فهم للعمليات والأنظمة الرقابية الداخلية طبقاً لمعايير التدقيق الدولية، والمعيار الثاني من معايير العمل الميداني، ويجب عليه أن يقوم بدراسة وفهم نشاط المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية ذات الصلة بالبيانات المالية، وذلك من أجل تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ومن أجل تصميم طبيعة وحجم وتوقيت اختبارات التدقيق (الذنيبات، 2010: 155).

كما تتضح العلاقة بين التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية من خلال المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق الخارجي فيما يخص الرقابة الداخلية، حيث تتضمن معايير التدقيق تحديد مسؤولية المدقق الخارجي فيما يخص الرقابة الداخلية، إذ تلزمه بالقيام بما يلي (لطي، 2010: 349):

- فهم وتقييم عمليات الإدارة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية.
- تخطيط وأداء عملية مراجعة الرقابة الداخلية للمنشأة.
- تقديم رأي في التقييم المكتوب للإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة، هذا الرأي يضيف مسؤولية جديدة للمراجع الخارجي حيث يجب عليه تقييم فعالية الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية.

3-1-12: أثر العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة

الداخلية

يحقق التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي إلى تدفق المنافع لكلا الطرفين وللمنشأة، حيث يستفيد المدقق الخارجي من المدقق الداخلي بشكل رئيس عند فهمه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية وتحديد حجم وتوقيت الإجراءات الواجب عليه اتخاذها، كما ويستفيد المدقق الداخلي بشكل رئيس من الاحتكاك بالمدقق الخارجي وبالتالي زيادة خبرته ومعرفته و تطوير أساليب التدقيق الداخلي، وتلافي الثغرات التي يكتشفها المدقق الخارجي في نظام الرقابة الداخلية (المدلل، 2007:

(107

والواقع العملي في ممارسة أعمال التدقيق يثبت أن النسبة الكبيرة من عملية التكامل تتمثل فيما يقدمه التدقيق الداخلي من مساعدة للمدقق الخارجي، لما للأول من مزايا تتمثل في أن المدقق الداخلي يعمل على قياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية، فضلاً على أنه متواجد دائماً في المنشأة، فهو يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاتها وإجراءاتها، ويقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات على مدار العام (ابو سرعة، 2010: 99)، ولقد حددت المعايير المهنية للتدقيق الخارجي دور وظيفة التدقيق الداخلي في دعم المدقق الخارجي عند تنفيذ مهام عملية التدقيق الخارجي السنوي مثل معيار 65 SAS No. PCAOB 2004, AS 2, AICPA 1991; حيث يؤثر التدقيق الداخلي على طبيعة، توقيت، ومدى عمل التدقيق الخارجي السنوي، وعلى الإجراءات التي ينفذها المدقق الخارجي بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية، وإجراءات تقدير المخاطر، وإجراءات جمع أدلة الإثبات اللازمة للاختبارات التفصيلية (عيسى، 2008: 21)، ويستطيع المدققين الخارجيين الاعتماد إلى حد كبير على المدققين الداخليين في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة مرضية، وفي تقييم البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها، والحصول على مساعدات مباشرة من المدققين الداخليين كالاشتراك في الجرد الفعلي للنقدية خلال الفترة المالية، ويمكن للمدققين الداخليين أن ينسقوا برنامج التدقيق مع المدققين الخارجيين بحيث يستفيد المدققين الخارجيين منه في التحقق من بعض المجالات مثل تحقيق الأصول الثابتة والحصول على مصادقات من العملاء (محمود وآخرون: 1994، 100).

ويمكننا القول أنه بوجود التدقيق الداخلي على مستوى المنشأة فإن ذلك يعطي نوعاً من الثقة للمدقق الخارجي في صحة ومصداقية حساباتها ونتائج أعمالها، كما ويساهم وجود إدارة تدقيق داخلي مستقلة للمنشأة في تحسين طرق العمل وتدعيم نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تقليص نطاق اختباره اعتماداً على عمل المدقق الداخلي (جربوع، 2008: 130)، حيث يستفيد المدقق الخارجي من التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية إدارة التدقيق الداخلي في تحسين وإحكام تلك النظم، كما ويستفيد من

الإيضاحات التي يقدمها المدقق الداخلي أثناء قيامه بعملية التدقيق لامتلاكه الخبرة والدراية بعمليات المنشأة وأساليب العمل والإجراءات المتبعة في تنفيذ الأعمال (الوردات، 2006: 285).

ويساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في فهم وظائف نظام الرقابة الداخلية، وكذلك تأسيس نظام رقابة كفاء وفعال، وهذا ما أكدته لجنة المنظمات المهنية (COSO) في تقريرها حيث حفزت المدققين الداخليين للعمل بشكل وثيق مع الإدارة والمدققين الخارجيين في الأمور التالية (علي، 2001: 52):

- تحديد مفهوم الرقابة الداخلية والأهداف المرتبطة بها.

- تحديد مكونات الرقابة الداخلية.

- تحديد أدوات التقييم الملائمة لقياس كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

- الرقابة الدورية والمستمرة على نظام الرقابة الداخلية، للتأكد من أن الأهداف الموضوعية قد تم تحقيقها.

وقد ساهم هذا التقرير في تعزيز دور المدقق الداخلي في مساعدة المدقق الخارجي، ولاسيما في تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لإدخال التحسينات في هذا النظام والعمل على تعزيزه، كما وجه التقرير انتباه المدققين الخارجيين نحو الاستعانة بتقارير وأوراق عمل المدققين الداخليين، للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

لذلك تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي والمهام التي يقوم به المدقق الداخلي مرتكزاً لعمل المدقق الخارجي (حبوش، 2007: 59)، حيث يعتمد المدقق الخارجي على أعمال أدتها وظيفة التدقيق الداخلي مسبقاً، أو على أعمال يطلبها منه مباشرةً فعلى سبيل المثال قد يطلب المدقق الخارجي من المدقق الداخلي استكمال بعض المهام التي تدخل في نطاق عمله كأن يطلب منه تقييم نظام الرقابة الداخلية، فقد أعطت معايير التدقيق الخارجي الحق للمدقق الخارجي في أن يعتمد على إجراءات الرقابة الداخلية التي أعدت بمشاركة المدققين الداخليين (عيسى، 2008: 21).

يعتمد المدقق الخارجي عند بدء عمله على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة بهدف تكوين رأي فني محايد عن مدى كفاءة النظام ومعرفة درجة الاعتماد عليه في تحديد نطاق التدقيق والاختبارات اللازمة، وبما أن دائرة التدقيق الداخلي تقوم بأعمال تعد جزءاً من نظام الرقابة الداخلية، فإن ذلك يتطلب من المدقق الخارجي أن يتفهم طبيعة العمل في دائرة التدقيق الداخلي (الخطيب، 2010 ص 153)، فإذا اتضح للمدقق الخارجي أن نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال يستطيع أن يعتمد على ذلك في اختصار جزء كبير من برامج التدقيق المستندية وعلى العكس من ذلك فإنه إذا تبين له عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية فإنه سيكون مضطراً لتوسيع نطاق الفحص المستندي حتى يستطيع إبداء رأيه في القوائم المالية (نور، 1992: 167).

ويتم تعزيز التنسيق والتعاون عندما يستخدم كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أساليب تدقيق وتوثيق مماثلة لنظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، ويتم تعزيز ذلك من خلال عقد دورات يقوم بها المدققين الخارجيين ويحضرها المدققين الداخليين العاملين بالمنشأة (Wallace, 1984: 50).

تبين مما سبق أهمية العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية، حيث يتعاون كل من المدقق الداخلي والخارجي من أجل تقييم هذا النظام واكتشاف نقاط الضعف فيه، والسعي لتحسينه واقتراح التوصيات لتلافي ثغراته وتقويمه لتحقيق الأهداف المرجوة منه، نظراً للدور الفعال الذي تلعبه الرقابة الداخلية في المصارف في التأكد من حسن أدائها، وكفاية العمليات والثقة في المعلومات المالية، لذلك تسعى المصارف جاهدة لبناء نظام رقابة داخلية فعال اخذاً بعين الاعتبار المقومات الادارية والمحاسبية اللازمة، وبمكونات هذا النظام وتوفير البيئة الملائمة لإيجاده واستمراره في تحقيق أهدافه.

المبحث الثاني

أثر الدور التكاملي للعلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي

0-2-3: تمهيد

تعتبر أتعاب المدقق الخارجي تكلفة اقتصادية على المنشأة، وتختلف باختلاف حجم ودرجة تعقيد ومخاطرة المنشأة والعديد من العوامل الأخرى (Gul, 2006: 931)، حيث إنها مسألة حيوية لكل من المدقق والمنشآت الخاضعة للتدقيق سواء من حيث تقييم المدققين لمدى عدالتها وتناسبها مع ما يبذلون من جهد وما يتكبدون من تكلفة وما يتحملون من مسؤوليات جراء قيامهم بأعمالهم، أو من حيث مدى شعور المنشآت الخاضعة للمراجعة بحصولها على عائد أو منفعة تبرر تحمل مثل هذه الأتعاب (جلس، 2003: 249)، كما أن تحديد الأتعاب من الأمور التي لم يحسم فيها الجدل حتى الآن ومرجع ذلك هو تعدد العوامل التي يحتكم عليها مدققو الحسابات عند تسعير عملية التدقيق (نجم، 2012: 4).

ونظراً للارتفاع المستمر في أتعاب التدقيق الخارجي، بسبب كبر حجم المنشآت محل الفحص والمراجعة، وزيادة درجة التعقيد وانتشار تشغيل العمليات المحاسبية في أماكن متفرقة، وإدراك المدققين الخارجيين لخطر الخسائر التي يمكن أن يعانون منها بسبب التدقيق مثل تكاليف مواجهة الدعاوي القضائية والخسائر الأدبية والمادية التي يمكن أن تلحق بهم بسبب فقد الشهرة وسوء السمعة، كان لابد للمدقق الخارجي من البحث عن إيجاد حل، ولعل وجود التدقيق الداخلي هو الأمل المتاح للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن هذا الارتفاع في التكاليف إن لم يكن التغلب عليها لذلك ازداد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي (علي، 2001: 44)، حيث اشارت دراسة (Felix, 2001) بأن أتعاب المدقق الخارجي تقل بنسبة 18% عندما يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي (Felix, et. al., 2001: 31).

وشجعت المعايير الدولية على إيجاد علاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بما يحقق الكفاءة والفعالية للمنشأة و للطرفين (Abubakar, 2007: 7)

ونظراً للدور الفعال للتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي وبالتالي تحقيق الفعالية للمنشأة وتحقيق هدف التدقيق بتكلفة أقل، ونظراً لاستفادة المدقق الخارجي من التكامل بالقيام بأعماله بجهد أقل ودقة أفضل خاصة مع تواجد الضغوط من قبل العملاء لتقليل أتعابه، كان لزاماً أن نولي العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على تكلفة التدقيق الخارجي مزيداً من الاهتمام.

3-2-1: مفهوم أتعاب المدقق الخارجي

عرفت أتعاب المدقق الخارجي بأنها: "المبالغ أو الأجر أو الرسوم التي يتقاضاها المدقق نظير قيامه بعمليات التدقيق لحساب منشأة ما، ويتم تحديد الأتعاب بموجب العقد الذي يتم بين المنشأة محل الفحص وبين المدقق وفقاً للزمن الذي تستغرقه عملية التدقيق والخدمة المطلوبة من المدقق وحاجة عملية التدقيق للمساعدين" (زريقات وآخرون، 2011: 106).

كما وعرفت أتعاب المدقق الخارجي أيضاً على أنه "مبالغ نقدية يحصل عليه المدقق من العميل نظير قيامه بأداء عملية التدقيق الحسابات للعميل وإصدار تقرير برأيه الفني المحايد (سويدان، 2008: 61).

3-2-2: أشكال الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي

صنفت الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي من العميل إلى عدة أشكال حيث تختلف وفقاً للشكل الذي تأخذه وهي كما يلي (محمود وآخرون، 2011: 2):

1- الأتعاب الثابتة: وهي المبلغ الذي يحدده مسبقاً ويكون ثابتاً غير قابل للزيادة في المستقبل ولكن يجب أن يكون المبلغ متناسباً مع المهمة المطلوبة من المدقق (الجعافرة، 2008: 40).

2- الأتعاب المتغيرة: وهذه الأتعاب تحدد من قبل المدقق وفقاً للوقت الذي سوف تستغرقه عملية التدقيق والجهد الذي سوف يبذله ويمكن أن يحدد الأجر لكل ساعة عمل سوف تستغرق في عملية التدقيق أو لكل يوم عمل يستغرق في التدقيق (محمود وآخرون، 2011: 2).

3- الأتعاب الشرطية: وهي الأتعاب التي يحصل عليها المدقق بعد إنجاز عمل معين، وعدم استلام هذه الأتعاب إلا بعد الحصول على نتيجة معينة (المزحاني، 2010: 20)، وقد تتوقف هذه الأتعاب على النتائج والمنافع التي سوف تعود على العميل من عملية التدقيق والممكن أن تكون على شكل نسبة مئوية من قيمة المنفعة التي تعود على العميل، ويكون ذلك مخالفاً لأداب مهنة التدقيق (الذنيبات، 2010: 124).

3-2-3: العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المدقق الخارجي

تعتبر أتعاب المدقق الخارجي من العوامل المؤثرة في فاعلية التدقيق الخارجي (الجعافرة، 2008: 26)، كما وتعتبر عملية تحديدها من أعقد العمليات التي تواجه مدقق الحسابات الخارجي والعميل على حد سواء ومرجع ذلك هو تعدد العوامل التي يحتكم عليها مدققوا الحسابات عند تسعير عملية التدقيق، من هذه العوامل ما يلي (نجم، 2012: 4):

- حجم المنشأة محل المراجعة وطبيعة نشاطها وارتفاع حجم المخاطر المرتبطة.

- نوع عملية التدقيق المطلوبة حسب العقد (دوري-مستمر).
- مقدار أصول والتزامات المنشأة.
- سلامة وفعالية نظام الرقابة.
- طبيعة النظام المحاسبي المطبق في المنشأة.
- مدى التعقيد في عملية التدقيق والوقت اللازم لتنفيذ وتخطيط عملية التدقيق.
- قيام المدقق بتقديم خدمات خلاف خدمات التدقيق كالخدمات الاستشارية.
- حجم أعمال مكتب التدقيق.
- عدد المدققين اللازمين للقيام بعملية التدقيق ومستوياتهم المهنية.
- سمعة وشهرة مكتب التدقيق.
- التقنيات المستخدمة بمكتب التدقيق.

ولقد ساهمت العديد من العوامل في زيادة حدة وأهمية موضوع أتعاب التدقيق الخارجي ولعل من أهم هذه العوامل (راضي، 1998: 33):

أولاً: عدم وجود أساس موضوعي عادل يمكن الاتفاق عليه بين المدقق والمنشأة، يحقق للمدقق عائداً معتدلاً لما يقدمه من خدمة، وفي ذات الوقت يحقق للمنشأة الخاضعة للتدقيق العائد أو المنفعة التي تبتغيها، ولا شك أن مثل هذا العامل تزداد حدته عند بداية التعاقد نظراً لعدم معرفة المدقق بكافة ظروف العميل، ومن ثم عدم إدراكه لمدى حجم إجراءات التدقيق الواجب القيام بها وما تتطلبه من وقت وجهد وأفراد ومسئوليات.

ثانياً: التنافس القائم في الوقت الحالي بين مكاتب المراجعة وأثر مثل هذه المنافسة على تحديد الأتعاب، وما يمكن أن يترتب عليها من قبول بعض المدققين أتعاب متدنية كسباً لبعض العملاء وعلى أمل زيادة الأتعاب مستقبلاً وهو ما قد ينعكس على أداء المدقق وكفائته في القيام بعملية التدقيق.

3-2-4: دواعي تعزيز التعاون بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي

أشارت الإحصائيات الحديثة أن أكثر المنشآت الكبيرة التي أفلست، لم يقدم المدقق الخارجي في تقريره أي تحذيرات باحتمال فشل تلك المنشآت، بل على العكس من ذلك فإنه أصدر بشأنها تقريراً نظيفاً، وتشير هذه الإحصائيات إلى أنه كلما كبر حجم المنشأة، وازدادت درجة تعقيد نشاطها، كلما كان من الصعب على المدققين الخارجيين تكوين صورة دقيقة للمخاطر التي تتعرض لها تلك المنشأة وإجراءات الرقابة عليها، وهنا يكون للمدقق الداخلي دوره الحيوي في تعريف هذه الأطراف بالمخاطر وإجراءات الرقابة عليها (عيسى، 2008: 20).

يعتبر الارتفاع المستمر في تكاليف التدقيق الخارجي أحد أهم دواعي تعزيز التعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي (علي، 2001: 44)، حيث تتجه المنشآت لتقليل تكلفة التدقيق الخارجي من خلال تخفيض أتعاب المدقق الخارجي (Morrill and Morrill, 2003: 490)، وفي ظل التنافس بين منشآت التدقيق ازداد التركيز والتأكيد على العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي حيث تم ملاحظة والاعتراف بالمنفعة الاقتصادية من اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي بشكل واضح (Glover, et al., 2008: 193).

ويعتبر التعاون بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي أمر جاد وحاسم وعنصر مهم في جودة التدقيق بسبب التسارع المتزايد في التقدم التكنولوجي وبالتالي فإنه يصعب على المدقق الخارجي فهم الأنظمة المتعددة المستخدمة من قبل المنشأة لمحدودية وقته لذلك فهو يعتمد على تقييمات المدقق الداخلي (Ramasawmy and Ramen, 2012: 118)، حيث يقوم المدقق الداخلي بتقييم أنظمة الضبط بالمنشأة وتقديم التقارير للمدقق الخارجي مما يحفظ من وقت المدقق الخارجي ويقلل من ساعات عمله (Brown, 1983: 444).

ولقد شجعت المعايير الدولية على تعزيز العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بما يحقق الكفاءة والفعالية للمنشأة وللطرفين وتحقيق أهدافهما بأقل التكاليف (Abubakar, 2007: 7)، حيث نص معيار (ISA 610) على ضرورة قيام المدقق الخارجي بفهم مهام التدقيق الداخلي وتحديد ما إذا كانت أنشطته ستؤثر على تخطيطه وإجراءاته المتبعة، حيث إن إتباع منهجية التدقيق الموحدة من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يحسن كفاءة التدقيق دون تناقص جودة أدائهم أو استقلاليتهم (Ramasawmy and Ramen, 2012: 117).

3-2-5: خصائص المدقق الداخلي الواجب تقييمها حسب المعيار الدولي للتدقيق (ISA 610)
تطرفت معايير مهنة التدقيق للعديد من الاعتبارات لتقييم خصائص التدقيق الداخلي وتقييم جودة أدائه لتحديد درجة الاعتماد المدقق الخارجي عليه وتأثير ذلك في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، حيث يعتبر المعيار الدولي للتدقيق (ISA 610) دليلاً يحدد الاعتبارات التي يستخدمها المدقق الخارجي للاعتماد على عمل المدقق الداخلي عند قيامه بتدقيق القوائم المالية (Aleqab and Abbass, 2013: 69)، حيث هناك العديد من صفات المدقق الداخلي التي يجب على المدقق الخارجي تقييمها وأخذها بعين الاعتبار عند تحديد درجة الاعتماد على عمل المدقق الداخلي وبالتالي تقليل تكاليف التدقيق أهمها ما يلي (Zulkifflee, et. al., 2012: 3):

1- موضوعية المدقق الداخلي

عند تقييم موضوعية المدقق الداخلي يجب ملاحظة الموقع الوظيفي للمدقق الداخلي في الهيكل التنظيمي، وإتباع المعايير المتعلقة بتقييم موضوعية المدقق الداخلي حسب ما حددتها لجنة تريديوي

و معهد المدققين الداخليين مثل معيار SAS No. 65, ESA No.610, ISA No. 610 ، حيث هناك ثلاثة عوامل أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد موضوعية المدقق الداخلي وهي الموقع الوظيفي لقسم التدقيق الداخلي، امكانيات التدقيق الداخلي، علاقات وقنوات الاتصال التي يستخدمها المدقق الداخلي في تواصله وتقديم تقاريره للإدارة. (Schneider, 2010: 96-98) واعتبر (Clark, et. al., 1980: 22) أن قنوات تواصل المدقق الداخلي يعتبر أهم عنصر من عناصر تقييم موضوعية التدقيق الداخلي، حيث يجب أن تكون الجهة التي يرفع تقاريره إليها هي أعلى جهة بالمنشأة وهي التي تعطي ضمانات بأن نتائج أعمال المدقق الداخلي وتوصياته يتم الأخذ بها بشكل جاد.

وللحفاظ على موضوعية المدقق الداخلي يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالوصول غير المقيد والمباشر إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، حيث ينبغي أن يحضر اجتماعات لجنة التدقيق ويقدم تقاريره بانتظام إليها (Aleqab and Abbass, 2013: 70).

2- نطاق عمل المدقق الداخلي

يجب أن يقيم المدقق الخارجي طبيعة ونطاق عمل المدقق الداخلي من خلال ملاحظة ما يلي (Aleqab and Abbass, 2013: 71).

- طبيعة ونطاق مسؤوليات قسم التدقيق الداخلي.
- قدرة المدقق الداخلي على إجراء الفحص لأي نشاط بالمنشأة.
- مدى استعداد الإدارة للاستجابة لتوصيات واستنتاجات المدقق الداخلي.
- إتباع الطرق الصحيحة في توثيق العمل.

3- كفاءة المدقق الداخلي

وتعني كفاءة المدقق الداخلي امتلاك القدرة والتعليم والتدريب التي تمكنه من إضافة قيمة للمنشأة خلال اداء عمله، ويتضمن تقييم المدقق الخارجي لكفاءة المدقق الداخلي تحديد طبيعة ونطاق إجراءات التدقيق التي يتبعها المدقق، ومؤهلات المدقق الشخصية ومهامه، وتتضمن المؤهلات الشخصية مستوى التعليم، والتعليم المستمر والبرامج التدريبية الحاصل عليها، والخبرة والشهادات المهنية الحاصل عليها التي من أهمها شهادة المدقق الداخلي المرخص (Aleqab and Abbass, 2013: 72)

كما وتعتبر الخبرة المهنية من أهم اعتبارات كفاءة المدقق الداخلي (Messier and Schneider, 1988: 338) حيث أغلب الأحكام والقرارات التي يتخذها المدقق الداخلي تعتمد على الحكم المنطقي، حيث أكثر ممارسات الإدارة يتم اكتشافها وفهمها بالحس المهني، وبالتالي فان عدم

توافر الخبرة المهنية لدى المدقق الداخلي يجعله يطلق أحكاماً غير صحيحة (DeZoort, 1998: 1).

وقد أضاف (Beasley, et. al., 2000: 441) أن مهنة التدقيق الداخلي عندما يتم تأديتها من قبل مدققين حاصلين على شهادات مهنية مناسبة بالمحاسبة والتدقيق تكون هناك الفرصة أكبر لاكتشاف التحايل في القوائم المالية، وفهم أفضل للقضايا والأمور وبالتالي مساعدة أفضل للمدقق الخارجي.

4- بذل العناية المهنية

يزيد اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي عندما يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية اللازمة التي تقتضي ما يلي (Aleqab and Abbass, 2013: 72):

- أن يخطط، ويشرف، ويفحص العمل الذي يقوم به بشكل فعال.
- أن يجمع الدلائل وأوراق العمل والبرامج الكافية التي تدعم نتائج عمله.
- توثيق أوراق العمل الداعمة لنتائج عمله.
- استخدام التقنيات والتحليلات وأدوات التدقيق المحوسبة.
- الوفاء بتوقعات المدقق الخارجي وتوقعات المنشأة بتخفيض أتعاب المدقق الخارجي نظراً لاعتماد المدقق الخارجي على عمله.

3-2-6: أثر التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي

تساهم العلاقة بين المدقق الداخلي و الخارجي على حفظ تكلفة التدقيق الخارجي من خلال ما يلي:

1- تقليل الوقت الذي يستخدمه المدقق الخارجي في أداء مهمة التدقيق، ويعتبر ذلك قيمة يضيفها المدقق الداخلي للمنشأة من خلال مساهمته في تخفيض الأتعاب التي تدفع للمدقق الخارجي، مما يشجع على تعزيز وتدعيم التعاون والتنسيق بين الطرفين (Mihret, 2011: 68).

2- وجود التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يرفع من كفاءة وفعالية التدقيق، حيث عندما لا يتم التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فإن المدقق الخارجي يكرر العمل المؤدى من قبل المدقق الداخلي، مما يؤدي إلى زيادة الجهد المبذول من قبل المدقق الخارجي وبالتالي زيادة أتعابه بلا منفعة، وبنفس الوقت فإن المدقق الداخلي يكرر عمل المدقق الخارجي وبالتالي تضییع وقته بلا فائدة ولا فعالية، وبالتالي فإن التنسيق بين

المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يوفر من الوقت والجهد الذي يقضيه المدقق الخارجي ويقلل من ساعات العمل مما يخفض من أتعاب المدقق الخارجي (Fowzia, 2010: 28)

3- تؤدي مساهمة المدقق الداخلي في تدقيق القوائم المالية إلى تقليل ساعات عمل المدقق الخارجي وبالتالي تخفيض أتعابه، حيث وجد (Felix, et. al., 2001: 513) أن المدى الذي يساهم به المدقق الداخلي في تدقيقه للقوائم المالية يعد محدداً جوهرياً لأتعاب المدقق الخارجي بمعنى أن زيادة مدى مساهمته في تدقيق القوائم المالية تؤدي إلى تخفيض الأتعاب والعكس الصحيح، ولقد وجد (Wallace and Kreutzfeldt, 1991: 458) أنه بناء على آراء المدققين الخارجيين تزداد ساعات عمل التدقيق الخارجي بمعدل 10% في المتوسط في حالة عدم مساهمة المدقق الداخلي في تدقيق القوائم المالية، بينما مساهمته تؤدي إلى تخفيض 10% من أتعاب التدقيق الخارجي.

ولقد تزايد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي ، لتقليل ساعات العمل استجابةً لضغوطات العميل بتقليل أتعابه (Gramling, 1999: 117)، وهناك العديد من العوامل المؤثرة في قرار اعتماد المدقق الخارجي على الداخلي حيث أشار (Haron, et. al., 2004: 1148) أن كفاءة وأداء المدقق الداخلي ومن ثم موضوعيته تحدد درجة الاعتمادية، في حين توصل (Carey, et al., 2006: 11) أن المخاطر الطبيعية المتأصلة للمنشأة تعتبر العامل الأهم، حيث يزيد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في المنشآت ذات المخاطر الطبيعية العالية، وذلك لتوفر الإدراك والفهم لدى المدقق الداخلي ببيئة المنشأة ووصول الأسرع والأسهل لبياناتها وأنشطتها.

وأضاف (Mihret and Woldeyohannis, 2008: 567) عامل آخر وهو فعالية التدقيق الداخلي في المنشأة والتي تقاس بقيام الإدارة بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي حيث تزداد درجة الاعتمادية في المنشآت التي تهتم بفعالية التدقيق الداخلي.

وقد يكون اعتماد المدقق الخارجي على الداخلي مباشر كقيام المدقق الداخلي بالتدقيق والمراجعة أثناء العام واعتماد المدقق الخارجي على عمله ونتائج مراجعاته، وقد يكون الاعتماد غير مباشر من خلال العمل المستقل والاستعانة بعمل المدقق الداخلي، حيث يكون المدقق الداخلي كمساعد له مما يحقق كفاءة وفعالية التدقيق الخارجي وتقليل الدلائل التي يتم تجميعها من قبله.

وأشار (Gramling, 1999: 120) أن المدقق الخارجي يعتمد على وظيفة التدقيق الداخلي في وضع خطة التدقيق وأداء اختبارات الرقابة الداخلية والاختبارات التفصيلية، وهناك العديد من المهام

التي يمكن أن يعتمد فيها المدقق الخارجي على المدقق الداخلي منها ما يلي: (Ward and Robertson, 1980: 62)

1. إعداد الجداول/العمل الكتابي.
2. تحليل الحسابات.
3. حصر المخزون بالفروع.
4. جرد النقدية.
5. مراجعة الفروع، الأقسام، والشركات التابعة.
6. تسعير المخزون.
7. فحص الرقابة الداخلية المحاسبية.
8. التصديق على أرصدة العملاء.
9. مراجعة أرصدة الحسابات.
10. حصر المخزون في المواقع الرئيسية.
11. مراجعة تراكم التكلفة على الأصول المصنعة داخلياً.

كما ويساهم اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي عن طريق تخفيض ساعات التدقيق الخارجي حيث وجد (Maletta and kida, 1993: 681) أن متوسط انخفاض ساعات التدقيق الخارجي عن المخططة كنتيجة للاعتماد على المدقق الداخلي بلغ 38%، وهذا يعني أن وظيفة التدقيق الداخلي أنجزت 38% من ساعات التدقيق الخارجي المخططة.

وأشار (عيسى، 2008: 28) أن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن أن تنجز ما يزيد عن 25% من أعمال التدقيق اللازمة للمدقق الخارجي، ومن المهم الإشارة إلى أن مهام التدقيق الداخلي يتم أداؤها بصفة مستقلة عن التدقيق الخارجي، وليس بغرض تقديم مساعدة مباشرة له. وكما أشارت دراسة أجراها (Felix. et. al.,) في عام 1998 أن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم مساهمة كبيرة للتدقيق الخارجي حيث أنها تنجز بعض الإجراءات اللازمة لأداء عملية التدقيق فهي تنجز 47% من إجراءات فهم أو اختبار الرقابة الداخلية و21% من الاجراءات التحليلية التفصيلية و41% من اختبارات التحقق من الأرصدة (عيسى، 2008: 25).

مما سبق يتضح جلياً أثر الدور التكاملي للعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تخفيض أتعاب المدقق الخارجي، حيث تتأثر ساعات عمل المدقق الخارجي بمدى اعتماده على عمل المدقق الداخلي، حيث بينت العديد من الدراسات أنه كلما زاد الاعتماد على المدقق الداخلي، قلت ساعات العمل مما يخفض من تكلفة التدقيق الخارجي، ليس هذا فحسب بل يرفع من كفاءة

وفعالية التدقيق لذلك فإن المنظمات المهنية اهتمت كثيراً بالعلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأصدرت العديد من المعايير التي تستخدم لتقييم خصائص المدقق الداخلي حيث تتوافر الكثير من الدوافع وراء تعزيز العلاقة التكاملية بين الطرفين نظراً لدورها الفعال للمنشأة وللطرفين.

الفصل الرابع الطريقة والإجراءات

- منهجية الدراسة
- مجتمع وعينة الدراسة
- المعالجات الإحصائية
- صدق وثبات الاستبانة

الفصل الرابع الطريقة والإجراءات

0-4: تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها لتقنين أدوات الدراسة وتطبيقها

1-4: منهجية الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبعها الباحث خطأها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وهناك عدة مناهج تستخدم في البحث العلمي ويستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، وحيث هناك معرفة سابقة بجوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعها على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث "العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة)"، والذي تتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإنه تم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، وتم استخدام استبانة في جمع البيانات الأولية.

2-4: طرق جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات على نوعين من البيانات يمكن إجمالهم فيما يلي:

1-2-4: البيانات الأولية

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) Statistical Package for Social Science الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

4-2-2: البيانات الثانوية

حيث تم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، وتم اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، والتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

4-3: مجتمع وعينة الدراسة

يشتمل مجتمع العينة على المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (34)، والمدققين الخارجيين العاملين في شركات التدقيق التي تقوم بالتدقيق على المصارف والبالغ عددهم (21)، ولقلة حجم مجتمع الدراسة تم اختيار عينة منتقاه لجمع البيانات. وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ 55 مدقق ومدققة، وتم استرداد 53 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد 3 استبانات نظرًا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 50 استبانة، والجدول التالي يوضح توزيع العينة:

جدول رقم (2)

توزيع الاستبانات على المصارف العاملة في قطاع غزة وشركات التدقيق

عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الفروع	المصرف/الشركة
11	11	11	بنك فلسطين (م.ع.م)
1	1	1	التجاري الفلسطيني
1	1	1	الاستثمار الفلسطيني
1	1	2	الإسلامي العربي
2	2	3	بنك القدس
4	5	6	الإسلامي الفلسطيني
0	2	2	البنك العربي
2	3	5	القاهرة - عمان
2	2	7	الأردن
1	1	2	العقاري المصري العربي
1	1	2	الإسكان للتجارة والتمويل
4	4	4	الوطني الإسلامي*
1	1	1	الإنتاج*

عدد الاستبانة المستردة	عدد الاستبانة الموزعة	عدد الفروع	المصرف/الشركة
6	6	1	شركة طلال أبو غزالة
6	6	1	شركة سابا للتدقيق
5	5	1	شركة ارنست ويونغ للتدقيق الحسابات
4	4	1	شركة مطير وعلمي للتدقيق
53	55	51	مجموع الفروع

* بنك الإنتاج والبنك الوطني الإسلامي تحت الترخيص.

4-4: المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي لدرجة الاستخدام (1 إطلاقاً، 2 نادراً، 3 أحياناً، 4 غالباً، 5 دائماً)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (4/5=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (18) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (3)

مقياس الإجابات

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة الموافقة	إطلاقاً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
الدرجة	1	2	3	4	5

2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

3- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب

أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996، 89) علما بان تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة.

4- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها)

5- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

6- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات

7- معادلة سبيرمان براون للثبات

8- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S)

9- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

10- اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

11- تحليل التباين الأحادي للفرق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

12- اختبار شفيه للفرق المتعددة بين المتوسطات.

4-5: خصائص وسمات العينة

المعلومات الشخصية:

1. العمر:

يبين جدول رقم (4) أن 32% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "أقل من 30 سنة"، و42% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "من 30-40 سنة"، و26% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "أكثر من 40 سنة"، ويلاحظ أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم بين 30 إلى أقل من 40 سنة، وذلك لأن في هذه الفترة من العمر يكون المدقق قد جمع بين الخبرات العملية والعلمية المتنوعة، ومن ثم يكون الاعتماد عليه بشكل كبير من قبل المنشآت في مجالات التدقيق المتنوعة، كما أن الاختلاف في الفئات العمرية يدل على استطلاع جميع آراء مجتمع الدراسة بمختلف فئاته العمرية.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	16	32.0
من 30-40 سنة	21	42.0
أكثر من 40 سنة	13	26.0
المجموع	50	100.0

2. المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (5) أن 88% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس"، و12% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ماجستير"، ويلاحظ أن نسبة حملة درجة البكالوريوس هي الأكبر، ويعزى ذلك إلى طبيعة العمل في البنوك وشركات التدقيق التي لا تحتاج إلى مؤهلات أكاديمية عليا.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	44	88.0
ماجستير	6	12.0
دكتوراه	0	0.0
أخرى	0	0.0
المجموع	50	100.0

3. الوظيفة الحالية:

يبين جدول رقم (6) أن 58% من عينة الدراسة يعملون "مدققين داخليين"، و42% من عينة الدراسة يعملون "مدققين خارجيين"، وهذه النتيجة منطقية لأن عدد المدققين الداخليين في المصارف أكبر من عدد المدققين الخارجيين في شركات التدقيق التي تتولى التدقيق على هذه المصارف.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
مدقق داخلي	29	58.0
مدقق خارجي	21	42.0
المجموع	50	100.0

4. التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (7) أن 78% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "محاسبة"، و4% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "علوم مصرفية"، و14% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "إدارة أعمال"، و4% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "تخصصات أخرى"، ويعزى ذلك لطبيعة وظيفة التدقيق التي أساسها التخصص المحاسبي، وأيضاً لطبيعة العمل في القطاع المصرفي وحاجته لمثل هذه التخصصات.

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	39	78.0
علوم مصرفية	2	4.0
إدارة أعمال	7	14.0
أخرى	2	4.0
المجموع	50	100.0

5. سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (8) أن 20% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لهم "أقل من 5 سنوات"، و38% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لهم "من 5 إلى 10 سنة"، و22% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لهم "من 11 إلى 15 سنة"، و20% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لهم "أكثر من 15 سنة"، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الخبرة لدى المدققين مما يساعد على أن تتميز الإجابات بالدقة النسبية وهذا بدوره يسهم في صحة وسلامة النتائج المراد التوصل إليها.

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	10	20.0
من 5 إلى 10 سنة	19	38.0
من 11 إلى 15 سنة	11	22.0
أكثر من 15 سنة	10	20.0
المجموع	50	100.0

6. الشهادات العلمية:

يبين جدول رقم (9) أن 6% من عينة الدراسة حاصلين على "شهادة محاسب قانوني معتمد CPA"، و6% من عينة الدراسة حاصلين على "شهادة مدقق داخلي معتمد CIA"، و12% من عينة الدراسة حاصلين على "شهادة محاسب قانوني عربي ACPA"، و70% من عينة الدراسة غير حاصلين على أي شهادة مهنية، و6% من عينة الدراسة حاصلين على "شهادات أخرى"، ويلاحظ أن النسبة الأكبر لغير الحاصلين على شهادات مهنية نظراً للتكلفة العالية للحصول على مثل هذه الشهادات وضغط العمل وظروف البلاد التي تمنعهم من السفر.

جدول رقم (9)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات العلمية

النسبة المئوية	التكرار	الشهادات العلمية
6.0	3	شهادة محاسب قانوني معتمد CPA
6.0	3	شهادة مدقق داخلي معتمد CIA
12.0	6	شهادة محاسب قانوني عربي ACPA
0.0	0	شهادة محاسب قانوني معتمد بريطاني ACCA
70.0	35	لا يوجد
6.0	3	أخرى
100.0	50	المجموع

7. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق:

يبين جدول رقم (10) أن 30% من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التدقيق "من 1 إلى أقل من 4 دورات"، و26% من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التدقيق "من 4 إلى أقل من 6 دورات"، و34% من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التدقيق "أكثر من 6 دورات"، و10% من عينة الدراسة لم يتلقوا أي دورة من الدورات التدريبية في مجال التدقيق، ويلاحظ أن أكبر نسبة هي للحاصلين على أكثر من 6 دورات وهذا يدل على حرص المدققين والمصارف على التطوير المستمر لمواكبة المستجدات في بيئة الأعمال وقطاع المصارف والتطورات في علم التدقيق.

جدول رقم (10)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق

عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق	التكرار	النسبة المئوية
من 1 إلى أقل من 4 دورات	15	30.0
من 4 إلى أقل من 6 دورات	13	26.0
أكثر من 6 دورات	17	34.0
لا يوجد دورات	5	10.0
المجموع	50	100.0

تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

◀ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الديموغرافية لمجتمع الدراسة ويتكون من 7 فقرات.

◀ **القسم الثاني:** تتناول العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** يناقش مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون من 15 فقرة.
- **المحور الثاني:** يناقش مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون من 17 فقرة.
- **المحور الثالث:** يناقش مدى التزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون من 15 فقرة.
- **المحور الرابع:** يناقش مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون من 16 فقرة.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة حسب مقياس ليكارت كما هو موضح في جدول رقم (11):

جدول رقم (11)

مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

4-6: صدق وثبات الاستبيان

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2001، 179)، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

- صدق فقرات الاستبيان: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1- الصدق الظاهري للأداة (صدق أداة الدراسة)

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة، وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبدتها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

أ. **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:** مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

جدول رقم (12) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.396)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (12)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تعقد لجنة التدقيق في المصرف اجتماعات منتظمة مع المدققين الخارجيين، يحضرها المدققين الداخليين.	0.546	0.005
2	تعقد لجنة التدقيق اجتماعات بناء على طلب المدقق الداخلي أو الخارجي لمناقشة بعض القضايا المهمة.	0.587	0.002
3	تناقش لجنة التدقيق خطة التدقيق مع المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.	0.513	0.009
4	تقدم لجنة التدقيق النصح والمشورة لزيادة فرص التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.	0.541	0.005
5	يوجد شخص في لجنة التدقيق مسئول عن تنسيق الجهود مع المدقق الخارجي.	0.676	0.000
6	يتابع ويؤكد مجلس الإدارة على دور لجان التدقيق بتنسيق جهود كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.	0.572	0.003
7	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق، وتتابع تنفيذ التوصيات والملاحظات.	0.785	0.000
8	ترسل نسخة من تقرير المدقق الخارجي إلى لجنة التدقيق، وتتابع تنفيذ التوصيات والملاحظات.	0.527	0.007
9	توفر لجنة التدقيق البيئة الملائمة التي تمكن المدققين من تقدير المخاطر وتقييم إجراءات الرقابة وإجراء الاختبارات.	0.760	0.000
10	يقدم المدقق الداخلي والمدقق الخارجي رأيهم للجنة التدقيق بشأن فعالية الرقابة الداخلية.	0.660	0.000
11	تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والمدقق الخارجي نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	0.682	0.000

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
12	تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فرص تعزيز نظام الرقابة الداخلية.	0.512	0.009
13	تضع لجنة التدقيق الخطط بشأن تعزيز استعانة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي تقليلًا للجهد المبذول من المدقق الخارجي.	0.799	0.000
14	تتفق لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي على الأتعاب آخذة بعين الاعتبار أثر التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تقليل ساعات عمل المدقق الخارجي.	0.483	0.015
15	تهتم لجنة التدقيق بجودة أداء قسم التدقيق الداخلي ليزيد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.	0.832	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

ب. **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

جدول رقم (13) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (13) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يقوم المدقق الخارجي بفحص الهيكل التنظيمي للتأكد من استقلالية التدقيق الداخلي.	0.440	0.028
2	يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار موضوعية المدقق الداخلي، لتحديد درجة اعتماده على عمله.	0.606	0.001
3	يتأكد المدقق الخارجي من تحرر المدقق الداخلي من أية مسؤوليات تنفيذية، وأية قيود يمكن أن تؤثر على موضوعيته.	0.795	0.000
4	يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار كفاءة المدقق الداخلي، لتحديد درجة اعتماده على عمله.	0.636	0.001
5	تؤثر خبرة المدققين الداخليين على قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.	0.750	0.000
6	يتأكد المدقق الخارجي من استجابة إدارة المنشأة لتوصيات المدقق الداخلي.	0.726	0.000
7	توجد رسالة واضحة لدى المصرف تحدد مسؤوليات وأهداف المدقق الداخلي بوضوح.	0.811	0.000

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
8	يعمل المدقق الداخلي على الحصول على أدلة الإثبات والتأكد من كفاية توثيق أوراق العمل التي تدعم استنتاجات ونتائج أعماله.	0.772	0.000
9	يطلع المدقق الخارجي على خطط وأوراق عمل المدقق الداخلي عند تخطيط التدقيق ويعتمد عليها.	0.701	0.000
10	يعتمد المدقق الخارجي على نتائج أعمال المدقق الداخلي في تدقيقه للفروع والأقسام التابعة للمصرف.	0.708	0.000
11	يطلب المدقق الخارجي من المدقق الداخلي استكمال بعض المهام التي تدخل في نطاق عمله كأن يطلب منه تقييم نظام الرقابة الداخلية وجرد النقدية.	0.619	0.001
12	يعتمد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي في تقويم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.	0.811	0.000
13	يستعين المدقق الخارجي بتقارير وأوراق عمل المدققين الداخليين، للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.	0.773	0.000
14	يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في أداء اختبارات الرقابة الداخلية.	0.798	0.000
15	يأخذ المدقق الخارجي في الحسبان العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، مما يساهم في تخفيض ساعات عمله.	0.619	0.001
16	تقوم المنشأة بتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي من خلال اعتماد قسم تدقيق داخلي يتصف بالجودة.	0.806	0.000
17	يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في جمع الأدلة اللازمة.	0.743	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

ج. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى التزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة

جدول رقم (14) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.361)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (14)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى التزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيراً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يمتلك المدقق الداخلي والمدقق الخارجي معرفة كافية بالمعايير المهنية.	0.724	0.000
2	يتلقى المدقق الداخلي والخارجي تدريباً وتعليماً مستمراً لمواكبة المستجدات في المعايير المهنية.	0.413	0.040
3	يمتلك المدقق الداخلي والخارجي المؤهلات العلمية والعملية المناسبة.	0.688	0.000
4	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين.	0.696	0.000
5	يتوفر لدى المصرف مدققين داخليين لديهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	0.804	0.000
6	يتم تنمية قدرات المدققين الداخليين والخارجيين من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم.	0.734	0.000
7	يتم فحص جودة عمل المدقق الداخلي من قبل طرف ثالث مستقل أو من قبل المدقق الخارجي.	0.811	0.000
8	يقدم المدقق الخارجي توصيات لتحسين جودة عمل التدقيق الداخلي.	0.804	0.000
9	تتخذ الإدارة خطوات وإجراءات لتنفيذ ما توصل إليه المدقق الخارجي بشأن نتائج فحص جودة عمل المدقق الداخلي.	0.705	0.000
10	يتأكد المدقق الخارجي من جودة وثائق وتقارير وأوراق العمل للمدقق الداخلي.	0.776	0.000
11	يلتزم المدقق الداخلي والخارجي ببذل العناية المهنية الواجبة عند دراستهم وتقييمهم لنظام الرقابة الداخلية.	0.739	0.000
12	يحصل المدقق الخارجي على فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية من أجل بناء خطته وتحديد نطاق وتوقيت إجراءاته.	0.578	0.002
13	يعتبر وجود قسم فعال للتدقيق الداخلي في المصرف محدداً مهماً لأتعب المدقق الخارجي.	0.520	0.008
14	يخفض المدقق الخارجي تقييماته المتعلقة بالمخاطر الطبيعية في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال.	0.753	0.000
15	يخفض المدقق الخارجي من مدى اختباراته ونطاق إجراءاته في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال.	0.759	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 23 تساوي 0.396

د. الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

جدول رقم (15) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.361)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (15)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد اتصال ثنائي بين المدقق الداخلي والخارجي لمناقشة التطورات وحل المشكلات.	0.773	0.000
2	يبلغ المدقق الداخلي والخارجي لجنة التدقيق بشأن الترتيبات لخلق تواصل فعال بينهما.	0.789	0.000
3	يوجد اتفاق مكتوب لترتيبات التعاون والاعتماد بين المدقق الداخلي والخارجي.	0.872	0.000
4	يوجد خطة عمل مشتركة للتغلب على المشكلات التي تعيق التواصل بين المدقق الداخلي والخارجي.	0.819	0.000
5	يتشاور المدقق الداخلي والخارجي بشأن ترتيبات المشاركة في الملفات وأوراق العمل.	0.826	0.000
6	يبلغ المدقق الداخلي المدقق الخارجي بأي أمور مهمة لفتت انتباهه وتؤثر على عمل المدقق الخارجي.	0.720	0.000
7	يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي بأي أمور مهمة لفتت انتباهه وتؤثر على عمل المدقق الداخلي.	0.788	0.000
8	يتشاور ويتفق المدقق الداخلي والخارجي على معايير التوثيق التي سيتبعونها في عملهم.	0.777	0.000
9	يستخدم كل من المدقق الداخلي والخارجي أساليب تدقيق وتوثيق مماثلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة.	0.808	0.000
10	يزود المدقق الداخلي المدقق الخارجي بنتائج قياسه وتقييمه لفاعلية نظام الرقابة الداخلية.	0.802	0.000
11	يتعاون المدقق الداخلي والخارجي في تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	0.816	0.000

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
12	يتعاون المدقق الداخلي والخارجي في تقديم التوصيات لإدخال التحسينات في نظام الرقابة الداخلية والعمل على تعزيزه.	0.684	0.000
13	يقدم المدقق الداخلي المعلومات الكافية والملائمة للمدقق الخارجي بشأن المخاطر التي تواجهها المنشأة والإجراءات الرقابية عليها.	0.810	0.000
14	يتقاسم المدقق الخارجي والمدقق الداخلي الجهد في تدقيق أعمال المصرف.	0.864	0.000
15	يتشاور ويتفق المدقق الداخلي والخارجي على توقيت العمل لتجنب تكرار وازدواجية العمل.	0.831	0.000
	يناقش المدقق الخارجي خطة التدقيق مع المدقق الداخلي مع مراعاة تنسيق وتوزيع جهودهما.	0.726	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

• صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول رقم (16) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.396) وبذلك تعتبر محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (16)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة	0.665	0.000
الثاني	مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة	0.929	0.000
الثالث	مدى التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة	0.885	0.000
الرابع	مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة	0.867	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

4-7: ثبات فقرات الاستبانة

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات متباعدة (اسبوعين) (العساف، 1995: 430). وقد أجريت خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ. **4-7-1: طريقة التجزئة النصفية:** تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية المرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية المرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r^2}{r+1}$$

حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (17) يبين أن هناك معامل

ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان مما يبعث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة

جدول رقم (17)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.	15	0.7765	0.8742
الثاني	مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.	17	0.8193	0.9007
الثالث	مدى التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.	15	0.7395	0.8502
الرابع	مدى وجود تواصل وتساور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.	16	0.8348	0.9100
جميع المحاور		63	0.7936	0.8849

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

4-7-2: طريقة ألفا كرونباخ

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (18) أن معاملات الثبات مرتفعة مما ساعد على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (18)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.	15	0.8937
الثاني	مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.	17	0.9168
الثالث	مدى التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتنوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.	15	0.8799
الرابع	مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.	16	0.8648
جميع المحاور		63	0.9037

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

- اختبار التوزيع الطبيعي
- تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

5-0: تمهيد

يتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية اللازمة لتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات، ثم يتعرض الباحث بعد ذلك لتحليل فقرات محور الاستبانة ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لذلك من خلال محورين رئيسيين هما:

• اختبار التوزيع الطبيعي.

• تحليل فقرات الدراسة واختبار فرضياتها.

5-1: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف (1-Sample K-S))

يتم تطبيق اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (19) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (19)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة	15	0.676	0.751
الثاني	مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة	17	0.839	0.482
الثالث	مدى التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة	15	1.036	0.234

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الرابع	مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة	16	0.812	0.525
جميع المحاور		63	0.753	0.622

2-5: تحليل فقرات ومحاور الدراسة

تم تحليل فقرات الاستبانة باستخدام القيمة الاحتمالية حيث تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من (0.05) والوزن النسبي اكبر من (60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من (0.05) والوزن النسبي اقل من (60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05.

1-2-5: تحليل فقرات المحور الأول:

الفرضية الرئيسية الأولى: مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

حيث تم تقسيم المحور الأول إلى ثلاث أجزاء وهي:

1-1-2-5: الجزء الأول من المحور الأول يتعلق بفرضية مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

ويتكون هذا الجزء من (8) فقرات وهي (1-8) كما هو مبين في جدول رقم (20).

2-1-2-5: الجزء الثاني من المحور الأول يتعلق بفرضية أثر قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة ويتكون هذا الجزء من (4) فقرات وهي (9-12) كما هو مبين في جدول رقم (21).

3-1-2-5: الجزء الثالث من المحور الأول يتعلق بفرضية أثر قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تخفيض تكلفة التدقيق في المصارف العاملة في قطاع غزة ويتكون هذا الجزء من (3) فقرات وهي (13-15) كما هو مبين في جدول رقم (22).

جدول رقم (20)

مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
1	تعقد لجنة التدقيق في المصرف اجتماعات منتظمة مع المدققين الخارجيين، يحضرها المدققين الداخليين.	3.68	73.60	0.000
2	تعقد لجنة التدقيق اجتماعات بناء على طلب المدقق الداخلي أو الخارجي لمناقشة بعض القضايا المهمة.	3.90	78.00	0.000
3	تناقش لجنة التدقيق خطة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي.	4.06	81.20	0.000
4	تقدم لجنة التدقيق النصح والمشورة لزيادة فرص التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي.	3.96	79.20	0.000
5	يوجد شخص في لجنة التدقيق مسئول عن تنسيق الجهود مع المدقق الخارجي.	4.26	85.20	0.000
6	يتابع ويؤكد مجلس الإدارة على دور لجان التدقيق بتنسيق جهود كل من المدقق الداخلي والخارجي.	4.12	82.40	0.000
7	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق، وتتابع تنفيذ التوصيات والملاحظات.	4.46	89.20	0.000
8	ترسل نسخة من تقرير المدقق الخارجي إلى لجنة التدقيق، وتتابع تنفيذ التوصيات والملاحظات.	4.48	89.60	0.000
	جميع الفقرات	4.115	82.3	0.000

- النتائج المبينة في جدول رقم (20) تبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الأول من المحور الأول وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
1. في الفقرة "8" بلغ الوزن النسبي "89.60%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن " نسخة من تقرير المدقق الخارجي ترسل إلى لجنة التدقيق، وتتابع تنفيذ التوصيات والملاحظات".
 2. في الفقرة "7" بلغ الوزن النسبي "89.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "تقارير التدقيق الداخلي ترسل مباشرة إلى لجنة التدقيق، وتتابع تنفيذ التوصيات والملاحظات".

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "2" بلغ الوزن النسبي "78%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "لجنة التدقيق تعقد اجتماعات بناء على طلب المدقق الداخلي أو الخارجي لمناقشة بعض القضايا المهمة".

2. في الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "73.60%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "تعقد لجنة التدقيق في المصرف اجتماعات منتظمة مع المدققين الخارجيين، يحضرها المدققين الداخليين".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الأول من المحور الأول تساوي (4.115)، والوزن النسبي يساوي 82.3% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن لجنة التدقيق تقوم بدورها يساعد في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول هذا الجزء من الفرضية.

نتيجة الفرضية: تقوم لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي من خلال متابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات التي يقدمها كل من المدقق الداخلي والخارجي وبتوفيرها البيئة الملائمة التي تمكن المدقق الداخلي والخارجي من التعاون وتنسيق جهودهما معاً.

جدول رقم (21)

أثر قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
9	توفر لجنة التدقيق البيئة الملائمة التي تمكن المدققين من تقدير المخاطر وتقييم إجراءات الرقابة وإجراء الاختبارات.	4.30	86.00	0.000
10	يقدم المدقق الداخلي والخارجي رأيهم للجنة التدقيق بشأن فعالية الرقابة الداخلية.	4.24	84.80	0.000
11	تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	4.16	83.20	0.000
12	تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي فرص تعزيز نظام الرقابة الداخلية.	4.16	83.20	0.000
	جميع الفقرات	4.215	84.30	0.000

النتائج المبينة في جدول رقم (21) تبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الثاني من المحور الأول وتبين النتائج أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

- في الفقرة "9" بلغ الوزن النسبي "86.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "لجنة التدقيق توفر البيئة الملائمة التي تمكن المدققين من تقدير المخاطر وتقييم إجراءات الرقابة وإجراء الاختبارات".
كما تبين النتائج أن أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
- في الفقرة "12" بلغ الوزن النسبي "83.2%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "لجنة التدقيق تناقش مع المدقق الداخلي والخارجي فرص تعزيز نظام الرقابة الداخلية".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الثاني من المحور الأول تساوي (4.215)، والوزن النسبي يساوي 84.30% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود أثر لقيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي و تعزيز نظام الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول هذا الجزء من الفرضية.

نتيجة الفرضية: قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي يعزز نظام الرقابة الداخلية، حيث تقوم لجنة التدقيق بتوفير البيئة الملائمة التي تمكن المدقق الداخلي والخارجي من تقدير المخاطر وتقييم إجراءات الرقابة وإجراء الاختبارات المتعددة بالشكل المناسب وتناقش معهم نقاط الضعف في نظام الرقابة وفرص تحويلها إلى نقاط قوة لتعزيزه.

جدول رقم (22)

أثر قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تخفيض تكلفة التدقيق في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
13	تضع لجنة التدقيق الخطط بشأن تعزيز استعانة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي لتقليلاً للجهد المبذول من المدقق الخارجي.	3.88	77.60	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
14	تتفق لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي على الأتعاب آخذه بعين الاعتبار أثر التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي في تقليل ساعات عمل المدقق الخارجي.	3.66	73.20	0.001
15	تهتم لجنة التدقيق بجودة أداء قسم التدقيق الداخلي ليزيد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.	4.06	81.20	0.000
	جميع الفقرات	3.86	77.33	0.000

النتائج المبينة في جدول رقم (22) تبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الثالث من المحور الأول وتبين النتائج أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

- في الفقرة "15" بلغ الوزن النسبي "81.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "لجنة التدقيق تهتم بجودة أداء قسم التدقيق الداخلي ليزيد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي" كما تبين النتائج أن أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
- في الفقرة "14" بلغ الوزن النسبي "73.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.001" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "لجنة التدقيق تتفق مع المدقق الخارجي على الأتعاب آخذه بعين الاعتبار أثر التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي في تقليل ساعات عمل المدقق الخارجي".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الثالث من المحور الأول تساوي (3.86)، والوزن النسبي يساوي 77.33% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود أثر لقيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول هذا الجزء من الفرضية.

نتيجة الفرضية: قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي يعمل على تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي حيث تضع لجنة التدقيق الخطط بشأن تعزيز استعانة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي وتهتم بجودة أداء قسم التدقيق الداخلي ليزيد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي قليلاً للجهد المبذول من المدقق الخارجي مما يقلل ساعات العمل ويقلل الأتعاب للمدقق الخارجي.

5-2-2: تحليل فقرات المحور الثاني:

الفرضية الرئيسية الثانية: مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

حيث تم تقسيم المحور الثاني إلى ثلاث أجزاء وهي:

5-2-2-1: الجزء الأول من المحور الثاني يتعلق بفرضية مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون هذا الجزء من (10) فقرات وهي (1-10) كما هو مبين في جدول رقم (23).

5-2-2-2: الجزء الثاني من المحور الثاني يتعلق بفرضية أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بينهما و تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة ويتكون هذا الجزء من (4) فقرات وهي (11-14) كما هو مبين في جدول رقم (24).

5-2-2-3: الجزء الثالث من المحور الثاني يتعلق بفرضية أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي تعزيز العلاقة بينهما وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون هذا الجزء من (3) أسئلة وهي (15-17) كما هو مبين في جدول رقم (25).

جدول رقم (23)

مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
1	يقوم المدقق الخارجي بفحص الهيكل التنظيمي للتأكد من استقلالية التدقيق الداخلي.	4.48	89.60	0.000
2	يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار موضوعية المدقق الداخلي، لتحديد درجة اعتماده على عمله.	4.30	86.00	0.000
3	يتأكد المدقق الخارجي من تحرر المدقق الداخلي من أية مسؤوليات تنفيذية، وأية قيود يمكن أن تؤثر على موضوعيته.	4.30	86.00	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
4	يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار كفاءة المدقق الداخلي، لتحديد درجة اعتماده على عمله.	4.28	85.60	0.000
5	تؤثر خبرة المدققين الداخليين على قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.	4.22	84.40	0.000
6	يتأكد المدقق الخارجي من استجابة إدارة المنشأة لتوصيات المدقق الداخلي.	4.22	84.40	0.000
7	توجد رسالة واضحة لدى المصرف تحدد مسؤوليات وأهداف المدقق الداخلي بوضوح.	4.50	90.00	0.000
8	يعمل المدقق الداخلي على الحصول على أدلة الإثبات والتأكد من كفاية توثيق أوراق العمل التي تدعم استنتاجات ونتائج أعماله.	4.32	86.40	0.000
9	يطلع المدقق الخارجي على خطط وأوراق عمل المدقق الداخلي عند تخطيط التدقيق ويعتمد عليها.	4.06	81.20	0.000
10	يعتمد المدقق الخارجي على نتائج أعمال المدقق الداخلي في تدقيقه للفروع والأقسام التابعة للمصرف.	3.96	79.20	0.000
	جميع الفقرات	4.264	85.28	0.000

النتائج المبينة في جدول رقم (23) تبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الأول من المحور الثاني وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "7" بلغ الوزن النسبي "90.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "توجد رسالة واضحة لدى المصرف تحدد مسؤوليات وأهداف المدقق الداخلي بوضوح".

2. في الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "89.60%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المدقق الخارجي يقوم بفحص الهيكل التنظيمي للتأكد من استقلالية التدقيق الداخلي".

كما تبين النتائج أن أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "10" بلغ الوزن النسبي "79.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المدقق الخارجي يعتمد على نتائج أعمال المدقق الداخلي في تدقيقه للفروع والأقسام التابعة للمصرف".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الأول من المحور الثاني تساوي (4.264)، والوزن النسبي يساوي 85.28% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى أن اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي يساعد في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول هذا الجزء من الفرضية.

نتيجة الفرضية: يساعد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، حيث إن ثقة المدقق الخارجي بأعمال المدقق الداخلي واعتماده عليه يعزز من العلاقة التكاملية بينهما، باعتبار عمل المدقق الداخلي مكملاً لعمل المدقق الخارجي.

جدول رقم (24)

أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وتعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
11	يطلب المدقق الخارجي من المدقق الداخلي استكمال بعض المهام التي تدخل في نطاق عمله كأن يطلب منه تقييم نظام الرقابة الداخلية وجرد النقدية.	3.74	74.80	0.000
12	يعتمد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي في تقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.04	80.80	0.000
13	يستعين المدقق الخارجي بتقارير وأوراق عمل المدققين الداخليين، للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.	4.14	82.80	0.000
14	يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في أداء اختبارات الرقابة الداخلية.	4.02	80.40	0.000
	جميع الفقرات	3.985	79.7	0.00

النتائج المبينة في جدول رقم (24) تبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني وتبين النتائج أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

- في الفقرة "13" بلغ الوزن النسبي "82.80%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المدقق الخارجي يستعين بتقارير وأوراق عمل المدققين الداخليين، للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة".

كما تبين النتائج أن أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

- في الفقرة "11" بلغ الوزن النسبي "79.7%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المدقق الخارجي يطلب من المدقق الداخلي استكمال بعض المهام التي تدخل في نطاق عمله كأن يطلب منه تقييم نظام الرقابة الداخلية وجرد النقدية".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثاني تساوي (3.985)، والوزن النسبي يساوي 77.33% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود أثر لاعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول هذا الجزء من الفرضية.

نتيجة الفرضية: يساعد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية، حيث يستعين المدقق الخارجي بتقارير وأوراق عمل المدقق الداخلي للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة و تقويم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

جدول رقم (25)

أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بينهما و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
15	يأخذ المدقق الخارجي في الحسبان العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، مما يساهم في تخفيض ساعات عمله.	3.92	78.40	0.000
16	تقوم المنشأة بتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي من خلال اعتماد قسم تدقيق داخلي يتصف بالجودة	4.04	80.80	0.000
17	يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في جمع الأدلة اللازمة.	4.06	81.20	0.000
	جميع الفقرات	4.006	80.13	0.000

النتائج المبينة في جدول رقم (25) تبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني وتبين النتائج أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

- في الفقرة "17" بلغ الوزن النسبي "81.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في جمع الأدلة اللازمة".

كما تبين النتائج أن أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

- في الفقرة "15" بلغ الوزن النسبي "78.4%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المدقق الخارجي يأخذ في الحسبان العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، مما يساهم في تخفيض ساعات عمله".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني تساوي (4.006)، والوزن النسبي يساوي 80.13% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود أثر لاعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تخفيض تكلفة التدقيق في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول هذا الجزء من الفرضية.

نتيجة الفرضية: ويساعد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي حيث يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في جمع الأدلة اللازمة و يأخذ في الحسبان العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، مما يساهم في تخفيض ساعات عمله وتقليل أعباءه.

5-2-3: تحليل فقرات المحور الثالث

1- الفرضية الرئيسية الثالثة : مدى التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما وتعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

حيث تم تقسيم المحور الثالث إلى ثلاث أجزاء وهي:

5-2-3-1: الجزء الأول من المحور الثالث يتعلق بفرضية مدى التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون هذا الجزء من (10) فقرات وهي (1-10) كما هو مبين في جدول رقم (26).

5-2-3-2: الجزء الثاني من المحور الثالث يتعلق بفرضية أثر التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني بتعزيز العلاقة بينهما و تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة ويتكون هذا الجزء من فقرتين وهي (11-12) كما هو مبين في جدول رقم (27).

5-2-3-3: الجزء الثالث من المحور الثالث يتعلق بفرضية أثر التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني بتعزيز العلاقة بينهما و تخفيض تكلفة التدقيق في المصارف العاملة في قطاع غزة ويتكون هذا الجزء من 3 فقرات وهي (13-15) كما هو مبين في جدول رقم (28).

الجدول رقم (26)

مدى التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
1	يملك المدقق الداخلي والخارجي معرفة كافية بالمعايير المهنية.	4.52	90.40	0.000
2	يتلقى المدقق الداخلي والخارجي تدريباً وتعليماً مستمراً لمواكبة المستجدات في المعايير المهنية.	4.20	84.00	0.000
3	يملك المدقق الداخلي والخارجي المؤهلات العلمية والعملية المناسبة.	4.40	88.00	0.000
4	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين.	4.44	88.80	0.000
5	يتوفر لدى المصرف مدققين داخليين لديهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	4.46	89.20	0.000
6	يتم تنمية قدرات المدققين الداخليين والخارجيين من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم.	4.28	85.60	0.000
7	يتم فحص جودة عمل المدقق الداخلي من قبل طرف ثالث مستقل أو من قبل المدقق الخارجي.	4.08	81.60	0.000
8	يقدم المدقق الخارجي توصيات لتحسين جودة عمل التدقيق الداخلي.	4.04	80.80	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
9	تتخذ الإدارة خطوات وإجراءات لتنفيذ ما توصل إليه المدقق الخارجي بشأن نتائج فحص جودة عمل المدقق الداخلي.	4.16	83.20	0.000
10	يتأكد المدقق الخارجي من جودة وثائق وتقارير وأوراق العمل للمدقق الداخلي.	4.22	84.40	0.000
	جميع الفقرات	4.28	85.6	0.000

النتائج مبينة في جدول رقم (26) تبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الأول من المحور الثالث وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "1" بلغ الوزن النسبي "90.40%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المدقق الداخلي والخارجي يمتلك معرفة كافية بالمعايير المهنية".

2. في الفقرة "5" بلغ الوزن النسبي "89.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "يتوفر لدى المصرف مدققين داخليين لديهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "8" بلغ الوزن النسبي "80.80%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "المدقق الخارجي يقدم توصيات لتحسين جودة عمل التدقيق الداخلي".

2. في الفقرة "7" بلغ الوزن النسبي "81.60%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "يتم فحص جودة عمل المدقق الداخلي من قبل طرف ثالث مستقل أو من قبل المدقق الخارجي".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الأول من المحور الثالث تساوي (4.28)، والوزن النسبي يساوي 85.60% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن التزام كل من المدقق الداخلي

والخارجي بالتطوير المهني يؤثر في تعزيز العلاقة بينهما في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

نتيجة الفرضية: يساعد التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، حيث إن امتلاك كلا المدققين المعرفة الكافية بالمعايير وبذلمم للعناية المهنية الواجبة يعزز من الثقة المهنية المتبادلة ويعزز التعاون والتكامل بين الطرفين.

جدول رقم (27)

أثر التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني بتعزيز العلاقة بينهما وتعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
11	يلتزم المدقق الداخلي والخارجي ببذل العناية المهنية الواجبة عند دراستهم وتقييمهم لنظام الرقابة الداخلية.	4.50	90.00	0.000
12	يحصل المدقق الخارجي على فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية من أجل بناء خطته وتحديد نطاق وتوقيت إجراءاته.	4.30	86.00	0.000
	جميع الفقرات	4.40	88.00	0.000

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثالث تساوي (4.4)، والوزن النسبي يساوي 88% وهي اكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود أثر لالتزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول هذا الجزء من الفرضية.

نتيجة الفرضية: يساعد التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال التزام الطرفين ببذل العناية المهنية الواجبة عند دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وبتنمية مهاراتهم وقدراتهم وتلقيهم التدريب والتعليم المناسب لمواكبة المستجدات

جدول رقم (28)

أثر التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني بتعزيز العلاقة بينهما وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
13	يعتبر وجود قسم فعال للتدقيق الداخلي في المصرف محدداً مهماً لأتباع المدقق الخارجي.	3.92	78.40	0.000
14	يخفض المدقق الخارجي تقييماته المتعلقة بالمخاطر الطبيعية في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال.	4.16	83.20	0.000
15	يخفض المدقق الخارجي من مدى اختباره ونطاق إجراءاته في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال.	4.14	82.80	0.000
	جميع الفقرات	4.073	81.46	0.000

النتائج المبينة في جدول رقم (28) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الثالث من المحور الثالث وتبين النتائج أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة "14" بلغ الوزن النسبي "83.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن " المدقق الخارجي يخفض تقييماته المتعلقة بالمخاطر الطبيعية في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال " ، وأن أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة "13" بلغ الوزن النسبي "78.40%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن " وجود قسم فعال للتدقيق الداخلي في المصرف يعتبر محدداً مهماً لأتباع المدقق الخارجي ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثالث تساوي (4.073)، والوزن النسبي يساوي 81.46% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%"، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود أثر لالتزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي قبول هذا الجزء من الفرضية.

نتيجة الفرضية: يساعد التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، حيث يقلص المدقق الخارجي من مدى اختباره ونطاق إجراءاته في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال مؤهل ولديه المعرفة الكافية بالمعايير المهنية.

4-2-5: تحليل فقرات المحور الرابع

الفرضية الرئيسية الرابعة: مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيراً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

حيث تم تقسيم المحور الرابع إلى ثلاث أجزاء وهي:

1-3-2-5: الجزء الأول من المحور الرابع يتعلق بفرضية مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون هذا الجزء من (8) فقرات وهي (1-8) كما هو مبين في جدول رقم (29).

2-3-2-5: الجزء الثاني من المحور الثالث يتعلق بفرضية أثر وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز العلاقة بينهما وتعزير نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة ويتكون هذا الجزء من (5) فقرات وهي (9-13) كما هو مبين في جدول رقم (30).

3-3-2-5: الجزء الثالث من المحور الثالث يتعلق بفرضية أثر وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز العلاقة بينهما وتخفيض تكلفة التدقيق في المصارف العاملة في قطاع غزة، ويتكون هذا الجزء من (3) فقرات وهي (14-16) كما هو مبين في جدول رقم (31).

جدول رقم (29)

مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
1	يوجد اتصال ثنائي بين المدقق الداخلي والخارجي لمناقشة التطورات وحل المشكلات.	3.80	76.00	0.000
2	يبلغ المدقق الداخلي والخارجي لجنة التدقيق بشأن الترتيبات لخلق تواصل فعال بينهما.	3.94	78.80	0.000
3	يوجد اتفاق مكتوب لترتيبات التعاون والاعتماد بين المدقق الداخلي والخارجي.	3.86	77.20	0.000
4	يوجد خطة عمل مشتركة للتغلب على المشكلات التي تعيق التواصل بين المدقق الداخلي والخارجي.	3.76	75.20	0.000
5	يتشاور المدقق الداخلي والخارجي بشأن ترتيبات المشاركة في الملفات وأوراق العمل.	3.56	71.20	0.001
6	يبلغ المدقق الداخلي المدقق الخارجي بأي أمور مهمة لفتت انتباهه وتؤثر على عمل المدقق الخارجي.	3.70	74.00	0.000
7	يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي بأي أمور مهمة لفتت انتباهه وتؤثر على عمل المدقق الداخلي.	3.82	76.40	0.000
8	يتشاور وينفق المدقق الداخلي والخارجي على معايير التوثيق التي سيتبعونها في عملهم.	3.82	76.40	0.000
	جميع الفقرات	3.78	75.65	0.000

النتائج المبينة في جدول رقم (29) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الأول من فقرات المحور الرابع وتبين النتائج أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "2" بلغ الوزن النسبي "78.80%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن " المدقق الداخلي والخارجي يبلغ لجنة التدقيق بشأن الترتيبات لخلق تواصل فعال بينهما".

2. في الفقرة "3" بلغ الوزن النسبي "77.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن "يوجد اتفاق مكتوب لترتيبات التعاون والاعتماد بين المدقق الداخلي والخارجي".

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة "5" بلغ الوزن النسبي "71.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.001" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي والخارجي يتشاوران بشأن ترتيبات المشاركة في الملفات وأوراق العمل".

2. في الفقرة "6" بلغ الوزن النسبي "74%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.001" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "يبلغ المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بأي أمور مهمة لفتت انتباهه وتؤثر على عمل المدقق الخارجي".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الأول من المحور الرابع المحور الرابع تساوي (3.78) والوزن النسبي يساوي 75.65% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60" والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يعزز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

نتيجة الفرضية: وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يعزز العلاقة بينهما خاصة مع توافر التشاور بين المدقق الداخلي والخارجي بشأن ترتيبات المشاركة في الملفات وأوراق العمل ووجود خطة عمل مشتركة للتغلب على المشكلات التي تعيق التواصل بينهما

جدول رقم (30)

أثر وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز العلاقة بينهما وتعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
9	يستخدم كل من المدقق الداخلي والخارجي أساليب تدقيق وتوثيق مماثلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة.	4.06	81.20	0.000
10	يزود المدقق الداخلي المدقق الخارجي بنتائج قياسه وتقييمه لفاعلية نظام الرقابة الداخلية.	4.00	80.00	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
11	يتعاون المدقق الداخلي والخارجي في تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	3.98	79.60	0.000
12	يتعاون المدقق الداخلي والخارجي في تقديم التوصيات لإدخال التحسينات في نظام الرقابة الداخلية والعمل على تعزيزه.	3.90	78.00	0.000
13	يقدم المدقق الداخلي المعلومات الكافية والملائمة للمدقق الخارجي بشأن المخاطر التي تواجهها المنشأة والإجراءات الرقابية عليها.	3.84	76.80	0.000
	جميع الفقرات	3.956	79.12	0.000

النتائج المبينة في جدول رقم (30) تبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الثاني من فقرات المحور الرابع وتبين النتائج أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة "9" بلغ الوزن النسبي "81.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن " يستخدم كل من المدقق الداخلي والخارجي أساليب تدقيق وتوثيق مماثلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة" وأن أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة "5" بلغ الوزن النسبي "76.80%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.001" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " يقدم المدقق الداخلي المعلومات الكافية والملائمة للمدقق الخارجي بشأن المخاطر التي تواجهها المنشأة والإجراءات الرقابية عليها"

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الثاني من المحور الرابع تساوي (3.956) والوزن النسبي يساوي (79.12%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60" والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يعزز العلاقة بينهما ويسهم في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

نتيجة الفرضية: وجود تواصل وتشاور منتظم وفعال بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يعزز نظام الرقابة الداخلية حيث يزود المدقق الداخلي المدقق الخارجي بنتائج قياسه وتقييمه لفاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما ويتعاوننا في تقديم التوصيات لإدخال التحسينات في نظام الرقابة الداخلية مما يعمل على تعزيزه.

جدول رقم (31)

أثر وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز العلاقة بينهما وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية
14	يتقاسم المدقق الخارجي والمدقق الداخلي الجهد في تدقيق أعمال المصرف.	3.58	71.60	0.002
15	يتشاور ويتفق المدقق الداخلي والخارجي على توقيت العمل لتجنب تكرار ازدواجية العمل.	3.74	74.80	0.000
16	يناقش المدقق الخارجي خطة التدقيق مع المدقق الداخلي مع مراعاة تنسيق وتوزيع جهودهما.	3.58	71.60	0.005
	جميع الفقرات	3.63	72.66	0.000

النتائج المبينة في جدول رقم (31) تبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات الجزء الثالث من فقرات المحور الرابع وتبين النتائج أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة "15" بلغ الوزن النسبي "74.80%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن يتشاور ويتفق المدقق الداخلي والخارجي على توقيت العمل لتجنب تكرار ازدواجية العمل "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الجزء الثالث من المحور الرابع تساوي (3.63) والوزن النسبي يساوي (72.66%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60" والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يعزز العلاقة بينهما ويسهم في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

نتيجة الفرضية: وجود تواصل وتشاور منتظم وفعال بين المدقق الداخلي والمدقق يخفض تكلفة التدقيق الخارجي وذلك من خلال اتفاق المدقق الداخلي والخارجي على توقيت العمل لتجنب تكرار ازدواجية العمل، ومناقشة خطة التدقيق لمراعاة تنسيق وتوزيع جهودهما.

الفصل السادس

نتائج وتوصيات الدراسة

- نتائج الدراسة
- توصيات الدراسة
- الدراسات المقترحة

الفصل السادس

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة العملية التي أجريت في هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تقوم لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المصارف حيث تقوم بمتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات التي يقدمها كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتتطابق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه (Fowzia,2010) حيث اعتبرت أن التزام لجنة التدقيق في تعزيز التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي من أهم العوامل المؤثرة في العلاقة التعاونية بين الطرفين.
2. قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يعزز نظام الرقابة الداخلية في المصارف، حيث تقوم لجنة التدقيق بتوفير البيئة الملائمة التي تمكن المدقق الداخلي والخارجي من تقدير المخاطر وتقييم إجراءات الرقابة وإجراء الاختبارات المتعددة بالشكل المناسب، كما وتناقش معهم نقاط الضعف في نظام الرقابة وفرص تحويلها إلى نقاط قوة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف.
3. قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي يسهم في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي حيث تضع لجنة التدقيق الخطط بشأن تعزيز استعانة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي قليلاً للجهد المبذول من المدقق الخارجي مما يقلل ساعات العمل ويقلل أتعاب المدقق الخارجي.
4. يساعد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف، حيث يستعين المدقق الخارجي بتقارير وأوراق عمل المدقق الداخلي للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمصرف و تقويم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.
5. يساعد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي حيث يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي بحيث يأخذ بالحسبان العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، مما يساهم في تخفيض ساعات عمله والتقليل من أتعابه وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Felix, et. Al., 2001) حيث توصلت إلى أن تحديد أتعاب المدقق الخارجي تعتمد بدرجة كبيرة على مدى اعتماده على المدقق الداخلي.
6. التزام المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني لمواكبة المستجدات يفَعّل العلاقة بينهم، ويساعد في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال التزام الطرفين ببذل العناية المهنية

الواجبة عند دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وبتنمية مهاراتهم وقدراتهم وتلقيهم التدريب والتعليم المناسب لمواكبة المستجدات، كما ويساعد التزام المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني بتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي وذلك من خلال قيام المدقق الخارجي بالتخفيض من مدى اختباره ونطاق إجراءاته في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال مؤهل ولديه المعرفة الكافية بالمعايير المهنية.

7. يساعد وجود تواصل وتشاور منتظم وفعال بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي على تعزيز العلاقة بينهما كما ويعزز نظام الرقابة الداخلية في المصارف ويخفض تكلفة التدقيق الخارجي حيث يزود المدقق الداخلي المدقق الخارجي بنتائج قياسه وتقييمه لفاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما ويتعاونان في تقديم التوصيات لإدخال التحسينات في نظام الرقابة الداخلية والعمل على تعزيزه، ويتفقان على توقيت العمل لتجنب تكرار وازدواجية العمل.

ثانياً: التوصيات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نوصي بما يلي:

- 1- تقوم لجنة بدورها في تعزيز العلاقة في المصارف ولكن عليها أن تحرص على عقد اجتماعات منتظمة مع المدققين الخارجيين، يحضرها المدققين الداخليين لتبادل الأفكار ومناقشة الخطط والتطورات وحل المشكلات.
- 2- على المدقق الخارجي أن يأخذ في الحسبان العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، لتخفيض ساعات عمله وتجنب تكرار الأعمال، كما عليه أن يعتمد على تقارير المدقق الداخلي في تدقيقه للفروع والأقسام التابعة للمصرف.
- 3- ضرورة مواكبة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي المستجدات في بيئة الأعمال والتزامهم بالتطوير المهني بامتلاكهم المعرفة الكافية بالمعايير المنظمة للعلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والخارجي.
- 4- العمل على الاهتمام وتفعيل قسم التدقيق الداخلي في المصارف ليزيد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.
- 5- يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الحرص على التشاور بشأن ترتيبات المشاركة في الملفات وأوراق العمل.

ثالثاً: الدراسات المقترحة

1. أوجه التنسيق والتعاون بين لجان التدقيق والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين وأثره في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت.
2. مجالات مساهمة المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين في تفعيل الحوكمة.
3. أثر خصائص التدقيق الداخلي في تحديد درجة اعتمادية المدقق الخارجي على المدقق الداخلي وتخفيض أتعاب التدقيق الخارجي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، إيهاب نظمي (2009)، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حادثة وتطور، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
2. أبو سرعة، عبد السلام عبدالله (2010)، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر.
3. أبو كميل، سعد محمد (2011)، تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية المعلومات المعدة إلكترونياً: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر: جامعة القاهرة، القاهرة.
4. الإتحاد الدولي للمحاسبين (2001)، المبادئ الأساسية للتدقيق ومنشورات، عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
5. الإتحاد الدولي للمحاسبين (2005)، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال المراجعة والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة، فلسطين: نسخة مترجمة للغة العربية.
6. الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC (2009)، International Federation of Accountants، معايير التدقيق الدولية النسخة العربية.
7. الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC (2003)، International Federation of Accountants، معايير التدقيق الدولية النسخة العربية.
8. أسعد، لينا (2003)، دراسة تحليلية مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف لكل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، سوريا: جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب.
9. الأشقر، عمر (2008)، تقويم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة رقم 610، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
10. الصحن، عبد الفتاح (2000)، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى.
11. بكري، علي حجاج (2005)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة الأزهر، مصر، العدد الثلاثون، ص 80-110.
12. التميمي، هادي (2004)، مدخل متكامل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية، عمان: دار وائل للنشر.

13. توماس، وليم، هنكي، امرسون (2006)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة احمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، السعودية: دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى.
14. جربوع، يوسف محمود (1999)، استقلال وحياد المراجع الخارجي وأثر عدم الالتزام بهما على عملية المراجعة، مجلة المحاسب القانوني العربي، الأردن، الربع الأول، العدد 108.
15. جربوع، يوسف محمود (2002)، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية، فلسطين: مكتبة الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى.
16. جربوع، يوسف محمود (2007) أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات، فلسطين: مكتبة الطالب الجامعي، الطبعة الثانية.
17. جربوع، يوسف محمود (2008) ، مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله: دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص 757-794.
18. الجلال، أحمد محمد (2010)، تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، الجزائر.
19. جمعة، احمد حلمي (2005)، المدخل إلى التدقيق الحديث، عمان: دار صفاء للنشر، الطبعة الثانية.
20. جمعة، أحمد حلمي (2011)، التدقيق الداخلي والحكومي، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
21. جمعة، أحمد حلمي (2009)، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
22. حبوش، محمد جميل (2007)، مدى التزام الشركات العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
23. حجازي، وجدي حامد (2010)، أصول المراجعة الداخلية، مدخل عملي تطبيقي، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
24. الحداد، سامح عبد الرازق (2008)، تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة.

25. حسين، هاشم حسن (2008)، تحليل العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في شركات المساهمة العراقية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق: الجامعة الأهلية، بغداد.
26. حشاد، نبيل، (2005)، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، بيروت: اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى.
27. حلس، سالم عبد الله (2003)، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ص 248-275.
28. حماد، اكرم إبراهيم (2006)، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع.
29. حمادة، رشا محمد (2010)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 26، العدد الثاني، ص 99.
30. حويو، إبراهيم محمد (1991)، مذكرات حول المقومات الأساسية لنظام متكامل للرقابة الداخلية في المشروعات العامة: من أبحاث اللقاء العلمي حول تقويم نظم الرقابة الداخلية في المشروعات، بحث علمي منشور، طرابلس: مؤتمر حول تقويم نظم الرقابة الداخلية في المشروعات العامة، من 21-28/12/1991، ص 8-9.
31. الخزندار، آية جار الله (2008)، مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
32. الخطيب، خالد (2010) مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
33. الدهراوى، كمال الدين، محمد، سمير (2002) نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية.
34. الدهراوي، كمال الدين مصطفى، سرايا، محمد السيد (2006)، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
35. ذنبيات، علي عبد القادر، كفوس، نوال (2012)، التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية واثار ذلك على ادائها المالي، مجلة عمادة البحث العلمي، عمان، العدد الأول، المجلد التاسع والثلاثون، ص 29-46.
36. الذنبيات، علي عبد القادر (1991)، دور المدقق الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في الاردن، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى.

37. الذنبيات، على عبد القادر (2006)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية ولأنظمة والقوانين المحلية: نظرة وتطبيق، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى.
38. الذنبيات، علي عبد القادر (2010)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، الأردن: المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى.
39. راضي، محمد سامي، (1998)، تحليل العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للمحاسبة، البحرين، المجلد الثاني، العدد الأول، ص 33-77.
40. الرمحي، زاهر (2002)، تطوير أسلوب للتدقيق مبني على المخاطر، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأردن: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
41. الزايغ، هاني فرحان (2006)، دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي على القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
42. السبوع، سليمان سند (2011)، أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لاطار COSO على اهداف الرقابة: دراسة حالة الشركات الصناعية الاردنية، مجلة عمادة البحث العلمي، عمان، العدد الأول، المجلد الثامن والثلاثون، ص 103-117.
43. سرايا، محمد السيد (2007)، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
44. سرحان، عاهد عيد (2007)، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
45. السلامي، عارف عتيق (2005)، مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة آل البيت، عمان.
46. سلطة النقد الفلسطينية (2008)، إدارة المصارف والتدقيق والامتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل، نشرة غير دورية، فلسطين: غزة.
47. سليمان، محمد مصطفى (2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
48. سماحة، محمد (2002)، معايير المراجعة وتطبيقاتها في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، الجزائر.

49. السوافيري، فتح رزق، حمد، سمير كامل، محمود، مراد مصطفى (2002)، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى.
50. سويدان، ميشيل (2008)، بعض العوامل المحددة لأتعب التدقيق دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، ص 61.
51. السويطي، موسى سلامة، (2006)، تطوير نموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأردن: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
52. شحاته، حسين حسين (1996)، أصول المراجعة والرقابة: مع إطلالة اسلامية، القاهرة: مكتبة دار الجامعية للنشر للجامعات، الطبعة الأولى.
53. شقير، حمد (2000)، العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي، مجلة المدقق، العدد 41، عمان، الأردن، ص 9-15.
54. صباح، عبد الرحمن (1997)، مبادئ الرقابة الإدارية، المعايير والتقييم والتصحيح، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
55. الصبان، سمير، جمعة، إسماعيل، السوافيري، فتحي رزق، (1996)، الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي، الإسكندرية: دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
56. الصبان، محمد سمير، علي، عبد الوهاب نصر (2002)، المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، القاهرة: دار الجامعية، الطبعة لأولى.
57. الصحن، عبد الفتاح محمد، سرايا، محمد السيد، شحاته، السيد (2006)، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الإسكندرية: دار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
58. الصحن، عبد الفتاح، ناجي، درويش محمد (1998)، المراجعة بين النظرية و التطبيق، الإسكندرية: دار الجامعية، الطبعة الأولى.
59. الصحن، عبد الفتاح (1989)، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى.
60. الصحن، عبد الفتاح محمد، السوافيري، فتح رزق (2004)، الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية: دار الجامعية، الطبعة الأولى.
61. الصحن، عبد الفتاح محمد، الصبان، محمد سمير، حسن، علي شريفة (2004)، أسس المراجعة: الأسس العلمية والعملية، الإسكندرية: دار الجامعية.

62. الصوص، ايداد سعيد (2012)، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
63. صيام، وليد زكريا، (2000)، أثر الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية على تقرير مدقق الحسابات، مجلة المدقق، العدد (43)، عمان، الأردن.
64. طواهر، محمد التهامي، مسعود، الصديقي (2003)، المراجعة وتدقيق الحسابات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى.
65. العامري، صالح، الغالبي، طاهر (2007)، الإدارة والأعمال، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
66. العبادي، مصطفى راشد (1999)، تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة العملية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوحدات الاقتصادية: دراسة ميدانية، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، ص 633-705.
67. عبد الله، خالد أمين (1998)، التدقيق والرقابة في البنوك، عمان: معهد الدراسات المصرفية.
68. عبد الوهاب، إبراهيم طه (2004)، التدقيق: النظرية العملية والممارسة المهنية، المنصورة: كلية التجارة جامعة المنصورة، الطبعة الأولى.
69. عبد الله، خالد أمين (2000)، علم تدقيق الحسابات، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
70. عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، عبد الخالق، كايد (2001)، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه، عمان: دار الفكر، الطبعة الأولى.
71. العساف، صالح حمد (1995)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية، الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى.
72. علي، عبد الوهاب نصر، شحاته، شحاته السيد (2006)، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال (الواقع والمستقبل)، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
73. علي، جيهان عبد المعز (2001)، تحليل آثار الأهمية النسبية والمخاطر الحتمية وذاتية التأكيدات على نطاق اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي عند أداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر: جامعة القاهرة.

74. عمارة، نوال، (2009)، أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها في مصارف المشاركة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، العدد (9).
75. العمري، أحمد محمد، عبد المغني، فضل عبد الفتاح (2006)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص36.
76. عميروش، بو بكر(2011)، دور المدقق في تقييم المخاطر وتحسين نظم الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف.
77. عواد، ناريمان طعمة (2012)، مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
78. عياش، يوسف حسن (2005)، مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في إحكام الرقابة على أداء أنشطة الوكالة الغوث الدولية في غزة في ضوء معايير المراجعة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الاسلامية، غزة.
79. عيسى، سمير كامل (2008)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مصر، المجلد الخامس والأربعون، العدد الأول، ص20-30.
80. غالي، جورج دانيال (2003)، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الإسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.
81. الغلبان، ثائر صبري، هلدني، الان عجيب (2010)، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات الحاسبي الالكتروني: دراسة تطبيقية، مجلة علوم إنسانية جامعة السليمانية، العراق، السنة السابعة ، العدد 45، ص2.
82. فخر، محمود عبد الملك، ومحمود، سمير عبد الغني (1996) ، مدى كفاية معيار المراجعة الدولي رقم (10) في توفير الإرشادات اللازمة للمراجع الخارجي لتقييم أعمال المراجعة الداخلية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية جامعة الزقازيق، الزقازيق: العدد الأول، ص406.
83. القبطان، محمود السيد (2006)، قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها، القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

84. قراقش، جهاد بدر (2004)، دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة دكتوراة غير منشورة، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
85. قريط، عصام (2008)، الخدمات الاستشارية وأثرها على الحياد المدقق في الأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، ص 5-25.
86. الكحلوت، خالد عمر (2004)، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
87. الكراسنة، ابراهيم (2006)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
88. كشك، محمد بهجت (1996م)، مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة، الطبعة الأولى.
89. كلاب، سعيد يوسف (2004)، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي: دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
90. كنعان، نواف (2005)، الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية، الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، العدد الثاني، ص 10-25.
91. اللجنة العربية للرقابة على المصرف (1994)، متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.
92. لطفي، أمين السيد (2005)، مسؤولية وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
93. لطفي، أمين السيد (2007)، التطورات الحديثة في المراجعة، الإسكندرية الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
94. لطفي، أمين السيد (2010)، المراجعة وحوكمة الشركات، الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
95. مازون، محمد أمين (2011)، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر.
96. مجاهد، محمد عبدالله (2004)، استخدام تحليل المسار في قياس أثر متغيرات الهيكل التنظيمي على عوامل استقلال إدارة المراجعة الداخلية بهدف تفعيل دورها في ضبط أداء الشركات: دراسة

- تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية جامعة المنصورة، مصر، العدد الثاني، ص195-220.
97. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (1998)، المعايير الدولية للمراجعة، الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.
98. محسن، محمود (2011)، مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الخارجيين في تقييم نظام الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
99. محمد الجعافرة، محمد مفلح (2008)، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
100. محمد، نصر صالح (2004)، نحو إطار نظري عام للمراجعة وأثره على معاييرها، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى.
101. محمود، رأفت سلامة، كلبونة، أحمد يوسف، زريقات، عمر محمود (2011)، علم تدقيق الحسابات النظري، عمان: دار المسيرة، الطبعة الأولى.
102. محمود، منصور حامد، الطحان، محمد أبو العلا، الحموي، محمد هشام (1994)، أساسيات المراجعة، مصر: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، الطبعة الأولى.
103. محمود، منصور حامد، الطحان، محمد أبو العلا، الحموي، محمد هشام (1994)، أساسيات المراجعة، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى.
104. المدلل، يوسف سعيد (2007)، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
105. المدهون، إبراهيم رباح (2011)، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
106. المزحاني، حسين (2010)، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب تدقيق الحسابات في الجمهورية اليمنية، اليمن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
107. مسعود، صديقي (2004)، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، الجزائر.

108. مشتى، صبرى ماهر، (2013) ، العلاقة بين المدقق الداخلى والمدقق الخارجى من وجهة نظر المدققين الخارجيين - دراسة حالة قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد (2).
109. المطارنة، غسان فلاح (2006)، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى.
110. المطارنة، غسان فلاح (2009)، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
111. المومنى، محمد عبد الله (2009)، دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية في تعزيز فاعلية لجان التدقيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ص471.
112. نجم، مها رزق (2012)، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخريجين في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
113. نشوان، اسكندر (2010)، جودة خدمة المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي لحسابات الفلسطينية، مجلة الفكر المحاسبى جامعة عين شمس، مصر، العدد الأول، السنة الرابعة عشر، ص169 - 224
114. نظمي، إيهاب، وهانى، العزب (2012)، تدقيق الحسابات: الاطار النظرى، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.
115. نور، أحمد ، (1992)، مراجعة الحسابات: من الناحية النظرية والعملية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية.
116. الوردات، خلف عبد الله (2006)، التدقيق الداخلى بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلى الدولية، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
117. الوقاد، سامى، وديان، محمد (2010)، تدقيق الحسابات، عمان: مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abbass, D., and Aleqab, M., (2013), internal Auditors' Characteristics and Audit Fees: Evidence from Egyptian Firms, international business research, Vol.6, No.4 Canadian Center of Science and Education, P67-80.
2. Abbott, L., S., Peters, G., and Rama, D., (2007), Corporate Governance, Audit Quality, and the Sarbanes Oxley Act: Evidence from Internal Audit Outsourcing, The Accounting Review, Vol. 82, No. 4.
3. Abdelkhalik, A., Snowball, D., and Wragge, H., (1983), The effects of certain internal audit variables on the planning of external audit programs, The Accounting Review, Vol. 8, No. 2., P 215-227.
4. Abubakar, S., (2007), The Internal auditor: Definition, Duties, Responsibilities , Relationships, Ethics, and Independence, Department of accounting, Paper presented at the training workshop, Zaira Business School.
5. American Institute of Certified Public Accountants., (1991), The Auditor's Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements, SAS (65) , Available online at <http://www.aicpa.org>.
6. Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., (2005), Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, 10th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA.
7. Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., (2012), Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, 14th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA.
8. Arens, A., and Loebbecke, J., (2003), Auditing an Integrated Approach, 8th edition, Prentice Hall ,Inc, Newjersey, USA.
9. Arnold, S., (2010), Analysis of professional standards and research findings to develop decision aids for reliance on internal auditing, Research in Accounting Regulation, Vol 22, No(2), P96-106.
10. Barclay, S., (2005), An Introduction to Internal Auditing in Banking, Simpson Associates Limited, Hamilton House , London, united kingdom.
11. Basel committee on banking supervision., (2013), External audits of bank, Bank for International Settlements, available at (www.bis.org).
12. Beasley, M., Carcello, J., Hermanson, D., and Lapides, P., (2000), fruddulent financial reportig: consideration of industry traits and corporate governance mechanism, accounting horoizon, Vol (14), No(4), P441-454.

13. Braiotta, L., (2004), The audit committee handbook, 4th Edition, State University of New York at Binghamton, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, USA.
14. Brown, P., (1983), Independent auditor judgment in the evaluation of internal audit functions, Accounting Research Center, Booth School of Business, University of Chicago , Journal of Accounting Research, Vol(21), No.(2), P 444-455.
15. Campbell, A., (1993), Internal audit reliance in the continuing audit Engagement, Internal Auditing, (Summer),Vol (9), No(1), P 56-66.
16. Carey, P., Subramaniam, N., and Ching, K., (2006), Internal audit outsourcing in Australia, Accounting and Finance, Vol (46),No.(2), P11-30.
17. Charmicheal, D., and Swierinqa, R., (1968), The compatibility of auditing and management services-An indemnification of Jssuses, The accounting review, Vol (44),No.(3),P697-705.
18. Clark, M., Gibbs, T., and Schroeder, R., (1980), Evaluating internal audit departments under SAS No. 9: criteria for judging competence, objectivity, and performance, The Woman CPA, Vol (22) (july), P8-11.
19. Cohen, A., Sayag, G., (2010), The Effectiveness of Internal Auditing: An Empirical Examination of its Determinants in Israeli Organisations, Australian Accounting Review, Vol (20), No.(3), P 296–307.
20. Colbert, J., (2002), Corporate governance: Communications from internal and external auditors, Managerial Auditing Journal, Vol.(17), No(3), P147-152.
21. Cornicheal, D., (2004), The PCAOB and the social responsibility of the independent auditor, accounting Horizons Journal, Vol(18) ,No(2),P 125-135.
22. Dezoort, F., (1998), an analysis of experience effect on audit committee members' oversight judgment Accounting, organization and society, Journal of Accounting Literature, Vol (23), No(9), P257-281.
23. Felix, W., Gramling, A., and Maletta, J., (2001), The contribution of internal audit as a determinant of external audit fees and factors influencing this contribution, Journal of Accounting Research, Vol (39), No (3), P31-53.
24. Financial Services Commission., (2002), Banking Guidance Note No. 6 Internal Audit.
25. Fowzia, R., (2010), Co-operation between Internal and External Auditors: A Comparative Study on Nationalized and Foreign Banks in Bangladesh, World Journal of Management, Vol (2), No(2), P 22-35.

26. Glover, S., Prawitt, D., and Wood, D., (2008), Internal audit sourcing arrangement and the external auditor's reliance decision, Contemporary Accounting Research, Vol(25), No. (1), P193-213.
27. Golen, S., (2008), Communication Barriers between Internal and External Auditors, Arizona State University, ABEA Journal, Vol 27, No.(2) P50-75.
28. Grambling, A., Maletta, M., Schneider, A., and Church, B., (2004), The role of internal audit function in corporate governance a synthesis of the extant internal auditing literature and directions for future research, Journal of Accounting Literature, Vol (23), No.(2), Los Angeles, Calif, P194-244.
29. Gramling, A., (1999), External auditors' reliance on work performed by internal auditors: The influence of fee pressure on this reliance decision, A Journal of Practice and Theory, vol(18), (Supplement), P117-135.
30. Grinaker, R., (1980), The Auditor's Responsibility in Expressing an opinion, The Journal of Accountancy, P63-69.
31. Gul, F., (2006), Auditors' response to political connections and cronyism in Malaysia, journal of accounting research, Vol(44), No(5), P931-963.
32. Haron, H., Andrew, C., Rozaldy, R., and Ishak, I., (2004), The reliance of external auditors on internal auditors, Managerial Auditing Journal, Vol(19), NO (8/9), P1148-1159.
33. Haron, H., Chambers, A., Ramsi, R., Ismail, I.(2004) The reliance of external auditors on internal auditors, Managerial Auditing Journal, Bradford, Vol (19), No (9), p1148 – 1159.
34. Hayes, R., Schilder, A., Dassen, R., and Wallage, P., (2010), principle of auditing- an international prospective, First edition, California, USA.
35. IFAC., (2012), Evaluating and Improving Internal Control in Organizations, International Federation of Accountants.
36. IFAC., International Standards on Auditing (ISAs), available at:<http://www.ifac.org/IAASB/>.
37. Institute Of Internal Auditors, (2009), IIA Position Paper: The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management, USA, available at: <http://www.theiia.org/>
38. Institute of Internal Auditors., (2004), Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing, available at: <http://www.theiia.org/>.
39. Institute of Internal Auditors., (2010), Internal Auditings role in risk management.

40. John, H., Cyril, P., and Joseph, C., (1988), Organization Theory: Organization and Effectiveness, NJ prentice Hall, New York, USA.
41. Kagermann, H., Kinney, W., and Kuting, K., (2008), Internal Audit Handbook, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, USA.
42. Lempe, J., and Sutton, S., (1994), Evaluating the work of internal audit: A comparison of standards and empirical evidence, Accounting and Business Research, Vol (24) , No.(96), P335-348.
43. Lionnel, C., and Gerard, V., (1992), Audit and internal control, Financial and Strategic Operation, 4th Edition, Dalloze, Paris, France.
44. Maletta, M., and Kida, T., (1993), The effect of risk factors on auditors' configure information processing, The Accounting Review Vol (68), (July), P675-690.
45. Margheim, L., (1986), Further evidence on external auditors' reliance on internal auditors, Journal of Accounting Research, Vol. 24, No.(1) , P194- 205.
46. Messier, W., and Schneider, A., (1988), A hierarchical approach to the external auditor's evaluation of the internal auditing function, contemporary accounting research, Vol(4), No(2), P337-353.
47. Mihret, D., (2011), Reliance of External Auditors on Internal Audit Work: A Corporate Governance Perspective, University of New England, Australia, International Business Research, No (2), Vol (4), Canadian Center of Science and Education.
48. Mihret, D., and Woldeyohannis, G., (2008), Value-added role of internal audit: an Ethiopian case study, Managerial Auditing Journal, Vol(23), No.(6), P567-595.
49. Mishiel, M., Qasim, A., (2010), External auditors' reliance on internal auditors and its impact on audit fees- An empirical investigation, Department of Accounting, Al-Zaytoonah Private University of Jordan, Yarmouk University , Jordan.
50. Morrill, C., and Morrill, J., (2003), Internal auditors and the external audit: a transaction cost perspective, Managerial Auditing Journal, Vol.(18),No.(6/7), P490-504.
51. Mutchler, J., (2003), Independence And Objectivity: A Framework For Research Opportunities In Internal Auditing, Southern Illinois University, the institute of internal auditing research foundation, Florida, USA.
52. Pickett, K., and Spencer, H., (2010), The internal auditing handbook, 3^{ed} , John Wily, USA.

53. Pilcher, R., Gilchrist, D., and Singh, I., (2011), The Relationship between Internal and External Audit in the Public Sector: A Case Study, Curtin University of Technology. Vol(23) , No(4), P 330–340.
54. Pop, A., Avram, C., and Avram, F., (2008), The relation between internal and external audit, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol(1), No (10), P 1-9.
55. Ramasawmy, D., and Ramen, M., (2012), An Evaluation on how External Auditors can benefit from the good work relationship with Internal Auditors for Audit Assignments, International Conference on Applied and Management Sciences, Bangkok, P117-122.
56. Renad, J., (2010), internal audit: theory and practice, 7th edition, Eyrolles group, Paris, France.
57. Romney, M., and Steinbart, P., (2000), Accounting information systems, 9th international Edition , prentice hall, Newjersey, USA.
58. RSM Astute Consulting, (2008). "Internal Audit and Risk Management".
59. Samuel, C., (1989), Modern Management: quality, ethic, and the global environment, prentice hall, Newjersey, USA.
60. Schneider, A., (1985), The Reliance of External Auditors on the Internal Audit Function, Journal of Accounting Research, Vol(23), No(2), P 911-919.
61. Schneider, A., (2009), The Nature, Impact and Facilitation of External Auditor Reliance on Internal Auditing, Academy of Accounting and Financial Studies Journal , Vol (13), No(4), P 41-53.
62. Securities and Exchange Commission., (2003), SEC Implements Internal Control Provisions of Sarbanes–Oxley Act, Company R & D Safe Harbor, 404 Final Rules.
63. Wallace, W., (1984), Internal auditors can cut outside CPA costs, Harvard Business Review, Vol(62), No(2), P485-512.
64. Wallace, W., and Kreutzfeldt, W., (1991), Distinctive characteristics of entities with an internal audit department and the association of the quality of such departments with errors, Contemporary Accounting Research, (Spring), Vol (7), No(2), P 48-60.
65. Ward, D., and Robinson, J., (1980), Reliance on internal auditors, Journal of Accountancy, October, P62-73.
66. Wood, D., (2004), Increasing value through internal and external auditor coordination, Brigham Young University, IIA Research Foundation.

67. Zulkifflee, M., Mazlina, M., Nava, S., and Wan, F., (2012), Internal Audit Attributes and External Audit's Reliance on Internal Audit: Implications for Audit Fees, International Journal of Auditing, Vol (16), No (3), P1-11.

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة لبيان العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف
وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي
(دراسة تطبيقية)

الأخ الكريم، الأخت الكريمة....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.....

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، وذلك كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كما أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

إن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في فلسطين، ويساعد في بيان العوامل المؤثرة على العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، ودورها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة، لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

مع الشكر

الباحثة

رغدة إبراهيم المدهون

أولاً: الأسئلة العامة

1. العمر:

أقل من 30 من 30-40 أكثر من 40

2. المؤهل العلمي:

بكالوريوس ماجستير دكتوراه أخرى، حدد.....

3. الوظيفة الحالية:

مدقق داخلي مدقق خارجي

4. التخصص العلمي:

محاسبة علوم مصرفية إدارة أعمال أخرى.....

5. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 من 11 إلى 15 أكثر من 15

6. الشهادات العلمية:

شهادة محاسب قانوني معتمد CPA شهادة مدقق داخلي معتمد CIA
 شهادة محاسب قانوني عربي ACPA شهادة محاسب قانوني معتمد بريطاني ACCA
 لا يوجد أخرى حددها.....

7. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق:

من 1 إلى أقل من 4 من 4 إلى أقل من 6
 أكثر من 6 دورات لا يوجد

المحور الأول: مدى قيام لجنة التدقيق بدورها في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	البيان	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
1.	تعقد لجنة التدقيق في المصرف اجتماعات منتظمة مع المدققين الخارجيين، يحضرها المدققين الداخليين.					
2.	تعقد لجنة التدقيق اجتماعات بناء على طلب المدقق الداخلي أو الخارجي لمناقشة بعض القضايا المهمة.					
3.	تناقش لجنة التدقيق خطة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي.					
4.	تقدم لجنة التدقيق النصح والمشورة لزيادة فرص التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي.					
5.	يوجد شخص في لجنة التدقيق مسئول عن تنسيق الجهود مع المدقق الخارجي.					
6.	يتابع ويؤكد مجلس الإدارة على دور لجان التدقيق بتنسيق جهود كل من المدقق الداخلي والخارجي.					
7.	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق، وتتابع تنفيذ التوصيات والملاحظات.					
8.	ترسل نسخة من تقرير المدقق الخارجي إلى لجنة التدقيق، وتتابع تنفيذ التوصيات والملاحظات.					
9.	توفر لجنة التدقيق البيئة الملائمة التي تمكن المدققين من تقدير المخاطر وتقييم إجراءات الرقابة وإجراء الاختبارات.					
10.	يقدم المدقق الداخلي والخارجي رأيهم للجنة التدقيق بشأن فعالية الرقابة الداخلية.					
11.	تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.					
12.	تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي فرص تعزيز نظام الرقابة الداخلية.					
13.	تضع لجنة التدقيق الخطط بشأن تعزيز استعانة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي قليلاً للجهد المبذول من المدقق الخارجي.					
14.	تتفق لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي على الأنواع آخذة بعين الاعتبار أثر التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي في تقليل ساعات عمل المدقق الخارجي.					
15.	تهتم لجنة التدقيق بجودة أداء قسم التدقيق الداخلي ليزيد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.					

المحور الثاني: مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.

م	البيان	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
1.	يقوم المدقق الخارجي بفحص الهيكل التنظيمي للتأكد من استقلالية التدقيق الداخلي.					
2.	يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار موضوعية المدقق الداخلي، لتحديد درجة اعتماده على عمله.					
3.	يتأكد المدقق الخارجي من تحرر المدقق الداخلي من أية مسؤوليات تنفيذية، وأية قيود يمكن أن تؤثر على موضوعيته.					
4.	يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار كفاءة المدقق الداخلي، لتحديد درجة اعتماده على عمله.					
5.	تؤثر خبرة المدققين الداخليين على قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.					
6.	يتأكد المدقق الخارجي من استجابة إدارة المنشأة لتوصيات المدقق الداخلي.					
7.	توجد رسالة واضحة لدى المصرف تحدد مسؤوليات وأهداف المدقق الداخلي بوضوح.					
8.	يعمل المدقق الداخلي على الحصول على أدلة الإثبات والتأكد من كفاية توثيق أوراق العمل التي تدعم استنتاجات ونتائج أعماله.					
9.	يطلع المدقق الخارجي على خطط وأوراق عمل المدقق الداخلي عند تخطيط التدقيق ويعتمد عليها.					
10.	يعتمد المدقق الخارجي على نتائج أعمال المدقق الداخلي في تدقيقه للفروع والأقسام التابعة للمصرف.					
11.	يطلب المدقق الخارجي من المدقق الداخلي استكمال بعض المهام التي تدخل في نطاق عمله كأن يطلب منه تقييم نظام الرقابة الداخلية وجرد النقدية.					
12.	يعتمد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي في تقويم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.					
13.	يسنعين المدقق الخارجي بتقارير وأوراق عمل المدققين الداخليين، للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.					

م	البيان	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
14.	يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في أداء اختبارات الرقابة الداخلية.					
15.	يأخذ المدقق الخارجي في الحسبان العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، مما يساهم في تخفيض ساعات عمله.					
16.	تقوم المنشأة بتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي من خلال اعتماد قسم تدقيق داخلي يتصف بالجودة					
17.	يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في جمع الأدلة اللازمة.					
<p>المحور الثالث: مدى التزام كل من المدقق الداخلي والخارجي بالتطوير المهني وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.</p>						
1.	يملك المدقق الداخلي والخارجي معرفة كافية بالمعايير المهنية.					
2.	يتلقى المدقق الداخلي والخارجي تدريباً وتعليماً مستمراً لمواكبة المستجدات في المعايير المهنية.					
3.	يملك المدقق الداخلي والخارجي المؤهلات العلمية والعملية المناسبة.					
4.	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين.					
5.	يتوفر لدى المصرف مدققين داخليين لديهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.					
6.	يتم تنمية قدرات المدققين الداخليين والخارجيين من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم.					
7.	يتم فحص جودة عمل المدقق الداخلي من قبل طرف ثالث مستقل أو من قبل المدقق الخارجي.					
8.	يقدم المدقق الخارجي توصيات لتحسين جودة عمل التدقيق الداخلي.					
9.	تتخذ الإدارة خطوات وإجراءات لتنفيذ ما توصل إليه المدقق الخارجي بشأن نتائج فحص جودة عمل المدقق الداخلي.					

م	البيان	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
10.	يتأكد المدقق الخارجي من جودة وثائق وتقارير وأوراق العمل للمدقق الداخلي.					
11.	يلتزم المدقق الداخلي والخارجي ببذل العناية المهنية الواجبة عند دراستهم وتقييمهم لنظام الرقابة الداخلية.					
12.	يحصل المدقق الخارجي على فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية من أجل بناء خطته وتحديد نطاق وتوقيت إجراءاته.					
13.	يعتبر وجود قسم فعال للتدقيق الداخلي في المصرف محدداً مهماً لأتعب المدقق الخارجي.					
14.	يخفض المدقق الخارجي تقييماته المتعلقة بالمخاطر الطبيعية في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال.					
15.	يخفض المدقق الخارجي من مدى اختباره ونطاق إجراءاته في حال وجود قسم تدقيق داخلي فعال.					
<p>المحور الرابع: مدى وجود تواصل وتشاور فعال ومنتظم بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزاً لنظام الرقابة الداخلية وتخفيضاً لتكلفة التدقيق الخارجي في المصارف العاملة في قطاع غزة.</p>						
1.	يوجد اتصال ثنائي بين المدقق الداخلي والخارجي لمناقشة التطورات وحل المشكلات.					
2.	يبلغ المدقق الداخلي والخارجي لجنة التدقيق بشأن الترتيبات لخلق تواصل فعال بينهما.					
3.	يوجد اتفاق مكتوب لترتيبات التعاون والاعتماد بين المدقق الداخلي والخارجي.					
4.	يوجد خطة عمل مشتركة للتغلب على المشكلات التي تعيق التواصل بين المدقق الداخلي والخارجي.					
5.	يتشاور المدقق الداخلي والخارجي بشأن ترتيبات المشاركة في الملفات وأوراق العمل.					
6.	يبلغ المدقق الداخلي المدقق الخارجي بأي أمور مهمة لفتت انتباهه وتؤثر على عمل المدقق الخارجي.					
7.	يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي بأي أمور مهمة لفتت انتباهه وتؤثر على عمل المدقق الداخلي.					
8.	يتشاور ويتفق المدقق الداخلي والخارجي على معايير التوثيق التي سيتبعونها في عملهم.					

م	البيان	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
9.	يستخدم كل من المدقق الداخلي والخارجي أساليب تدقيق وتوثيق مماثلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة.					
10	يزود المدقق الداخلي المدقق الخارجي بنتائج قياسه وتقييمه لفاعلية نظام الرقابة الداخلية.					
11.	يتعاون المدقق الداخلي والخارجي في تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.					
12.	يتعاون المدقق الداخلي والخارجي في تقديم التوصيات لإدخال التحسينات في نظام الرقابة الداخلية والعمل على تعزيزه.					
13.	يقدم المدقق الداخلي المعلومات الكافية والملائمة للمدقق الخارجي بشأن المخاطر التي تواجهها المنشأة والإجراءات الرقابية عليها.					
14.	يتقاسم المدقق الخارجي والمدقق الداخلي الجهد في تدقيق أعمال المصرف.					
15.	يتشاور ويتفق المدقق الداخلي والخارجي على توقيت العمل لتجنب تكرار وازدواجية العمل.					
16.	يناقش المدقق الخارجي خطة التدقيق مع المدقق الداخلي مع مراعاة تنسيق وتوزيع جهودهما.					

مع تحيات: الباحثة

ملحق رقم (2)

قائمة المحكمين

الاسم	التخصص	الوظيفة	مكان العمل
د سالم عبد الله حلس	محاسبة	عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
د. علي عبد الله شاهين	محاسبة	مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية	الجامعة الإسلامية
د. جبر إبراهيم الداعور	محاسبة	عضو هيئة تدريس	جامعة الأزهر
د. حمدي شحدة زعرب	محاسبة	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
د. عصام محمد البحيصي	محاسبة	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية
د. وسيم الهبيل	ادارة	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية
د. نافذ محمد بركات	الإحصاء	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية

